التعليم العالى
وتحديات المستقبل

فهرس مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
عامر. طارق
التعليم العالى وتحديات المستقبل / طارق عامر ؛ ربيع عامر ؛ على الشايع - الرياض : ١٤٣٢ هـ
٢٤٠ ص ، ١٧.٥ X ٢٤
ردمك : ٩٧٨-٦٠٣-٨٠٨٧-٣٨-١
١. التعليم العالى ٢. الجامعات والكليات أ.عامر ، ربيع (مؤلف مشارك) ب.الشايع ، على (مؤلف مشارك) ج. العنوان
ديوى ٣٧٨.١ ١٤٣٢/٧٨٥٣

الطبعة الأولى
١٤٣٣هـ - ٢٠١٢ م

رقم الايداع : ١٤٣٢/٧٨٥٣
ردمـــــك : ٩٧٨-٦٠٣-٨٠٨٧-٣٨-١

الرياض: العليا : بين شارعى العليا والضباب ت:٤٦٤١١٤٤/٦ - ف: ٤٦٥٩٥٣٧
القصيم : بريدة : طريق الملك عبد العزيز ت: ٣٨٥٠٠٤٣ - ف: ٣٨٥٠١٣١
القاهرة : شارع ممدوح سالم خلف أرض المعارض / تليفكس : ٢٤٠٤٦٣٢٩
E-mail : dar _alzahraa@hotmail.com / ozahraa@ hotmail.com
Buraydh : ozahraa2@hotmail.com Cairo : ozahraa3@hotmail.com
www.daralzahraa.com.sa

التعليم العالى

وتحديات المستقبل

تأليف

د/ طارق عبد الرءوف عامر — د/ ربيع عبد الرءوف عامر

د/ على الشايع

١٤٣٣هـ - ٢٠١٢ م

دار الزهـــــــراء- الريــاض

ت: ٤٦٤١١٤٤
ف: ٤٦٥٩٥٣٧

الفصل الأول

التعليم العالي

«مفهومه - نشأته - فلسفته»

مقدمة

أولا: مفهوم التعليم العالى

ثانيا: مفهوم التعليم الجامعى

ثالثا: مفهوم الجامعة

رابعا: نشأة التعليم العالى

خامسا: فلسفة التعليم العالى

سادسا: أهداف التعليم العالى والجامعى

سابعا: أسس التعليم الجامعى

ثامنا: خصائص التعليم الجامعى

تاسعا: أبعاد التعليم الجامعى

مقدمة:

إن التعليم عامة والعالى منه بصفة خاصة هو السبيل الوحيد لتمكين الشعوب من مواكبة التطورات الحضارية العالمية والدخول إلى خارطة عالم جديد متميزة بسرعة التغير فى مجالات الحياة كلها لاسيما الاقتصادية منها والسياسية والاجتماعية إن العالم الذى يتقلص جغرافيا ليصبح قوة صغيرة يسيطر فيها هؤلاء الذين يمتلكون أسباب التعليم العصرى المتميز بالثقافة والمعلوماتية على أولئك الذين مازالوا يئنون تحت وطأة الأمية الأبجدية والتقنية نتيجة لمتغيرات متعددة لعل أهمها احتكار الدول الصناعية للتقنية وتكنولوجيا المعلومات وعولمة الاقتصاد. وانغماس أدوات الحكم فى دول العالم الثالث فى صراعات البقاء فى السلطة مما شغلهم عن التنمية البشرية لمجتمعاتهم ومكن بالتالى الدول الكبرى من السيطرة على مقدرات بلدانهم وتعد الجامعة مؤسسة إنتاجية بالدرجة الأولى حيث تقوم بإثراء المعرفة وإعداد الكفاءات البشرية، وصناعة الأجيال الصاعدة وتنشئتها تنشئة متكاملة، فهى مؤسسة استثمارية تعمل على زيادة رصيد المعرفة وتنمية الثروة البشرية ورفع كفاءتها الإنتاجية ومستواها الحضارى والاجتماعى، كما أنها تقع على قمة المؤسسات التربوية فى المجتمع ولهذه الأسباب فهى مطالبة بأن تكون على وعى تام بمسئولياتها ورسالتها فى المجتمع، فهى ترسم صورة للمجتمع المطلوب الوصول إليه.

كما تعد الجامعة أحد أهم المؤسسات التى تسهم فى تكوين المجتمع وبلورة ملامحه فى الحاضر والمستقبل وهى ضمان التطور السليم له فى مسيرته نحو أهدافه فى التقدم والرقى فى مختلف ميادين الحياة فالجامعة كانت ومازالت وستظل مركزا للتقدم الحضارى للمجتمع فى كل نواحى الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية وهى الوسيلة الأساسية لنقل وتطوير منجزات البحث العلمى التى تحدث فى البلدان المتقدمة والمساعدة فى تطبيق نتائج تلك المنجزات للاستفادة منها فى تطوير وتنمية المجتمع.

ولم تعد وظيفة الجامعة قاصرة على التعليم أو التدريس فقط، بل أصبحت وظيفة الجامعة تتمثل فى الوقت الراهن فى ثلاث وظائف هامة هى التدريس والبحث العلمى وخدمة المجتمع، والوظيفة الأولى والثانية ارتبطتا بقيام الجامعة منذ أقدم العصور

واستحدثت الوظيفة الثالثة كجزء من بنية المجتمع ووظيفتها تجاه المجتمع.

ويعتبر ارتباط الجامعة بالمجتمع والبيئة التى تجد فيها ضرورة ملحة، حيث أن الجامعة لا توجد من فراغ، فلكل جامعة إقليم خاص بها، وتحيط بها ظروف جغرافية وبيئية معينة تؤثر بطريقة مباشرة فى طبيعتها وفى نوعية الأنشطة التى تقوم بها سواء أكانت أنشطة تعليمية أو بحثية أو إرشادية فغاية الجامعة ومبرر وجودها هو خدمة المجتمع وتنمية البيئة المحيطة بها، ومحاولة تقديم الأسس العلمية للتصدى لما يوجد بها من مشكلات كما يعد التعليم والتدريس الوظيفة الأساسية من وظائف الجامعات يتم من خلالها نقل المعرفة إلى الطلاب من أجل تحسين مستوى ونوعية حصيلتهم العلمية والمعرفية وتنمية قدراتهم الفكرية وإكسابهم خبرات واتجاهات ومهارات ذات مردود إيجابى فى حياتهم العملية.

وتشير أدبيات التعليم العالى إلى أن الجامعات عندما أنشئت فى البداية إنما أنشئت للتدريس والتعليم تلك الوظيفة التى أجمع على أهميتها كل من الممارسين والمنتظرين على حد سواء، الأمر الذى جعل الجامعات توظف إمكاناتها المادية والبشرية وجعل اهتمامها منذ بداية مسيراتها التاريخية وحتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر تقريبا لتوفير نوع من التعليم الرفيع المستوى الذى يتم من خلاله بناء شخصيات الطلاب المتعلمين بناء معرفيا وفكريا وأخلاقيا وسلوكيا متكاملا بما يتلائم مع السياق الحضارى والثقافى والتاريخى للمجتمعات المختلفة فى ذلك الحين معتمدة فى ذلك على كفاية وجدارة اعضاء هيئة التدريس فيها، والذين كان ينظر إليهم كمدرسين فى المقام الأول لذلك وصف أستاذ الجامعة آنذاك بالمدرس العام ذى المعرفة العلمية الواسعة والفكر المستنير الذى يتمتع بقدر كبير من الاحترام والتقدير ليس فى الوسط الجامعى فقط بل وفى المحيط الاجتماعى الخارجي والحريص على مصلحة طلابه وتنمية قدراتهم ومواهبهم القادر على إثارة دوافعهم ورغبتهم فى التعليم ويؤكد هذا من بيدهم مسئولية وطبع سياسات تلك الجامعات وتحديد أهدافها.

أولاً- مفهوم التعليم العالى

يعتبر التعليم العالى مرحلة تضم الطلاب المنخرطين فى بداية سلم التعليم الجامعى وما فى مستواه بالاضافة إلى مرحلتى الماجستير والدكتوراه وفقاً للسنوات الدراسية التى تحددها لوائح الكليات أو الأقسام ذات العلاقة بهدف تزويد المجتمع بالمتخصصين والفنيين والخبراء فى المجالات المختلفة.

وهى مرحلة دراسية أكاديمية بحتة تضم العديد من الكليات المختلفة والمعاهد المتخصصة بغية المساهمة فى رقى الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة المتخصصة وطرائق البحث المتقدمة ليساهم فى بناء المجتمع وصنع المستقبل وخدمة الإنسانية ويلتحق بالتعليم العالى الطلاب الحاصلون على شهادة إتمام المرحلة الثانوية العامة وما فى مستواها من الشهادات الفنية المتقدمة ويتنوع التعليم العالى ما بين التعليم الخاص لزيادة فرص التعليم وكذلك تتباين شروط القبول وبرامج الدراسة ومدة التعليم وأساليب التقويم وجميعها تمنح درجات الليسانس- البكالوريوس- الدبلوم- الماجستير- الدكتوراه فى المجالات المختلفة.

ويرى البعض أن التعليم العالى قيمة حضارية وتاريخية فهو الأداة والقوى التى تحرك الأحداث والتى تسير حركة التاريخ لذلك فهو عنوان الشعوب فالتقدم العلمى والتكنولوجى هو نتاجها.

ويقصد بالتعليم العالى بأنه مرحلة التعليم التى تلى المرحلة الثانوية فى السلم التعليمى فى مختلف أنحاء العالم وتضم الجامعات والمعاهد الدراسية العليا ويعرف التعليم العالى أيضا على أنه كل أنماط التعليم الأكاديمية والمهنية والتكنولوجية أو إعداد المعلم التى تقدم فى مؤسسات مثل الجامعات وكليات الفنون الحرة والمعاهد التكنولوجية وكليات المعلمين بحيث تتوافر الشروط الآتية:-

(أ) المتطلب الأساسى للالتحاق هو إكمال التعليم الثانوى.

(ب) السن المعتاد للالتحاق حوالى ١٨ عاما.

(جـ) تقود المقررات إلى إعطاء منح مستمرة (درجة دبلومة أو شهادة للتعليم العالى).

وبذلك يعد التعليم العالى بنوعياته ومستوياته المختلفة جزءا من عملية للتعليم والتعلم المتجدد تبدأ منذ ميلاد الإنسان ولا تنتهى بنهاية حياته.

ثانيًا- مفهوم التعليم الجامعى

إن التعليم الجامعى هو أعلى مرحلة فى التعليم وهو الجهود والبرامج التعليمية المتطورة التى تتم على مستوى الجامعات والكليات والمعاهد والمراكز المرتبطة بها.

هناك بعض المفاهيم المتصلة بمفهوم التعليم الجامعى مثل مفهوم التعليم العالى إلا أن مفهوم التعليم العالى مفهوم أشمل من مفهوم التعليم الجامعى إذ يضم الجامعات والمعاهد العليا إلا أن التعليم الجامعى يعتبر العمود الفقرى فى التعليم العالى ولكنهما يختلفان من حيث النشأة وتنوع وجهات التبعية واختلاف السلطات والاختصاصات فيما بين وزارة التعليم العالى والمجلس الأعلى للجامعات ووزارة التربية والتعليم.

ويعرف التعليم الجامعى بأنه التعليم الذى يتم داخل الجامعات بوصفها مؤسسات تعليم ينتقل إليها الفرد ليحصل على ما يسمى بالشهادة الجامعية بعد إنهاء المراحل الأولى من التعليم العام، وأن هذه الجامعات تقوم بدورها فى العملية التنموية وهو تأهيل البشر تأهيلاً عالياً وكافياً لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويعرف أيضًا التعليم الجامعى بأنه التعليم الذى يتم داخل الجامعة كمؤسسة تعليمية تقام بهدف إعداد وتنمية العنصر البشرى وتنشيط حركة البحث العلمى التنشيط الثقافى والفكرى العام وهى المؤسسة التى يتم بداخلها عملية تأهيل الكوادر البشرية ثقافيًا وعلميًا ومهاريًا لمواجهة الحياة والانخراط فى سوق العمل والمشاركة فى عملية التنمية.

وبذلك تعرف مؤسسات التعليم الجامعى والعالى هى تلك الجامعات وكلياتها وأقسامها العلمية والمعاهد والمراكز القائمة حاليا والتى تعتبر أعلى مرحلة فى السلم التعليمى.

كما يعرف أيضًا التعليم الجامعى بأنه هو المرحلة المناسبة التى تعقب مرحلة التعليم الأساسى والثانوى ومؤهل القبول بمرحلة التعليم الجامعى هو الحصول على شهادة إتمام

الدراسة الثانوية ومدة الدراسة فيها ما بين أربع سنوات وست سنوات ويمنح الخريج منها درجة الليسانس أو البكالوريوس.

ثالثًا - مفهوم الجامعة

إن الإنسان هو محور التنمية وهدفها والتعليم هو بوابة التقدم للمجتمع ويعول على التعليم الجامعى فى إحداث التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال وظائفه التى حددها وأكد عليها الكثير من الدراسات فى ثلاث وظائف هى :- التدريس- ووظيفة البحث العلمى- ووظيفة خدمة المجتمع.

فالجامعة هى مؤسسة من مؤسسات المجتمع مرت بتطورات عدة فى تسميتها عبر العصور وظل المجتمع الإنسانى حريصًا على قيام هذه المؤسسة حتى استقرت تسمية هذه المؤسسة بالجامعة فى العصور الحديثة وتميزت هذه المؤسسة بأداء رسالة متميزة فى مجالات المعرفة والفكر وفق احتياجات المجتمع وثقافته عبر اختلاف الأزمنة والأمكنة من خلال تحملها مسئولية بناء الإنسان الذى يمثل القوة الدافعة لعملية تطور المجتمع وبهذا تمحور اهتمام الجامعات على تنمية القدرات البشرية التى يحتاجها المجتمع فى مختلف القطاعات.

ونعنى بالجامعة هى المؤسسة التى تضم فى قاعاتها أشخاصًا تختلف اتجاهاتهم فتعمل على التأليف بينهم برباط من الأهداف المشتركة والتطلعات المشتركة وتروى عطشهم بما تقدمه لهم من العلوم والمعارف.

وأن الجامعة والمعرفة مفهومان متلازمان فقد ارتبط مفهوم الجامعة خلال تاريخها الطويل بمفهوم المعرفة ولذلك تعرف الجامعة بأنها مجتمع العلماء على هذا الأساس ينظر إلى الجامعات على أنها تمثل الموارد المعرفية للمجتمع، فبقدر ما يحتاج المجتمع إلى موارد ومصادر طبيعية لبناء كيانه الاقتصادى يحتاج أيضًا إلى موارد ومصادر لبناء كيانه المعرفى والفكرى وهذه هى وظيفة الجامعات وقد عبر المفكر الألمانى كارل جاسبرز **karl jaspers** عن ذلك بقوله أن الجامعة تعنى فى حقيقة الأمر الوجود الفكرى للمجتمع.

ويؤكد هذا المفهوم المعرفى لوظيفة الجامعة ما ذكره كارل ويلك **karl Weick**

حيث قال بأن الجامعة هى مصدر المعرفة وأنها إنما تستمد هويتها وشرعية وجودها من هذا الدور المعرفى الهام الذى تقوم بها فى حياة المجتمع.

من نفس المنظور نجد أيضًا رونالد بارنت **Ronald Barnett** يؤكد بأن وظيفة الجامعة وظيفة معرفية فى المقام الأول ولذلك تقع على عاتق الجامعات مسئولية إثراء وتطوير وتنمية البناء المعرفى للمجتمع.

وبذلك تعرف الجامعة بأنها مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمى معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة تتمثل وظائفها الرئيسية فى التدريس والبحث العلمى وخدمة المجتمع وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية وتقدم برامج دراسية متنوعة فى تخصصات مختلفة منها ما هو على مستوى البكالوريوس ومنها ما هو على مستوى الدراسات العليا تمنح بموجبها درجات علمية للطلاب.

كما تعرف أيضًا الجامعة بأنها هى مجموعة معاهد علمية ذات صفة قانونية يعمل بها أساتذة وينتظم بها طلاب تعمل على صياغة المعرفة ونشرها وتطورها بالإضافة إلى إعداد الطلاب إعداداً يؤهلهم ليكونوا أعضاء نافعين لمجتمعهم وتعرف أيضًا الجامعة على أنها مجموع المدرسين والطلاب يجتمعون فى مكان مخصص لإعطاء العلم وتلقينه فى الفروع العليا من المعرفة وهؤلاء الأشخاص يكونون معًا جماعة وهيئة ذات تكوين محدود وطاقات وحقوق معروفة وبخاصة حق منح الدرجات العلمية ويتألف منهم معهد لتقديم التعليم فى الفروع العالية أو الهامة من المعرفة.

ومن هذه التعريفات تعرف الجامعة بأنها مؤسسة اجتماعية طورها المجتمع لغرض أساسى واحد هو خدمته وخدمة المجتمع حسب هذا المفهوم تشتمل كل جانب من جوانب نشاطات الجامعة.

تعرف الجامعة بأنها مؤسسة اجتماعية طورها المجتمع لخدمته بصفة أساسية تجمع فى مكان مخصص كلياتها ومعاهدها مجموعة المدرسين والطلاب يجتمعون لتلقى العلم فى الفروع العليا من المعرفة لتأهيلهم وإعدادهم الوظيفة الأولى، وتقوم ببحث مشكلات

المجتمع ومحاولة تشخيصها وعلاجها بطريقة علمية رصينة الوظيفة الثانية، ووضع جميع إمكاناتها البشرية والمادية فى خدمة المجتمع الوظيفة الثالثة أى أن خدمة المجتمع حسب هذا المفهوم تشمل كل نشاط من نشاطات الجامعة.

وتعرف أيضا الجامعة عند البعض بأنها مجموعة من العلماء وهبوا أنفسهم للعلم وطلبة دراسة وبحثا وتدريسا، وهذا يفرق بين الجامعة وما قبلها من التعليم إذ يمكن تصور أن توجد جامعة من العلماء دون طلاب مادامت تؤدى أهم وظائفها وهى العلم والبحث العلمى.

وتعرف الجامعة أيضا بأنها منظمة أنشئت بشكل مقصود لا تلقائى وتسعى إلى تحقيق أهداف معينة أهمها البحث العلمى والتثقيف وإعداد المتخصص للعمل فى المجتمع وهى فى سبيل ذلك تتخذ إجراءات وتدابير معينة وينشأ بين أعضائها تفاعل وتكامل نظرا لإختلاف الأدوار.

فالجامعة توجد من أجل البشرية والمجتمع وليس من أجلها نفسها ولهذا يمكن القول أنها لو كانت بلا هدف أو فائدة لكان من الممكن أن تختفى.

ومن خلال هذه التعريفات تعرف الجامعة بأنها مؤسسة للتعليم العالى تتكون من كلية للفنون الحرة والعلوم وأيضا مدارس مهنية وأخرى للدراسات العليا ولها حرية التصرف فى شئونها، ويتمتع أفرادها بحرية التعليم والمناقشة دون تدخل خارجى ويلتزم أعضاء هيئة التدريس بها بمستويات علمية وأخلاقية رفيعة ولها سلطة منح الدرجات فى مختلف مجالات الدراسة

رابعا - نشأة التعليم العالى

يزعم أغلب الكتاب الغربيين أن البدايات الحقيقية للتعليم الجامعى التخصصى المنظم كانت فى أوربا الغربية، ويستشهدون على ذلك بجامعات باريس وأكسفورد وكيمبردج وبولوتا وغيرها من جامعات العصور الوسطى إلا أن الحقيقة خلاف ذلك، حيث يؤكد كثير من المهتمين بتاريخ التعليم الجامعى بأن البدايات الأساسية لهذا النوع من التعليم كانت فى العالم الإسلامى وأن الجامعات قد عرفت فى البلاد الإسلامية قبل أن تعرف

فى الغرب المسيحى فى العصور الوسطى بقرون عديدة، ومن الجامعات الإسلامية التى كان لها سمعة ومكانة علمية مرموقة فى ذلك الحين ويستشهد بها كثير من كتبوا حول التعليم الجامعى جامعة قرطبة فى الأندلس ١٨٠هـ/ ٧٩٥م وجامعة القرويين فى المغرب ٢٤٥هـ/ ٨٥٩م وجامعة الزيتونة فى تونس ٦٨٢هـ/ ١٢٨٣م وجامعة الأزهر فى مصر ٣٦٩هـ/ ٩٧٠م والتى قال عنها الفونسوبوريروكابل بأنها أقدم جامعة فى العالم. كانت البديات الأولى لتلك الجامعات فى أروقة الجوامع والمساجد ثم تطورت مع مرور الزمن إلى جامعات مستقلة تمثل مؤسسات علمية متميزة، تقدم مستوى عاليا من التعليم التخصصى فى كثير من حقول المعرفة المختلفة مما جعل الطلاب يفدون إليها من شتى أنحاء العالم الإسلامى آنذاك بل وحتى من أوربا وذلك لتلقى العلم سواء فى مجال العلوم الشرعية والدينية أو العلوم الإنسانية أو العلوم الطبيعية على أيدى أساتذة وعلماء متميزين ولهم مكانتهم العلمية فى مجال تخصصاتهم. ولذلك نجد أن الجامعات الإسلامية كان لها دور بارز فى إثراء المعرفة الإنسانية وتطورها، وقد انعكس ذلك بشكل إيجابى على المجتمع الإسلامى فى كثير من جوانب حياته الفكرية والاجتماعية والثقافية آنذاك ومع أنه لا يمكن القول بأن الجامعات الإسلامية فى ذلك الحين كانت مماثلة للجامعات فى الوقت الحاضر من حيث هياكلها التنظيمية ومناهجها الدراسية وطرق تمويلها ومكتباتها ومعاملها ومختبراتها ونحو ذلك إلا أن المؤكد أنها كانت مثل مؤسسات علمية متطورة لها أنظمتها وأعرافها وتقاليدها الأكاديمية الخاصة بها والتى اقتبست الكثير منها جامعات العصور الوسطى فى أوروبا.

ومما يتميز به التعليم الجامعى فى الجامعات الإسلامية آنذاك اعتماده على الحلقات الدراسية والمناقشة والمناظرة كأساليب وطرق للتدريس كما عرفت الجامعات الإسلامية حفلات التخرج ومشاركة الطلاب فى إدارة الجامعة ونظام السكن الجامعى للأساتذة والطلاب وغير ذلك من التقاليد الأكاديمية التى تطبقها الجامعات فى الوقت الحاضر وظلت الجامعات الإسلامية ردحًا طويلاً من الزمن مصادر إشعاع علمى وفكرى وثقافى متميز فى الوقت الذى كان فيه الغرب المسيحى يعيش فى جهل وتخلف مما جعل الجامعات

الإسلامية تترك بصمات واضحة على ثقافة الغرب وحضارته ومع بداية النصف الثانى من القرن الثانى عشر الميلادى أخذ الوضع فى أوروبا يتغير وذلك نتيجة لأسباب دينية واجتماعية متعددة وظهرت بوادر لأنظمة التعليم الجامعى المعاصر فى أوروبا مع ما طرأ على تلك الأنظمة من تحولات وتطورات جوهرية كثيرة خلال تاريخها الطويل ومن أشهر الجامعات التى أسست فى تلك الفترة جامعة بولوتا فى إيطاليا ١٠٨٨م وجامعة باريس فى فرنسا ١٣٠م واللتان كانتا بمثابة نموذجين بارزين أنشئت على غرارهما كثيرًا من الجامعات فى أوربا فيما بعد على غرار جامعة باريس أنشئت جامعة أكسفورد ١١٨٠م وجامعة كمبردج ١٢٠٩م فى انجلترا، تلا ذلك إنشاء جامعة بادوا فى إيطاليا ١٢٢٠م وجامعة اورلينز فى فرنسا ١٢٢٩م وجامعة براخ فى تشيكوسلوفاكيا ١٣٤٨م وجامعة فيينا فى النمسا ١٣٦٥م وجامعة بيكس فى هنغاريا ١٣٦٧م وجامعة هايدلبرج ١٣٨٦م وجامعة كولون ١٣٨٨م وكلاهما فى ألمانيا وجامعة بودابست فى المجر ١٣٨٩م.

أخذت الجامعات تنتشر فى أوربا تدريجيا حتى بلغ عددها فى بداية القرن الخامس عشر ميلادى ٧٩ جامعة موزعة على جميع أنحاء القارة الأوروبية.

وأن الجامعات فى العصور الوسطى فى أوروبا لم تكن تحمل مسمى جامعات منذ بداية تأسيسها وإنما أنشئت فى البداية تحت مسميات مختلفة مثل **Cuild** وتعنى نقابة أو **Nation** وتعنى عشيرة أو تعنى مكان الدراسة ثم تطورت هذه المسميات واندمجت فيما بعد تحت مسمى تنظيمى جديد هو كلية **Faculty** وهو مماثل تقريبا لمسمى كلية وصنفت تلك التنظيمات حسب التخصصات العلمية مثل كلية الآداب وكلية الطب وكلية القانون أو كلية الحقوق ونحو ذلك وفى منتصف القرن الخامس عشر الميلادى تقريبا ظهر فى أوربا مصطلح جامعة **University** وكان يقصد به التعبير عن مجموعة كليات يضمها تنظيم إدارى وأكاديمى واحد.

ومن بين تلك الجامعات برزت جامعة باريس كنموذج متميز للتعليم الجامعى فى العصور الوسطى أسست على غراره كثير من الجامعات فى شمال وغرب ووسط أوروبا مما جعل جان هنرى نيومان رئيس لجامعة دبلن يصفها فى عام ١٨٠١م بأنها مفخرة

العصور الوسطى فى أوروبا ويؤكد هذا ما ذكره فليب التباك **Philip Altbach** حيث قال بأن جامعة باريس فى العصور الوسطى كانت تمثل نموذج الجامعة الحقيقى الذى نجد كثيرًا من خصائصه متوفرة فى معظم الجامعات المعاصرة فقد كانت جامعة باريس آنذاك جامعة أساتذة بعكس جامعة بولونا التى كانت جامعة طلاب بمعنى أن الأساتذة فى جامعة باريس كانوا أهم أصحاب الكلمة فى جميع شئون الجامعة الأكاديمية الإدارية فكانوا هم الذين يضعون المناهج الدراسية وهم الذين يحددون متطلبات التخرج ومعايير منح الدرجات العلمية بالإضافة إلى ذلك كان أساتذة جامعة باريس هم أصحاب القرار فيما يتعلق بشئون الجامعة المالية وقبول الطلاب وتعيين أعضاء هيئة التدريس وترقياتهم وذلك من أجل الحفاظ على مفهوم استقلالية الجامعة وحمايتها من أى تدخلات أو هيمنة خارجية وضمان توافر الحرية الفكرية اللازمة لأعضاء هيئة التدريس فى الجامعة حتى يتمكنوا من أداء رسالتهم العلمية والمعرفية بعيدًا عن أى نوع من الضغوط أو الاضطهاد الفكرى.

وأنه لم تنشأ جامعة باريس التى أعتبرها التباك النموذج الحقيقى للجامعة أو غيرها من جامعات العصور الوسطى فى أوروبا من فراغ وإنما من المؤكد أنها كانت متأثرة بالجامعات الإسلامية التى سبقتها فى كثير من أنظمتها وتقاليدها الأكاديمية عندما كانت الجامعات الإسلامية فى أوج ازدهارها العلمى والفكرى.

ولكن تردى أوضاع العالم الإسلامى فيما بعد ولا سيما بعد أفول شمس الخلافة العباسية وما تبع ذلك من تخلف وتمزق قد أفقد الجامعات الإسلامية دورها الريادى فى عالم العلم والمعرفة فى الوقت الذى أخذت فيه سمعة الجامعات الأوربية ومكانتها العلمية تتطور مع الزمن حتى أصبحت تمثل نماذج للتعليم العالى فى كثير من بلدان العالم ولا سيما بعد ظاهرة المد الاستعمارى الأوربى الواسع لكثير من الدول فى آسيا وإفريقيا وأمريكا الشمالية واستراليا إضافة إلى أن بعض الطلاب غير الأوربيين الذين درسوا فى الجامعات الأوربية قد عادوا إلى أوطانهم متأثرين بأنظمة تلك الجامعات وأساليبها وذلك بحكم معايشتهم لها خلال فترات دراستهم مما ساعد على نقل كثير من تلك الأنظمة والأعراف الأكاديمية إلى الجامعات فى الأوطان الأم.

وعلى نمط جامعة باريس فى فرنسا وجامعتى أوكسفورد وكمبردج فى انجلترا أنشئت بعض الكليات التى كانت بمثابة النواة الأولى للتعليم الجامعى فى الولايات المتحدة الأمريكية مثل كلية هارفارد ١٦٣٦م (جامعة هارفارد حاليا) وكلية وليامومارى ١٦٩٣م وكلية بيل ١٧٠١ (جامعة بيل حاليا) وكلية فلادلفيا ١٧٤٠م (جامعة بنسلفانيا حاليا) وكلية نيوجرسى ١٧٤٦م (جامعة برنستون حاليا) وكلية كنج ١٧٥٤م (جامعة كولومبيا حاليا) وكلية زود أيلاند ١٧٦٤م (جامعة براون حاليا) وكلية كوين ١٧٦٦م (جامعة رونجر حاليا) وكلية دار متماوث ١٧٦٩م.

بعد ذلك توالى إنشاء الكليات فى مختلف الولايات الأمريكية حتى بلغ عددها فى عام ١٨٦١م ٢٥٠ كلية مع نهاية القرن التاسع عشر الميلادى واستجابة لظروف اجتماعية وسياسية وثقافية واقتصادية مختلفة وبحماس وشجاعة بعض الشخصيات الأكاديمية القيادية مثل جيمز أنجل **Jams Angell** رئيس جامعة منجش ونوح بوتر **Noah Porter** رئيس جامعة بيل وأندرو وايت **Andrew white** رئيس جامعة كورنيل ووليم روجرز **William Rogers** رئيس معهد ماتشوستس التقنى وولتر هيل **Walter Hill** رئيس جامعة جورجيا ووليم ببير **Wiliam Peppr** رئيس جامعة بنسلفانيا ودانيال جلمان **Danial Gilman** رئيس جامعة جانز هوبكنز وتشارلز أوليت**Charles Eliot** رئيس جامعة هارفارد وغيرهم وبجهودهم وحماس وتفانى أولئك القياديين الرواد وفى ظل معطيات مجتمعة كثيرة عاشها المجتمع الأمريكى آنذاك شهد التعليم الجامعى فى الولايات المتحدة الأمريكية تحولا نوعيا كبيرا نتج عنه الانتقال من عهد الكليات إلى عهد الجامعات وقد صاحب ذلك تطور نوعى فى البرامج والمناهج الدراسية وزيادة فى أعداد الطلاب حيث لم يعد التعليم الجامعى حكرا على الطبقة الغنية فى المجتمع الأمريكى وإنما أصبح متاحا لكل من تسمح له قدراته واستعداداته بمواصلة الدراسة الجامعية من فئات المجتمع المختلفة ولذلك ارتفع عدد الطلاب فى الجامعات الأمريكية من ٦٢٠٠٠ ألف طالب فى عام ١٨٧٠م إلى ما يزيد عن ٣٥٥٠٠٠ ألف طالب فى عام ١٩١٠م.

وأن النصف الأول من القرن العشرين كان يمثل فترة مهمة جدًا فى مسيرة التعليم العالى حيث شهد التعليم الجامعى خلال هذه الفترة تحولات ونقلات كمية ونوعية كبيرة لاسيما فى العالم الغربى فمثلا فى بريطانيا بعد أن كان التعليم الجامعى حكرا على جامعتى أكسفورد وكيمبردج لمدة ٧٠٠سنة نجد أن عدد الجامعات ازداد من ١٠ جامعات فى عام ١٩٠٠ إلى ٢١ جامعة فى عام ١٩٥٠م وارتفع عدد الطلاب من ٢٠٠٠٠ فى ١٩٠٠م إلى ١٠٠٠٠٠ طالب وطالبة فى عام ١٩٥٠م كما ارتفع عدد أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات البريطانية من ٢٠٠٠ فى عام ١٩٠٠م إلى ١٥٠٠٠ عضو هيئة التدريس فى عام ١٩٥٠م وقد صاحب هذا التطور الكمى فى التعليم الجامعى فى بريطانيا تطور نوعى فى البرامج والمناهج الدراسية ولا سيما فى مجال الدراسات العليا من حيث التوسع فى برامجها وتخصصاتها إضافة إلى ذلك بدأ البحث العلمى يشغل مساحة أوسع فى الأوساط الأكاديمية البريطانية.

أما فى الولايات المتحدة الأمريكية فقد ارتفع عدد الجامعات والكليات من نحو ٧٠٠ فى عام ١٩٠٠ إلى ١٨٠٠ جامعة وكلية فى عام ١٩٥٠ وزادت أعداد الطلاب من ٣٥٥٠٠٠ فى عام ١٩١٠ إلى ٢٣٠٠٠٠٠ فى عام ١٩٥٠ كما ارتفع عدد الشهادات العلمية التى منحتها الجامعات والكليات الأمريكية من ٢٩٠٠٠ فى عام ١٩٠٠ إلى ٥٠٠٠٠٠ شهادة علمية من مختلف المستويات فى عام ١٩٥٠م ومن التطورات النوعية المهمة التى شهدها التعليم العالى فى الولايات المتحدة خلال النصف الأول من القرن العشرين ميلاد الكليات المتوسطة وانتشارها فى كثير من الولايات الأمريكية وكذلك التوسع الكبير فى برامج الدراسات العليا فى جميع التخصصات وقد صاحب ذلك التركيز بشكل أكبر على البحث العلمى مما أدى إلى ظهور ما يعرف بجامعات البحث العلمى التى تميز بها نظام التعليم العالى الأمريكى عن غيره من أنظمة التعليم العالى من كثير من بلدان العالم الأخرى هذا بالإضافة إلى بناء المدن الجامعية والمكتبات الضخمة وغير ذلك مما كان يتطلبه التعليم الجامعى الأمريكى فى تلك الفترة.

لم يكن التطور الكمى والنوعى الذى شهده قطاع التعليم العالى فى النصف الأول من

القرن العشرين مقصورا على بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وإنما مرت أنظمة التعليم العالى فى جميع بلدان العالم التى كان فيها تعليم جامعى بتطورات مشابهة وإن اختلفت تلك التطورات فى شكلها ومضمونها من بلد إلى آخر حسب ظروف وإمكانيات كل بلد

وبالنسبة للعالم العربى نجد أنه فى عام ١٩٥٠م لم يكن هناك سوى ثلاث جامعات فقط، وهى الجامعة السورية التى تأسست عام ١٩٢٣م (جامعة حاليا) والجامعة المصرية الحكومية التى تم إنشاؤها فى عام ١٩٢٥م (جامعة القاهرة حاليا) وجامعة فاروق الأول التى افتتحت فى عام ١٩٤٢م (جامعة الإسكندرية حاليا) سبق إنشاء هذه الجامعات وجود ١٣ كلية ومدرسة عليا فى حقول مختلفة موزعة بين مصر ولبنان والسودان والعراق وتونس تلا ذلك إنشاء جامعة الخرطوم فى عام ١٩٥٥م وجامعة بغداد فى عام ١٩٥٧م وجامعة الملك سعود فى عام ١٩٥٨م. منذ بداية عام ١٩٦٠م أخذ عدد الجامعات فى العالم العربى يزداد بشكل ملحوظ حتى بلغ عدده فى عام ١٩٨٧م ثلاثا وثمانين جامعة موزعة على جميع الأقطار العربية ورغم النمو الكمى فى عدد الجامعات العربية وإزدياد أعداد طلابها بشكل كبير إلا أنها لم تحقق سبقا علميا عالميا مرموقا فى مجال البحث العلمى ولا تزال مخرجاتها تمثل فى كثير من الأحيان عبئا على التنمية الوطنية فى تلك الأقطار نظرا لعدم التوافق بين الخصائص العلمية والمعرفية والمهنية لتلك المخرجات واحتياجات مجتمعاتها التنموية فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ويتضح من ذلك بأن الجامعات التى تعرف اليوم فى نهاية القرن العشرين لم تنشأ من فراغ أو تكون وليدة الصدفة وإنما هى عبارة عن حصيلة مسيرة تاريخية طويلة امتدت لمئات السنين مرت خلالها الجامعات بتجارب عديدة وتعرضت لتغيرات جوهرية كثيرة فى هياكلها التنظيمية وأهدافها وسياستها التعليمية وبرامجها ومناهجها الدراسية ووظائفها العلمية والمعرفية.

خامسا - فلسفة التعليم الجامعى

لم يعد التقدم فى الوقت الحاضر مقصورا على التقدم فى النواحى العسكرية والسياسية أو الثقافية فحسب بل أن جوانبه أصبحت متعددة وشاملة ويؤثر بعضها فى البعض إيجابيا وسلبيا، فالقوة الاقتصادية فى الوقت الحاضر ترتبط بالتطورات العلمية والعسكرية وهذا يعنى أنه لابد من تخريج قوة بشرية لها القدرة على التطوير والتحديث وذلك من خلال مؤسسات تربوية وبحثية متعددة وتتلخص فلسفة التعليم الجامعى فى أنه خدمة عامة واستثمار تنموى اقتصادى ويبرز التعليم بمؤسساته وأهدافه وأساليبه كقوة ضخمة باعتباره مصدرا للقوة البشرية المدربة الواعية والقادرة على تطوير الحياة وقيادتها والتعليم الجامعى كنظام ديناميكى متحرك وكل متفاعل العناصر يمثل مجتمعا بشريا تنطبق عليه قواعد التفاعل الاجتماعى التى تحكم السلوك والعلاقات بين المجتمعات وثورة المعلومات والاتصالات جعلت العالم كله يبدو وكأنه قرية صغيرة وذلك بسبب سرعة التلاحم وشدة الترابط وحتمية التفاعل وذلك يحتم على مجتمع التعليم الجامعى فى مصر سرعة التفاعل والمواكبة لا أن يعيش منعزلا أو متقوقعا على نفسه.

والمجتمع المصرى كدولة عربية تعيش فى منطقة تموج بالحركة والتفاعلات شاقة طريقها نحو المستقبل، يقوم التعليم الجامعى فيه حسب مدى ونوعية الحاجة إليه لأستكمال صورة المجتمع المصرى، على أساس من الوعى بسرعة حركته، وإتجاهاته وتصور لإحتياجاته ومتطلبات سرعة التغير وذلك من منطلق مقوماته الأصلية وعقيدته ومن منطلق الوعى بنوعية واتجاه حركة المجتمعات الأخرى المعاصرة والمتفاعلة معه على أساس النظر إلى التعليم الجامعى كمقوم أساسى من مقومات الدولة والمجتمع العصرى.

وإذا كان الحاضر هو نتاج الماضى، فإن مستقبل المجتمع المصرى يتكون من الحاضر الذى تشكل عناصره أفكارنا وإنجازاتنا وتصوراتنا على أساس من الوعى بما ينبغى أن تتسم به وظائف التعليم الجامعى من حركية ودينامية لا غنى عنها لضمان التوجيه السليم للعملية التعليمية من أجل تحقيق مستقبل منظور فى ظل فكر تربوى عربى ورؤية تعليمية منبثقة من واقع المجتمع المصرى تكون على مستوى ما يواجهه من تحديات

وتخدم ما يتطلع إليه من آمال وطموحات .

وتشتق فلسفة التعليم الجامعى من الفلسفة العامة فى المجتمع ويعبر عنها بعض المفكرين باختصار بأنها النظرة الشاملة للعالم، أو أنها النظرة الشاملة للكون أو العالم والإنسان والمجتمع والقيم والمعرفة، كما أنها تختلف من حضارة أو ثقافة إلى حضارة أو ثقافة أخرى وذلك بإختلاف العوامل التى تؤثر فى تطورها .

تحتوى الفلسفة التعليمية على المبادئ التى ينبغى أن يتحقق وفقا لها التعليم الجامعى سواء فى أهدافه أو فى علاقته بالمجتمع أو حتى فى التوجهات المتضمنة فى مقرراته الدراسية. وإذا كانت هذه الفلسفة تستند إلى طبيعة الايديولوجيا الموجهة للتنمية الاجتماعية، فإنه من الطبيعى أن تتجسد هذه الفلسفة فى السياسات التعليمية التى تعمل على المستوى التكتيكى من خلال البرامج والإجراءات لتحقيق مبادئ وأهداف هذه الفلسفة .

وتشكل الفلسفة والأهداف والمنطلقات الأساسية والموجهات الحاكمة لأى نظام تربوى وتعليمى ومن ثم لجميع مؤسساته وعملياته وأنشطته ويتم تحديد فلسفة المؤسسة الجامعية فى كل عصر ومجتمع على أساس الواقع والتصورات المتصلة بأربع وسائل والتى من أهمها :-

١ - طبيعة المعرفة وطرق اكتسابها

٢ - طبيعة المجتمع

٣- طبيعة الفرد

٤ - طبيعة القيم

فالمعرفة فى القرن الحادى والعشرين تتسم بالزيادة والتوسع والتغير الدائم، مما يترتب عليه أن الأحاطة بها لن تكون دائما أمراً ممكناً وإنما يهيأ الفرد لمتابعة حركتها والقدرة على الوصول إليها والاختيار منها والتحقيق من دقتها وتكمن فلسفة التعليم الجامعى فى النقاط التالية :-

١- توفير الفرص التعليمية لكل الطلاب بطريقة متساوية «تكافؤ الفرص بين الطلاب» .

٢- مجانية التعليم الجامعى.

٣- الاعتراف بمبدأ الفروق الفردية بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس.

٤- تقييم المناهج لزيادة المعرفة وتنمية المهارات الفنية والإدارية.

٥- ربط التعليم الجامعى بإحتياجات المجتمع ومراكز البحوث.

وأن فلسفة الجامعة ترتكز على ثلاث مبادئ أساسية هى :-

١- إستقلالية الجامعة وقدرتها على البحث العلمى من دون ضغط أو تدخلات.

٢- التفاعل الخلاق بين أعضائها، الأساتذة، الطلاب، الباحثون.

٣- التفاعل الخلاق بين الجامعة والمجتمع الذى نعيش فيه.

سادسا - أهداف التعليم العالى والجامعى

تختلف أهداف الجامعة ويتباين دورها من مجتمع لآخر تبعا لفلسفة وبنية المجتمعات وعلى الرغم من ذلك فإن ثمة قاسماً مشتركاً فى الأهداف والوظائف بين أغلب الجامعات يكاد يكون متفقا عليه فى أدبيات التربية تسعى الجامعات لتحقيقه مهما كان شكل المجتمع الذى تعمل فيه وقد يتمثل هذا القاسم فيما يجب أن تقوم به الجامعات من تعليم وبحث علمى وخدمة مجتمعها

وتختلف جامعة الأمس عن جامعة اليوم إختلافا شاسعا بل وعن جامعة المستقبل من حيث الأهداف والوظيفة وما قد يستتبعها من وسائل وأساليب التعليم والتعلم وإعداد لأعضاء هيئة التدريس وما يجب أن يقوموا به من أدوار وأداء أكاديمى وإدارى وأساليب التقويم، كما أن أهداف ووظائف الجامعة تختلف بإختلاف العصور وتتغير بتغير متطلبات العصر وإيقاعه فالتغير المتلاحق والسريع فى شتى مناحى الحياة، وثورة المعلومات والتقدم العلمى والتكنولوجى والإلكترونى بدرجة أطلق عليه «الثورة التكنولوجية الإلكترونية» أو الثورة الإلكترونية، ويستدعى تغيير أنماط المهن ومستوياتها الأمر الذى يضع على عاتق التعليم الجامعى أعباء جديدة تلاحق مثل هذه التغيرات والثورات فى مختلف المجالات، وقيادة هذه التغيرات والثورات وتوجيهها.

وتتمثل أهداف التعليم العالى والجامعى فى الأهداف التالية:-

١- تلبية إحتياجات المجتمع من الكفاءات العلمية المتخصصة فى مختلف مجالات الحياة.

٢- إجراء البحوث العلمية والنظرية والتطبيقية والقيام بالاختبارات والتجارب العلمية.

٣- تنظيم وإعداد الدورات التدريبية والبرامج التطبيقية فى مجال التعليم التطبيقى المستمر.

٤- تنظيم الندوات والمؤتمرات العلمية وتوثيق الصلات والروابط العلمية والثقافية مع المؤسسات والهيئات البحثية.

٥- الإهتمام بالتعريب والترجمة والتأليف والنشر والتأكيد على إستعمال اللغة العربية فى التدريس والبحث العلمى فى جميع فروع المعرفة والعلم.

٦- تقديم الخدمات الاستشارية والعلمية والفنية إلى المؤسسات وهيئات المجتمع العربى.

٧- إعداد الكفاءات المتخصصة والواصلة للتدريس الجامعى وللعمل فى مجالات البحث العلمى والتخطيط والدراسات المستقبلية.

وبالإضافة إلى ذلك تتمثل أهداف التعليم العالى فى الأهداف التالية:-

١- يهدف إلى تعليم المهارات المناسبة للقيام بدور مهم فى التقسيم العام للعمل.

٢- يعمل التعليم العالى على ترقية الإمكانات العقلية العامة ولذلك لا يجب أن يقتصر هدفه على تخريج أخصائيين فحسب بل يجب أن يمتد إلى الهدف ليؤدى إلى تكوين مواطن متقدم.

٣- يسهم التعليم العالى فى تقديم المعارف ولا ريب أن هناك كثيراً من الجدل حول الأبحاث التى تجرى فى التعليم العالى ومدى فائدتها.

وبالإضافة إلى ذلك فإنه توجد مجموعة من الأهداف المهمة للتعليم العالى أكد عليها تقرير اليونسكو (التعليم ذلك الكنز الكامن) بالإضافة إلى تطوير المعرفة والبحث

والتحديث والتدريس والتدريب والتربية المستمرة.

١- تربية قادة الفكر والسياسة ورؤساء الشركات والقادرين على إثراء الثقافة وتطوير رؤية المجتمع للكون والإنسان والحياة.

٢- إصلاح التعليم وتجويده وإعداد المعلمين وتدريبهم.

٣- أن يصير التعليم العالى مكانا للتعليم ومصدراً للمعرفة والتعليم المستمر.

٤- فهم التكنولوجيا الجديدة ومتطلباتها ومتغيرات سوق العمل.

٥- أن يمثل التعليم العالى المستودع الحى للتراث والثقافة وخلق المجتمع المتعلم المعلم.

٦- أن يعمل التعليم العالى على سد الفجوة بين الشعوب والثقافات والحد من الهجرة من البلاد الفقيرة إلى البلاد الغنية.

٧- أن تعتبر الجامعات مكانا لتحسين التعاون الدولى وتنمية العلاقات والإرتباطات بين الدول المتقدمة والدول النامية.

وفى دراسة بعنوان «أهداف التعليم الجامعى فى مصر» عرضت الدراسة الأهداف التالية للتعليم الجامعى:-

١- تحقيق احتياجات المجتمع من العاملين والمتخصصين.

٢- اعتبار التعليم هو الأداة الطبيعية لتغيير المجتمع إلى الأفضل.

٣- الإهتمام بالمستقبل العلمى للطالب والمجتمع.

٤- الانفتاح العلمى على العالم.

٥- تحديث طرق التعليم بالجامعة.

٦- الاهتمام بالجوانب الإنسانية للطالب والأستاذ.

وكما حدد بعض من المتخصصين أن للجامعة ثلاث مجموعات من الأهداف يمكن إيجازها فيما يلى:-

١- أهداف معرفية: وهى تتناول ما يرتبط بالمعرفة تطويراً أو إنتشاراً.

٢- أهداف إجتماعية: والتى من شأنها أن تعمل على استقرار المجتمع وتماسكه

وتخطى ما يواجهه من مشكلات إجتماعية.

٣- أهداف إقتصادية: والتى من شأنها أن تعمل على تطوير اقتصاد المجتمع والعمل على تزويده بما يحتاج إليه من قوى بشرية، وما يحتاج إليه من خبرات فى معاونته للتغلب على مشكلاته الاقتصادية وتنمية ما يحتاج إليه من مهارات وقيم اقتصادية.

وفى دراسة عن المعطيات المعاصرة للجامعة فى الدول النامية قدمت مجموعة من الأهداف التى يجب أن تقدمها جامعة اليوم ومن أبرز هذه الأهداف ما يلى :-

١- إثراء المعرفة وتنميتها.

٢- إعداد الكفايات القادرة على حل مشكلات التنمية.

٣- تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا.

٤- إعداد الباحثين

٥- المشاركة فى صنع القرارات الرئيسية.

٦- توجيه النظام التعليمى للمشاركة فى المجتمع.

٧- النهوض بالشباب فكريا وسياسيا ودينيا وذلك من خلال الرعاية الشاملة للطلاب.

٨- بناء السلام والتضامن الإنسانى.

وفى عصرنا الراهن وبغض النظر عن النمط الذى تنتمى إليه الجامعة وأيديولوجيته ومدى تقدم المجتمع أو تخلفه، فأن أهداف الجامعة كمؤسسة اجتماعية تعليمية يمكن تحديدها فى النقاط الرئيسية التالية:

١- تنمية الكوادر القيادية فى شتى المجالات إذا أنه من المفترض أن التعليم الجامعى من شأنه إكساب الأفراد بالمهارات وأن ينمى لديهم الإمكانات والقدرة الفكرية والعقلية التى تؤهلهم لقيادة حركة الفكر والثقافة والتجديد فى المجتمع

٢- إتاحة الفرصة للتيارات الفكرية والأراء المتباينة للاحتكاك والالتقاء بما يترتب عليه حدوث التطور والتغير. والجامعة كمؤسسة إنما تهدف فى حقيقة الأمر

إلى تهيئة الظروف للتفاعل بين الطلاب والأساتذة من خلال الدراسة والبحوث وصولا إلى تحقيق أهداف المجتمع وقيادة التغيرفيه

٣- الإسهام مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى فى عملية التطبيع الاجتماعى. والثقافى وهى العملية التى تتوقف عليها التفاعلات الصحية السليمة فى المجتمع والتى تؤدى إلى تكيف الفرد مع ذاته ومع المجتمع الذى يعيش فيه.

٤- جامعة اليوم تهدف إلى رفع الكفاية الإنتاجية للفرد وجعل التعليم عملية مستمرة لا تتوقف لملاحقة التقدم الهائل والسريع فى المعرفة والفنون الإنتاجية الحديثة.

٥- زيادة مجال البحث العلمى والقيام بمختلف أنواع البحوث وفى شتى القطاعات بهدف الوفاء بحاجات المجتمع ومتطلباته وكذا حل ما يعترضه من مشكلات حلا مبنيا على أسس علمية سليمة.

٦- إعداد المتخصصين ذوى المستوى الرفيع فى المهن المختلفة سواء أكانوا فى قطاع الإنتاج أم الخدمات الأمر الذى من شأنه تحريك طاقات المجتمع ودفعها بما يكفل تحقيق التقدم.

٧- يهدف التعليم الجامعى أيضا من خلال الدراسة والبحث العلمى إلى المساعدة فى نمو القدرات العقلية للأفراد فى تلك المؤسسات سواء كانوا طلاباً أو أساتذة.

٨- تهدف الجامعة إلى الدراسة العلمية الناقدة للتراث وتجديده وتبسيط العلم ونشر ثمار الفكر بين جماهير الشعب وتكوين الكفايات العالية.

٩- إنماء الفرد وتربية المواطن الصالح وتكوينه تكوينا بدنيا إجتماعيا إنسانيا والعمل على تنمية شخصيته وتطبيقه إجتماعيا ليصبح إنسانا متكاملا عقلا وجسما وخيراً وسلوكا يستطيع أن يخدم مجتمعه ويحقق له التقدم والرقى فى جميع مجالات الحياة.

وقد حدد عبدالسلام عبدالغفار ١٩٩٩م لأهداف الجامعة ثلاث مجموعات من الأهداف تتكامل فيما بينها فى صورة مثلث يمثل كل ضلع منها مجموعة من الأهداف

وهى كالتالى :-

١ - مجموعة الأهداف المعرفية

وهى مجموعة من الأهداف التى ترتبط بنقل المعرفة ونشرها كما ترتبط بتطويرها والاستفادة منها في مختلف مجالات الحياة.

٢ - مجموعة الأهداف الاجتماعية

وهى مجموعة من الأهداف التى تسعى إلى تحقيق كل ما من شأنه المحافظة على المجتمع وتطويره وتدعيم القيم الدينية وأساليب الحياة الديمقراطية، ومعاونة المجتمع فى مواجهة المشكلات المختلفة.

٣ - مجموعة الأهداف الاقتصادية

وهى مجموعة من الأهداف التى ترتبط بواجب الجامعة فى تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية وفقاً لاحتياجاته وتزويده بالأفراد والأفكار والأساليب والوسائل التكنولوجية التى تسهم فى النمو الاقتصادى للمجتمع.

وأن تحديد الأهداف له أهمية كبيرة فى تحقيق الوظائف الرئيسية للجامعة وتتمثل هذه الأهمية فيما يلى:

- أن الأهداف تعتبر نقطة البداية لأى عملية تقوم بها الجامعة سواء كانت تعليمية أو بحثية لتحقيق أكبر قدر من الجودة فى الأداء.
- أنها تحدد السياسات التعليمية التى توجه تنظيم التعليم والبحث من أجل خدمة المجتمع.
- أنها تساعد على انتقاء المواد التعليمية والبرامج الدراسية بما يتوافق مع احتياجات المجتمع.
- أنها تساعد الأستاذ الجامعى على إدراك التغيرات التى يمكن إحداثها فى المجتمع ومدى إمكانية تحقيقها.
- أنها توجه عملية إعداد الكفاءات البشرية التى يتطلبها المجتمع فى عملية التنمية الشاملة.

وتختلف الجامعات فى أهدافها حسب الظروف البيئية والأجتماعية التى نشأت فيها. وأن الجامعات العربية تشترك فى هدفين أساسيين توجد الأهداف المعلنة لمعظم الجامعات وهما كالتالى :-

١ - تزويد البلاد بالقوى البشرية المؤهلة فى الميادين العلمية الأساسية والتطبيقية وفى العلوم الأجتماعية والإنسانية.

٢ - القيام بالبحث العلمى وتشجيعه.

ومن الممكن تقديم إطار شامل لأهداف الجامعات كما يلى :-

(أ) أهداف إنتاجية

وهى الأهداف المتصلة بأهداف المجتمع أى احتياجاته من مخرجات الجامعة وتصنف كالآتى :

١ - أهداف تعليمية- وتتصل بإعداد الكفاءات المتخصصة معرفيا ومهاريا وفكريا وثقافيا للإسهام فى البناء والتنمية.

٢- أهداف أكاديمية- وتتصل بنشر البحث العلمى والإسهام فى تقديم المعرفة الإنسانية لوضعها فى خدمة الإنسان.

٣- أهداف فنية- تتصل بتقديم الخدمات والاستشارات الفنية والعلمية للمجتمع (أفراد- ومؤسسات) بهدف معالجة المشكلات وكذلك تطوير الواقع وتنميته.

(ب) أهداف تدعيمية

وهى الأهداف المتصلة بكليات الجامعة وبقائها وهى أهداف ذاتية داخلية تساعد الجامعة على دعم وجودها وقدرتها على تحقيق الأهداف الإنتاجية وتصنف كالأتى :-

١ - أهداف إدارية

أى تحقيق الدعم الداخلى لضمان المناخ التنظيمى الإيجابى لعملها عن طريق رفع كفاءة أنشطتها.

٢ - أهداف تكيفية

أى تحقيق الدعم الخارجى عن طريق كسب ثقة الرأى العام وضمان مشاركة وتعاون

أفراد المجتمع ومؤسساته معا لضمان توفير البيئة الإيجابية الداعمة للعمل الجماعى.

٣- أهداف تميزية

أى دعم المكانة فى المجتمع، حيث تحتاج الجامعة إلى موقع متميز يتفق مع طبيعة دورها الريادى والقيادى فى البيئة الموجودة بها.

وأن الأختلاف بين الجامعات حول أهداف الجامعة إنما يرجع إلى نظرة كل مجتمع لتلك الوظائف ومدى إستيعابه لأبعاد كل منها، ووفقا لاختلاف المجتمعات وإختلاف إحتياجاتهم يتم التركيز على هدف أو أكثر كما قد تقتصر أهداف الجامعة فى مجتمع ما على هدف معين دون آخر بسبب اهتمام هذا المجتمع بهذا الهدف دون غيره.

سابعا - أسس التعليم العالى والجامعى

يقوم التعليم العالى والجامعى بناء على عدة أسس من أهمها ما يلى :-

١- إن العمل الذى اصطلح عليه هو النظر فى قضايا التعليم العالى المتفرع بصفة عامة.

٢- إن الحديث عن وجود نظام للتعليم أى كان تركيبا منشقا على أساس خطط واعية مثل المعاهد المختلفة والجامعات وكليات تكنولوجيا قد نشأت منفصلة بعضها عن البعض الآخر.

٣- تغير الوضع المالى بالنسبة للجامعات فعلى الرغم من ذلك مازالت هناك وسائل تمويل مستقلة لبعض الجامعات إلا أنها كلها تعتمد على إعانات كبيرة تقدمها لها الدولة.

ارتفاع مستوى الدراسة داخل بعض الكليات الفنية وكليات تدريب المدرسين حتى تقارب المستوى الدراسى الجامعى.

ثامنا - خصائص التعليم الجامعي

إن مخرجات العملية التعليمية بالنسبة إلى عملية الإنتاج لا تقل أهمية عن رأس المال المادى نفسه وأن تحسين نوعيتها من خلال التعليم العالى ولاسيما المراحل الأخرى هو أمر يساعد إلى حد كبير على تمكين المجتمع من أن يخصص موارده تخصيصا أمثل كما أن العملية التعليمية مشوار طويل يحتاج إلى فترة زمنية طويلة حتى يؤتى ثماره، علاوة على أنها محفوفة بالمخاطر والصعوبات فالموارد البشرية تدخل وتمر عبر مراحل تعليمية مختلفة فى النشاط التعليمى تبدأ من مرحلة رياض الأطفال ثم مرحلة التعليم الأساسى ثم مرحلة التعليم الثانوى ثم مرحلة التعليم العالى وأخيراً فى أضيق الحدود مرحلة الدراسات العليا وفى إطار حدود الدراسة البحثية المتعلقة بمرحلة التعليم العالى والتى تتبلور فيها المراحل السابقة وهذه المرحلة تلعب دور مهما فى الاقتصاد القومى وتعتبر من المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية ولاسيما متطلبات أخرى كما يشكل النظام التعليمى فى مرحلة التعليم العالى أحد أهم المصادر لتلبية إحتياجات سوق الاستخدام (العمل) من المهارات والكفاءات والمؤهلات وهذا يعنى أن هناك علاقة إرتباط وثيق بين مخرجات هذه المرحلة من جهة وإحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى شكل عام من جهة أخرى.

وتتمتع مرحلة التعليم العالى بعدة خصائص وهى :-

١- الأقرب إلى سوق العمل والمزود الأكبر بالقوى العاملة المؤهلة.

٢- تمثل الجزء الأكبر فى حصتها من حجم الإنفاق عليها مقارنه بالمراحل السابقة لها

٣- إنها مؤشر يعكس اتجاهات واهتمامات السياسات التعليمية فى الدولة

٤- المؤثر المباشر على الهيكل المهنى للقوى العاملة.

٥- الوسيلة المهمة لتقدم المجتمعات تكنولوجيا.

تاسعاً - أبعاد التعليم الجامعى

تتمثل أبعاد التعليم الجامعى فى الأبعاد التالية :-

- البعد الاجتماعى

يقصد بالبعد الاجتماعى هو امتداد رسالة الجامعة بحيث تصبح شاملة لكل نواحى الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية مما جعل من أهم واجبات التعليم الجامعى أن يتقابل مع المجتمع لبحث حاجاته والأستجابة لمتطلباته.

- البعد الفكرى

والمقصود به أن قضية الهوية الحضارية والأيدلوجية الفكرية عنصر أساسى فى فلسفة التعليم الجامعى إذن لابد أن يكون منتميا فكرياً وحضارياً ولابد أن يكون واضحا بالنسبة لدوره فى توضيح معالم الهوية الحضارية للمجتمع.

- البعد الثقافى

إن الفئة الموجهه فى أى مجتمع هى من خريجى الجامعات، وإذا لم تكن هذه الفئة على قدر من الثقافة أو الفهم لمشكلات المجتمع لأحدث ذلك نوعاً من الاختلال فى البناء الاجتماعى، وبالتالى تضعف قدرة الجامعة على تطوير المجتمع وتنمية اقتصادياته واستخدام موارده بكفاءة.

- البعد العقلى

عند التحاق الطلاب بالتعليم الجامعى يكونون فى إحتياج لمناخ يتمكنوا فيه من اطلاق طاقاتهم الكامنة ويحرر عقولهم من الخرافات والجمود الفكرى ويدربهم على ممارسة النقد الذاتى القائم على الحجة والدليل المنطقى.

- البعد الإنسانى

ويقصد بذلك أن التعليم الجامعى يصنع من الفرد إنساناً متكامل البناء- عقليا بالعلم والمعرفة والثقافة وروحيا بالقيم الدينية وإذكاء الضمير بين وجدانه وجسميا بالتربية الرياضية وخلقيا بالتربية السلوكية والخلقية.

- **البعد العلمى**

والمقصود بذلك أن البحث العلمى عنصر هام وحيوى فى حياة الجامعة كمؤسسة علمية وفكرية، حيث أنه من أهم المقاييس المتداولة لدى قيام الجامعات بدورها القيادى فى المجالات العلمية والمعرفية، كما أن سمعة الجامعات مرتبطة بالأبحاث التى تنشرها.

الفصل الثانى

مكونات ومقومات التعليم العالى

مقدمة

أولا - مكونات التعليم العالى

ثانيا - مقومات التعليم الجامعى

ثالثا - وظائف التعليم الجامعى - (الجامعة)

رابعا - معوقات وإشكاليات تتعلق بوظيفة الجامعة

خامسا - العوامل التى تؤثر على التعليم الجامعى

مقدمة :

تعد الجامعة هى المسئولة عن التعليم العالى إحدى المؤسسات الأكاديمية التى أنشأها المجتمع ووضع لها فلسفتها وبرامجها وخططها التى ترمى إلى تحقيق أهدافها فى ظل أهداف المجتمع بعامة، لذلك حرصت الأجهزة المسئولة عن الجامعة على إرساء آلية محددة تتولاها قنوات إدارية وفنية وتنفيذية وإشرافية من أجل توجيه النشء وتعليمهم. والعمل على تزويدهم بالخبرات والمعارف وفق التخصصات المناسبة التى تتفق وحاجة المجتمع وقيمة توجهاته التنموية والثقافية، وبخاصة ما يرتبط منها بالتنمية البشرية.

ولكى تحقق الجامعة أهدافها من خلال أدوارها المرشدة يتوجب توافر عنصرين أساسيين هما كالتالى

أولا- البناء الداخلى للمؤسسة الجامعية الذى يتضمن خصائص مميزة باعتبارها تمارس وظائف وأدواراً محددة ثم التركيز على طبيعة العلاقات بين مقدمى المعرفة (الأساتذة) والمتلقى (الطلاب) ونوعية العمل التى تؤثر فى هذه العلاقات مما تقضى إلى تحقيق المخرجات المتوقعة اللازمة لحاجة المجتمع.

ثانيا- درجة تفاعل المؤسسة الجامعية مع غيرها من مؤسسات المجتمع الأخرى المحلية والعربية والعالمية.

ويعتبر التعليم العالى حلقة متقدمة لمنظومة أو عدد من منظومات التعليم والتطبيق والبحث العلمى لأى بلد متحضر، حيث تربط فيها العناصر المكونة بعلاقات بنوية وثيقة مع مؤسسات التعليم الأساسى رياض الأطفال إبتدائى ومتوسط وثانوى، وتلعب البيئة المحلية المحيطة إنسانية ومادية وطبيعية دوراً مؤثراً على نتائج ومخرجات هذا التفاعل.

وتقوم منظومة التعليم العالى وعناصرها وعلاقتها على خطة واضحة الأهداف والمعنى وقابلة للتقييم والتطوير والإنجاز وتكون طويلة المدى ومتعدد المراحل.

أولا- مكونات التعليم العالى

يعتمد التعليم العالى على خطة واضحة الأهداف تنجز بواسطة منظومة تشمل العناصر الأساسية للعملية التعليمية وتجيب على المتطلبات المادية والبشرية والتكنولوجية

والتنظيمية للمجتمع وتمول بميزانية واضحة الموارد والبنود وينتج عن هذه المدخلات مخرجات تتناسب مع كفاءة التسيير والتنظيم والموارد.

١- المدخلات الأكاديمية

يعتمد الجانب الأكاديمي على البرنامج العلمى على العناصر البشرية ذات الكفاءة والمقدرة للقيام بالنشاط العلمى والتعليمى المتعلق بالدراسة والبحث العلمى والتطبيقى ويعتبرعضو هيئة التدريس العمود الفقرى لعملية التعليم العالى وعاملا هاما فى نجاح العملية التعليمية والتأثير الإيجابى على قدرات الطالب فى الاستيعاب والفهم والتحليل والبحث والاكتشاف وإزدهار الحركة العلمية ومخرجاتها، وتعتبر عملية إعداد الأستاذ الكفؤ مهمة دقيقة ومكلفة وطويلة. ويستعان بأعضاء هيئة التدريس بأصحاب خبرة وتخصص وآخرين حسب برنامج تعاون متبادل مع مؤسسات مناظرة أو عن طريق التعاقد المباشر.

ولذلك من الضرورى أن تتوفر فى البرامج التعليمية شروط الجدوى ومواكبة روح العصر وأن تحشد السبل والآليات فى تدريسها والاستفادة القصوى منها.

٢- المدخلات التنظيمية

تختص بالأمور الإجرائية والتسييرية والقانونية المتعلقة بالتعليم والإدارة والعلاقات العامة والتبعية والميزانية وغيرها وتساهم المدخلات التنظيمية بشكل فعال فى إنجاح خطة التعليم العالى وتحقيق أهدافها وتقوم هذه المدخلات على لوائح وقوانين وتشريعات دقيقة لتنظيم وتنسيق النشاطات التى تقوم بها مؤسسات التعليم العالى وإدارته ومرافقه (لائحة الدراسة - لائحة أعضاء هيئة التدريس - اللائحة الإدارية والمالية) وتتولى كوادر إدارية متخصصة ذات خبرة وكفاءة العملية التنظيمية والإدارة حسب هيكلية مدروسة. وتستعين فى نشاطاتها بآليات متعددة كالمكننة والروتين الإدارى الناجح واللوائح العقالة والإجراء المباشر والتوثيق وتوزيع المسئولية.

فنمط الإدارة مركزية أو لا مركزية وتسهيل الإجراءات ونزاهة الجهاز الإدارى وتكامل عناصر الإدارة ووضوح المسئولية وإستخدام الآليات المناسبة وتحمل المسئولية، يؤدى إلى

الوضوح وتسهيل الإجراءات وإنهاء المشاكل والمعوقات التى تثقل كاهل الجهاز الإدارى وتشغله عن إنجاز عمله.

ومن الجانب الآخر فإن علم الإدارة بلغ الذروة فى التطور والتخصص لدرجة تؤهله وبشكل كبير لتحقيق هدف العملية التعليمية ببساطة وشفافية وتطورت معه الوسائل والآليات المساعدة فأصبح إدارة إلكترونية تمكن من إنجاز العمل على مسافات بإستخدام أجهزة واتصالات وكفاءات عالية توفر الوقت والمواد والجهد.

٣- المدخلات الفنية والتقنية

يعتمد النشاط العلمى والتعليم العالى فى تسييره على آليات ومعطيات ومرافق وخدمات يستحيل فى غيابها تحقيق التعليم العالى، ويشهد هذا العصر تطوراً سريعا فى طبيعة هذه المدخلات وأسلوب توظيفها وهى تشمل:

أ) المكتبة

ويتطلب نجاح البرنامج التعليمى منظومة ومراجع ومعلومات ثرية فى مكوناتها ومواكبة للتقدم العلمى وتطور المعلومات وتستجيب لمتطلبات البرنامج التعليمى وتخصصاته وحديثة فى آلياتها التنظيمية والفنية.

ب) المعامل والمختبرات

تعتبر المعامل والمختبرات والورش العلمية التخصصية المجهزة وفضاءات البحث العلمى والتعليمى التطبيقية مكملة للعملية التعليمية وأساسية فى جميع فروع التعليم العالى، وضرورة ملحة للتقدم العلمى (مختبرات- تجارب كيمياء- وطبيعة وأحياء) وخواص المواد ولغة وورش تقنية.

الوسائل التعليمية

من العناصر المقيدة والتى لها أثر كبير فى درجة استيعاب الطالب وتحصيله العلمى (العرض- الإيضاح- الشرح- التوثيق- الإخراج) وتوفيرها بالصورة المطلوبة ضرورى لدعم البرنامج النظرى وأساس للبحث العلمى والتطبيقى.

- وسائل الاتصال والمعلومات الحديثة

من الأمور التى لا يجب التغاضى عنها أو إغفالها هى تسخير مجال المعلومات والاتصالات المتسارع فى النمو والدقة والنجاح فى خدمة التعليم العالى، أو التكيف مع منظوماته وتوظيفها بالشكل الصحيح والتمكن منها كوسائل حديثة لمواكبة حركة وتطور البحث العلمى والتعاون وتبادل المعلومات.

لقد أصبحت المدخلات الفنية والتقنية ضرورة ملحة لمواكبة روح العصر وكسر جمود المناهج النظرية والتلقينية وإثارة الإمكانات والإبداع.

- المدخلات المادية والموارد

إن نجاح التعليم العالى لا يعتمد على المدخلات الأكاديمية والتنظيمية والتقنية فقط بل على المتطلبات المادية إيضا «فصول - قاعات - مكاتب - خدمات - بنية تحتية - مرافق - نشاطات إجتماعية وثقافية خدمية ورياضية - وطرق وحدائق وسكن ومواصلات» وتراعى فى هذه المدخلات متطلبات الوظيفة والجمال والأمان والانسجام مع البيئة والاقتصاد والحداثة والتوسع المستقبلى وغيرها.

- مرافق التعليم العالى

يعتبر المبنى التعليمى عنصراً مهما وأساسياً لنجاح العملية التعليمية ويعتمد تصميم مرفق التعليم العالى على البرنامج الدراسى والنشاطات والمستعملين والموقع والظروف البيئية وأسلوب ونمط التعليم وآلياته وإمكانيات التوسع وعدد المستعملين ومن الضرورى أن تلبى الفضاءات الوظيفية للمبنى التعليمى بدقة وبساطة وأناقة وأمان جميع متطلبات العملية التعليمية ويعتمد التصميم بشكل عام وأساسى على الآتى:-

أولا - أسس تخطيط الموقع

١- أسس اختيار الموقع ومتطلباته المساحية

٢- تحليل الموقع (دراسة عناصر القوة والضعف) وتشمل البيئة المحيطة به بما فيها من عناصر الحركة والطرق وارتفاعات المبانى والمناخ القيمة البصرية والطابع المعمارى السائد- الهدوء- البنية التحتية- شكل الأرض ونوع التربة والنباتات

والتوجيه والعلاقة بمناطق التأثير.

٣- علاقة الموقع بمخطط المدينة واستعمالات الأراضى وقوانين وتشريعات المبانى والأمن والسلامة.

٤- المعطيات الطبيعية والحضارية للموقع

٥- الإنسجام مع المحيط

٦- إمكانية التوسع المستقبلى

٧- القيم الأجتماعية والحضارية للمرفق

ثانيا- أسس تصميم المرفق

١- تحديد العناصر الأساسية للمبنى التعليمى مثل «الوحدات التعليمية الأساسية القاعات الكبرى- المسرح- المعامل- مكاتب أعضاء هيئة التدريس- الإدارة- النشاطات- الخدمات».

٢- دراسة البرنامج الوظيفى والمساحى ويكون نتيجة للبرنامج الدراسى ومتطلبات ومعايير فنية للمستعملين وشروط الأمن والسلامة

٣- دراسة المتطلبات البيئية «تهوية- إضاءة- صحة- أمن وسلامة"

٤- دراسة العلاقات الوظيفية للنشاطات المقترحة للعناصر الأساسية للمرفق وعلاقة مكونات كل عنصر

٥- المتطلبات التقنية (الإنشاء).

٦- فكرة التصميم (الشكل والوظيفة).

٧- القيمة الإضافية مرونة الاستعمال- توازن التكوين- هوية المبنى- الإنسجام مع البيئة والعصر والتخصص وجميعها تعتمد على روح وأسلوب المعمار المبدع.

وأن المعايير التخطيطية والتصميمية المبنية على خبرة ودراسة تضع الحد الأدنى من متطلبات استعمال القضاء الوظيفى والأمن والسلامة وبتعاون المعمارى مع خبراء علم الاجتماع وعلم النفس والثقافة وغيرهم للإجابة عن المتطلبات النفسية والاجتماعية والحسية فى المبنى.

وتخضع جميع مراحل العملية التصميمية وتفاصيلها إلى اعتبارات علمية وإبداعية ومعايير فنية وجدوى اقتصادية ودراسات اجتماعية ونفسية وتربوية وتعليمية وبيئية.

٨- الميزانية: يعتبر التمويل عصب حياة وتطور وازدهار برنامج التعليم العالى (الميزانية التأسيسية والتسييرية والتنموية) وتبرمج حسب جدول بنود ومخصصات وتاريخ الاستحقاق.

٤- مخرجات التعليم العالى

إن تفعيل الخطط والبرامج التعليمية والنظم والمتابعة والتقييم يثمر مخرجات حسب الأهداف المرسومة تسد احتياجات خطة التنمية والتسيير من كفاءات بشرية فى مجالات الحياة كالتعليم والصحة والإسكان والثقافة والتربية والترويج والنقل والإعلام والسياحة والحرص على أن يتوافق عدد وكفاءات المؤهلين (مهنيين - تكنوقراط - أكاديميين - إداريين - مبدعين وغيرهم) مع معايير التخصصات المطلوبة التى يمليها طموح المجتمع وسوق العمل وينتج عن عدم توافق الخطة مع المخرجات حدوث البطالة وسوء توزيع أو نقص فى الكوادر المؤهلة كما أو نوعا أوالهجرة من التأثيرات السلبية.

وعادة ما يوجه خريجو الجامعات باعتبارهم مخرجات التعليم العالى إلى عدة جهات من أهمها :-

١- احتياجات القطاع العام.

٢- احيتاجات القطاع الخاص.

٣- البطالة كنتيجة لعدم توافق مخرجات التعليم مع سوق العمل وكذلك مدى احتياج المجتمع لبعض التخصصات الجامعية.

ثانيًا- مقومات التعليم الجامعى

تنطلق ابعاد التعليم الجامعى من غدة مقومات أهمها :-

١- مقومات فاعلية الانجاز

والتى تتمثل فى جميع الأجهزة الإدارية التى تنهض بالوظائف الرئيسية للإدارة من تخطيط وتنظيم وتوجيه وإشراف وتقييم ومتابعة بالإضافة إلى توافر الخصائص التى تتيح لهذا الهيكل انجاز الأعمال بسرعة وكفاية أهمها :-

- الوضوح.
- البساطة.
- وجود قنوات اتصال مفتوحة ومختصرة بين أجهزتها المختلفة.
- البعد عن التضارب فى الاختصاصات والمسئوليات تجنبا للمنازعات وتشتيت الجهود.

٢- مقومات النمو والتطور

والتى تتعلق بتنمية المعرفة وتنمية قدرات الأفراد حتى لا تصاب الجامعة بالجمود والتخلف وهذه المقومات تتطلب أن توجد مرونة بهيكل الجامعات يمكنها من اتباع الأساليب العلمية الجديدة فى كافة المجالات الإدارية والأكاديمية وذلك لمسايرة التطور.

٣- مقومات الخلق والابتكار

والتى لا تحقق إلا فى جو من الحرية والانطلاق كما تحتاج إلى إطلاق حوافز العمل وشحذ الهمم وتوفير بواعث الاجتهاد على أن هذا المناخ المتحرر يستتبع بالضرورة تحديد المسئوليات والمحاسبة عليها وذلك يتطلب منح الأجهزة الأكاديمية بالجامعة حرية العمل والبحث ومنحها الاستقلال المالى والإدارى واتباع اللامركزية فى الإدارة على أن هذا لا يحول دون وجود أساليب للتخطيط والتنسيق على المستوى المركزى وتنظيم العمل فى الجامعة على أساس إيجاد حوافز إيجابية وسلبية لتحسين الأداء والخلق والابتكار.

٤- مقومات العمل الجماعى والتعاونى

والتى تتطلب تبادل الرأى ومواجهة الحجة بالحجة ومقارعة الفكرة بالفكرة ومحاربة

الفردية المطلقة والانعزال فالبحث العلمى الناجح يحتاج اليوم إلى العمل على أساس نظام الفريق وإلى التعاون فمعظم جامعات اليوم تقوم باجراء بحوث مشتركة وتتعاون علميا مع مراكز البحث والجامعات الأخرى المحلية والأجنبية ويتطلب ذلك اختيار القيادات الرشيدة فى مواقع المسئولية لإرساء القيم الجامعية السلمية وتوفير المناخ السليم للعمل الجماعى الذى يحقق الأهداف المشتركة وإنشاء علاقات إنسانية سليمة بين العاملين فى الجامعة.

٥- مقومات التنمية الذاتية

وفى ظلها تكون الجامعة مسئولة مسئولية كاملة عن إعداد قيادتها ذاتيا وتنمية قدراتها وإلا أصيبت الجامعة بالجمود والتخلف.

٦- مقومات استمرار العملية التعليمية

والتى تساعد على اتساع رسالة الجامعة وامتدادها إلى آفاق جديدة فالشهادة الجامعية لا يجب أن تكون نهاية العملية التعليمية وإنما يجب أن تستمر هذه العملية استمرار الحياة نفسها حرصا على التقدم والارتقاء والجامعة مسئولياتها تمتد لكل فئات المجتمع وليس لطلابها وخريجيها وذلك يتطلب إنشاء أقسام جديدة للدراسات العليا وإنشاء أجهزة متخصصة لربط الجامعة بخريجيها وإمدادهم بالنشرات العلمية التى تعمل على تنمية قدراتهم العلمية والانتاجية.

٧- مقومات خدمة المجتمع

وبمقتضاها أصبح من واجب الجامعة أن تحقق للمجتمع ما يرجوه من تنمية وتقدم كما أضحى من واجب الدولة أن توفر للجامعة كل المقومات التى تستطيع بها النهوض برسالتها.

٨- مقومات الرقابة والمتابعة

والتى تشمل تجميع البيانات والنتائج وتحليلها وإعداد تقارير الأداء والانجاز وقياس القصور والتباين فى تحقيق الأهداف والعمل على علاجها فى الوقت المناسب وبهذه العمليات تضمن سلامة الأداء وتحقيق الأهداف المنشودة بنجاح.

وبالإضافة إلى هذه المقومات توجد مقومات ووظائف للتعليم العالى ذى القابليات التجديدية والتى تتمثل فى المقومات التالية :-

- الوضوح فى الفلسفة والأهداف .
- المرونة فى المناهج والمقررات والتنوع فى المساقات .
- التناسق ما بين المؤسسة والاحتياجات والمصادر .
- القابلية للتجديد والاستحداث فى سبيل الإصلاح والتغير للمؤسسة ذاتها وللبيئة التى تؤدى الخدمات بها .
- تطور مستمر لأجهزة البحوث فيها وتوجه البحوث نحو مشكلات ذات طبيعة إنمائية فردية واجتماعية .
- الانفتاح الشامل على التيارات الفكرية العالمية والقدرة على الأخذ والعطاء وتطويع ما تقتبسه للحاجات والظروف الاجتماعية والاقتصادية المحلية .
- توفير وسائل الحصول على أحدث المعارف والمعلومات ونجاح أساليب ضغط المعلومات واسترجاعها وسهولة الوصول إليها .
- القدرة على تهيئة كل عوامل التعلم الذاتى ضمن مفاهيم التربية المستديمة .
- الانفتاح الشامل أمام المجتمع المحلى والوطنى أخذ وعطاء وإيثار منهج التعلم المتناوب لكل الفئات سواء كان الهدف الدرس والتعلم والبحث للحصول على درجة علمية أو لمجرد الحصول على التدريب أثناء الخدمة أو لاكتساب مهارات معينة .
- توفير إمكانات الربط ما بين المكتسبات والممارسة والتطبيق .
- الأخذ بسياسة متكاملة فى إعداد الكوادر اللازمة للانماء ما قبل الخدمة والتدريب المستمر أثناء الخدمة للمعلمين والعاملين فى التربية وبقية عناصر التخطيط والإنماء والتطوير .
- القدرة على تدريب الكوادر الفنية المتوسطة .
- الارتباط بصورة أو بأخرى بمشاريع الزراعة والصناعة الكبرى .
- التعاون مع أجهزة الانتاج .

- الاهتمام بالذاتية الثقافية للبيئة التى تكثف مؤسسة التعليم العالى الجاد على تطوير التراث الثقافى الوطنى وتجديده وإثرائه مع تركيز الاهتمام على اللغة العربية والأدب القومى.

- القدرة على متابعة الخريجين والدارسين والاستفادة من خبراتهم العملية بما يقدمون لها من تغذية راجعة واستمرار دعم الخريجين وإعادة تدريبهم وإطلاعهم على كل ما يستجد فى مبادىء تخصصهم والاهتمام بانتاجهم الفكرى والعملى.

- تنظيم جهاز به خاصية ترعى عملية الاستحداث والابتكار فى مختلف ميادين المعرفة وتتدارس إمكانية تقييم وتنسيق ما يجتمع لها من مستحدثات سواء ما يطور داخل المؤسسة أو ما يرد من فئات الخريجين العاملين فى قطاع العمل والخدمات والانتاج وأهم من هذا كله أن تتوافر لديها القدرة على نشر إيصال المستحدثات إلى الجهات المستفيدة لكى تتبناها ويتم تثبيتها فى النظام.

- الاستخدام الموسع التكنولوجيا التعليمية مثل الراديو والتليفزيون والتليفون والمحمول والحاسبات الالكترونية والانترنت التى من شأنها أن تعمل على إدخال تعديلات ذات بال على طراز التنظيم التقليدى أو لتصل إلى جماعات جديدة.

- القدرة على الجمع ما بين العمل والدرس فالمفهوم الحالى للتربية وبخاصة على مستوى التعليم العالى يعنى أن التعليم لا يحدث فقط فى المؤسسات التعليمية وإنما فى كلية المجتمع ولذلك نجد نجاحا بارزا نحو إدخال فترات تدريب عملى وخبرات شغل إلى صميم مناهج برامج التدريب الاعتيادية.

- القابلية لتقديم نوع من التعليم العالى العملى / النظرى الملائم بالتعاون مع جهات الاستخدام وأجهزة الصناعة والتجارة والزراعة ذات العلاقة وهذا ما يعرف بالتعليم العالى التعاونى.

- القابلية لاستخدام فعلى لطريقة الميادين المتداخلة فى التعليم والتعلم والتى من شأنها أن تؤدى إلى تغيير فى البنى الأكاديمية التقليدية داخل المؤسسات التى تمارس هذه الطريقة.

- القدرة على التقييم- تقييم المؤسسات لنفسها وتقييم كل الممارسات التربوية ذات العلاقة بها .

ثالثاً- وظائف التعليم الجامعى (الجامعة)

تعد الجامعة أهم المؤسسات الاجتماعية التى تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعى المحيط بها فهى من صنع المجتمع من ناحية ومن ناحية أخرى هى أداته فى صنع قيادته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية ومن هنا كانت لكل جامعة رسالتها التى تتولى تحقيقها فالجامعة فى العصور الوسطى تختلف رسالتها وغايتها عن الجامعة فى العصر الحديث وهكذا لكل نوع من المجتمعات جامعته التى تناسبه فعصرنا الحديث تتشابك فيه الأمور وتتعدد فيه الاهتمام ويواجه تغيرات مستمرة اجتماعية وسياسية وعسكرية ومعرفية وتكنولوجية الأمر الذى يجعل وظائف الجامعة فيه متشابكة ومتعددة الجوانب .

لذلك اختلفت وجهات النظر حول وظيفة الجامعة المعاصرة فهناك من يراها تتدرج تحت ثلاث وظائف رئيسية هى إعداد القوى البشرية والبحث العلمى والتنشيط الثقافى والفكر العام والبعض يرى أن الأصل فى وظائف الجامعة التدريس وهو فيها مقصود لذاته كما أنه وسيلة أساسية من وسائل التنمية الثقافية بتعليم الإنسان وتكوين المواطن وبناء فكره وشخصيته وإعداد القوى البشرية بمختلف المستويات لتلبية حاجات خطط التنمية خاصة والنهوض بالمجتمع عامة وهناك من يرى أن رسالة الجامعة تتمثل فى توفير نوع من البيئة لأداء رسالة متميزة فى مجالات المعرفة والفكر من منظور ثقافة العصر واحتياجات المجتمع وفى إطار تكوين نخبة قيادية تحقق لنظام السلطة الحاكمة وأيدلوجيتها مقومات الاستقرار والشرعية ويرى آخر أن من وظائف الجامعة المعاصرة تنمية ثقافة الشباب فى نفسه وفى وطنه وفى أمنه وفى قادته وتعمل على تنمية الشعور بالغيرة المسئولية الوطنية وتقدير المصلحة العامة مع ضرورة الإيمان بقيمة العمل والانتاج والعمل الايجابى البناء لتقوية صرح الوطن والإيمان بالصبر والجلد والكفاح المتواصل لأن معركة البناء والتشييد ملحمة طويلة متلاحقة الأطراف ويشمل هذا كله ما نسميه تنمية الضمير الوطنى والتفكير السليم كما يرى أن وظيفة الجامعة قد تطورت واتسعت فى العصر الحديث ولم

تعد مجرد تخريج عدد من المهندسين أو الأطباء بل أصبحت قائدة لخطى التطور والتقدم بما تكشفه من حقائق وما تسهم فيه من حلول للمشكلات الراهنة والمستقبلية والجامعة تسهم فى مواجهة تحديات العصر ومتطلباته ونشر المعرفة وتوسع اقامتها ولذلك ينبغى أن يتمشى النهوض بالجامعة مع مخطط التنمية الشاملة فى كافة مناشط الحياة.

وبذلك نجد أن الوظائف الرئيسية للجامعة المعاصرة تتمثل فى الوظائف التالية:-

أولاً - إعداد القوى البشرية

من أهم الوظائف التى ارتبطت بالتعليم الجامعى منذ القدم الإعداد للمهن المختلفة ومع تطور العلوم المختلفة بدأت الجامعة تهتم بتخصصات أخرى جديدة كإدارة الأعمال والصحافة والشئون العالمية علاوة على تخصصات الهندسة والعلوم الطبيعية والاجتماعية ومع ظهور المنظمات الدولية اهتمت الجامعة بدراسة الاقتصاد الدولى والعلاقات السياسية.

ويمكن النظر إلى الجامعة على أنها استثمار فى الموارد البشرية والتى لا تقل أهمية عن رأس المال بل أنه يمثل أهمية حيوية فالعصر الحديث انتشرت فيه ظاهرة هجرة العقول البشرية ومشكلة إعداد القوى البشرية اللازمة للقطاعات المختلفة فأصبح من مسئوليات الجامعة علاوة على إعداد المهنيين وتدريبهم تدريبا حديثا وهكذا يتكامل التدريب والإعداد كوظيفة رئيسية كبرى للجامعة.

ثانيًا - البحث العلمى

يعتبر البحث العملى أحد أركان التعليم الجامعى فإذا لم يتم الاهتمام بالبحث العلمى من خلال توفير المناخ المناسب وما يلزمه من مراجع وكتب وغيرها فلن تكون هناك جامعة.

وعلى الجامعة أن تنمى البحث العلمى لرفع مستوى التدريب الجامعى وتحاول أن تتغلب على المشكلات التى تعوق الاستفادة من الكفاءات العلمية والبشرية وتقف حجر عثرة أمام البحوث العلمية كأن تخصص معدات وأجهزة البحث العلمى داخل الجامعة غير

الخاصة بالتعليم وتقوم بتوطيد العلاقة بينها وبين هيئات القطاع الخاص فى المجتمع، والتى يمكن لها أن تمول بعض بحوثها العلمية فى المجالات المختلفة وأن تولى اهتماما بالبحوث التطبيقية بالإضافة للبحوث الأساسية وبالتالى يمكن للتعليم الجامعى أن يكون له دور هام فى التعرف على المشكلات التى تعوق مطالب التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثًا- النشاط الثقافى والفكرى العام

يعتبر نشر العلم والثقافة من رسالة الجامعة فهى بمثابة مركز اشعاع ثقافى للمجتمع من خلاله تتعرف على مشاكل المجتمع وتحاول أن تعالجها وليس هذا النشاط الثقافى والفكرى مقصورا على المجتمع الخارجى بل يشمل المجتمع الطلابى حيث يهدف البرنامج الثقافى إلى :-

١- تثقيف الطلاب من أجل توجيههم خلقيا ومعنويا واجتماعيا وفكريا ويعمل على انفتاح الطلاب على العالم الخارجى فى الدول الأخرى من خلال عقد اللقاءات والندوات المشتركة مع المنظمات الطلابية فى العالم كما يتيح البرنامج للطلاب ممارسة الديمقراطية والحرية والحوار البناء.

٢- تثقيف المجتمع فالجامعة اليوم هى جامعة المجتمع وعليها أن تعد برنامجا ثقافيا يعالج أهم القضايا الاجتماعية والثقافية للمجتمع وأن يكون لها دور بارز فى تلبية الاحتياجات الثقافية للمجتمع وتذويب الفوارق الطبقية فيه من خلال دورها التربوى.

وأن وظائف الجامعة الثلاث: التعليم- البحث العلمى- خدمة المجتمع متداخلة ومترابطة ولا يمكن وضع حدود فاصلة بينها كما أنه يربطها ببعضها صلة تبادلية تكاملية تفاعلية وكلما زاد التفاعل والتنسيق عظمت الاستفادة.

فالجامعة بقيامها بوظيفة تعليم الطلاب وإعداد الكوادر البشرية تمد مراكز البحوث والهيئات العلمية بالاخصائيين الباحثين فى فروع العلم المختلفة وفى نفس الوقت يقوم البحث العلمى بدوره تنشيط عملية التعليم بالجامعة وجعل الدارسين عى علم بنتائج البحوث والمكتشفات العلمية وهكذا فإن البحث يغذى التعليم ويطوره كما يتغذى على التعليم من ناحية أخرى.

كما أن البحث العلمي يسهم فى خدمة المجتمع بما يستحدثه من معرفة تكنولوجيا وما تحله من مشكلات ويقوم الارشاد الجامعى بدوره بإثراء عملية البحث العلمى بما تنقله من مشكلات يعانى منها المجتمع للعاملين فى مجال البحث لمحاولة التوصل إلى الحلول العلمية المناسبة لها.

والجامعة حينما تقوم بوظيفة التدريس لطلابها وإعدادهم وتدريبهم إنما تقدم للمجتمع خدمة كبرى ذلك أنه كلما كان الطالب معدا اعداد جيدا أمكنه الوصول إلى أعلى مستويات المعرفة ومن ثم الإسهام فى تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ويصبح اهتمام الجامعة بإعداد طلابها هو الترجمة الحقيقية لأن تكون الجامعة فى خدمة مجتمعها كما أن البحث العلمي وخدمة المجتمع لابد وأن يسيرا جنباً إلى جنب حتى يمكن بذلك الوصول بالمستويات الانتاجية والخدمية إلى أعلى مستوى من التقدم والرفاهية.

وبالإضافة إلى ذلك نجد أن قانون تنظيم الجامعات الذى تعمل من خلاله الجامعات المصرية قد حدد وظائف واختصاصات الجامعة فيما يلى :-

١- تختص الجامعات بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعى والبحث العلمى الذى تقوم به كلياتها ومعاهدها فى سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا.

٢- المساهمة فى رقى الفكر والتقدم العلمى وتنمية القيم الانسانية.

٣- تغطية حاجة البلاد من المتخصصين والفنيين والخبراء فى مختلف المجالات.

٤- إعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة ليساهم فى بناء وتقديم المجتمع وصنع مستقبل الوطن وخدمة الإنسانية.

٥- تعتبر الجامعة معقلاً للفكر الإنسانى فى أرفع مستوياته ومصدرا لاستثمار وتنمية أهم ثروات المجتمع وأعلاها وهى الثروة البشرية.

٦- اهتمام الجامعات كذلك ببعث الحضارة العربية والتراث التاريخى للشعب المصرى وتقاليده الأصيلة ومراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والخلقية والوطنية.

٧- توثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات والهيئات العلمية العربية والأجنبية.

٨- الربط بين التعليم العالى وحاجات المجتمع والانتاج.

وبالإضافة إلى هذه الوظائف توجد مجموعة من الوظائف والمهمات الرئيسية للجامعات والمعاهد العليا فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويمكن تحديدها فى وظائف أساسية متكاملة وهى كالتالى :-

أولا - إعداد القوى البشرية ذات المهارات الفنية من المستوى العالى فى مختلف التخصصات التى يحتاجها المجتمع وفى مختلف مواقع سوق العمل لبدء التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيقها.

ثانيا - القيام بدور أساسى فى البحث العلمى فى مختلف مجالات المعرفة الإنسانية وتطبيقاتها العلمية والتكنولوجية والعمل على تطويرها.

ثالثا - المشاركة فى تقديم المعرفة وتشجيع القيم الاخلاقية والنهوض بالطبقات الاجتماعية التى تؤدى إلى التقدم الاقتصادى والاجتماعى.

رابعا - المشاركة فى تحقيق التنسيق والتكامل بين التعليم الجامعى ومراحل التعليم العام من جهة وبين التعليم الفنى والتكنولوجى من جهة أخرى وذلك بهدف الوصول إلى توازن مرن مناسب بين مدخلات مراحل التعليم المختلفة ومخرجاتها.

خامسا - ايجاد قاعدة اجتماعية عريضة متعلمة تضمن حدا أدنى من التعليم لكافة فئات المجتمع ويتطلب ذلك محو أمية جميع الأفراد كحد أدنى للمعرفة والمواطنة الصالحة.

سادسا - المساهمة فى تعديل نظام القيم والاتجاهات بما يتناسب والطموحات التنموية فى المجتمع وزيادة قدرة التعليم على تغيير القيم والعادات غير المرغوب فيها لخدمة مختلف قطاعات الانتاج والخدمات الإدارية والقضاء على البطالة.

سابعا - إعداد القوى البشرية وتأهيلها وتدريبها للعمل فى القطاعات المختلفة وعلى جميع المستويات والمهن وذلك من طريق تزويدها بالمعارف والمهارات فى الاتجاهات والقيم اللازمة للعمل المستهدف وبما يمكنها من التعايش مع العصر التقنى وتطوير وسائلها محليا مع التركيز على العلوم وتطبيقاتها المختلفة وبالتالى ضمان وجود قاعدة دائمة من

الموارد البشرية ورصيد مستمر من رأس المال البشرى.

ثامنا - تنمية موارد الدولة العلمية والتكنولوجية واستغلالها من خلال الأفراد القادرين على تحمل أعباء التنمية وقيادتها.

تاسعا - تنمية أنماط التعبير والتفكير وتنوعها لدى الأفراد بما يحقق اتصالهم بجذورهم الثقافية وانتمائهم الوطنى الأصيل.

عاشرا - انفتاح التعليم على العالم الخارجى واهتمامه بشؤون القضايا الدولية لتعميق التفاهم والحوار مع شعوب العالم.

الحادى عشر - نشر المعرفة وتأهيل الهوية الوطنية والقومية وتطوير الاتجاهات الفكرية والاجتماعية بما يوفر ثقافة مشتركة ومنهجا فكريا موحدا فى التخطيط والتنظيم والعمل والانتاج.

الثانى عشر - إعداد الباحثين فى مختلف مجالات البحث العلمى والتقنى والانتاجى بما يضمن الكشف عن المعارف الجدية والإبداع والابتكار والتجديد فى شتى ميادين الحياة والعلم والمعرفة والفن.

الثالث عشر - إرساء الديمقراطية الصحيحة فهناك مثل يقول: (كلما تعلم الإنسان زادت حريته) وهذا يعنى ارتباط الحرية بالتعليم والتعليم يحرر الإنسان من قيود العبودية والجهل ويحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية الذى يعد أول خطوات العدالة الاجتماعية ومن طريق تدريب الاجيال الصاعدة على أسلوب الحياة الديمقراطية وتأسيسها على ذلك يصبح التعليم ومؤسساته التعليمية وظائف مهمة تمثل الاساس فى عوامل الانتاج والتوزيع وهما العنصران المتميزان فى تحديد التنمية الاقتصادية (ثروة وانتاجا) والتنمية الاجتماعية (توزيعا واشباعا).

وبالإضافة أيضا إلى هذه الوظائف قد حددت إحدى الدراسات التى أجريت على ثمان عشر جامعة من الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) عام ١٩٨٧ وظائف الجامعة فى النقاط العشر التالية:-

١- التعليم العام وما بعد الثانوى.

٢- مواصلة البحث العلمى والمعرفة.

٣- مساعدة المجتمع فى توفير احتياجاته من القوى العاملة الخبيرة.

٤- توفير تعليم وتدريب على مستوى عال من التخصص.

٥- تقوية حدة التنافس فى النظام الاقتصادى.

٦- توفير آليات لفرز الترقى للوظائف العليا.

٧- الإسهام فى تحقيق الحراك الاجتماعى.

٨- تقديم الخدمات للمنظمة وللمجتمع القريب منها.

٩- تقديم نماذج لسياسات وطنية موثوق فيها.

١٠- إعداد الأفراد لتولى الأدوار القيادية.

وتشير إحدى الدراسات إلى أن وظائف الجامعة هى التعليم والبحث العلمى وخدمة المجتمع.

وتحددها دراسة أخرى فى أربعة وظائف أساسية هى كالتالى:

١- الوظيفة الاقتصادية.

٢- الوظيفة التعليمية.

٣- الوظيفة الثقافية والاجتماعية.

٤- الوظيفة التنموية.

وبالإضافة أيضا إلى ذلك يحدد مجلس التعليم الاسترالى للتوظيف الدولى والتعليم والتدريب وظائف الجامعة فى النقاط الثلاث التالية:

١- التعليم الجيد والمناسب للشعب الاسترالى بحيث يمكنهم من أخذ دور قيادى فى التنمية العقلية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية للأمة والأقاليم المحيطة بها.

٢- الإبداع وتطور المعرفة.

٣- تطبيق المعرفة والاكتشاف لتحسين المجتمعات الاسترالية والعالم كله.

وقد قدمت المجالس القومية المتخصصة تقرير عن الوظائف الأساسية للجامعات فى المجتمع المعاصر يمكن تلخيصها كالآتى:-

١- إعداد الأطر المتنوعة والمتطورة والقادرة من المتخصصين والفنيين والمفكرين اللازمين للقيام بالأعمال والانجازات التى يتطلبها المجتمع فى سائر قطاعات النشاط بما يتلاءم مع التطور الحديث والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحيطة بالبلاد ويتوافق مع أهداف وبرامج وتطلعات التنمية الشاملة.

٢- القيام بالبحث العلمى الأساسى والتطبيقى مع توجيه بعض مشروعاته نحو إحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع إلى جانب الإسهام فى تقدم العلوم والفنون والآداب.

٣- تعظيم برامج التعليم المستمر والتدريب المتصل وبرامج الخدمة العامة بالتعاون مع مراكز الشباب بهدف رفع مستويات الأداء وزيادة كفاءة انجازات الأعمال.

٤- العناية ببرامج خدمة البيئة فى مختلف المجالات.

٥- المشاركة الفاعلة فى تحقيق التنمية والتنسيق مع قطاعات العمل المختلفة وإحكام التعاون بينه وبين مراحل قطاعات التعليم الجامعى ويتضح من ذلك أن هناك وجهات نظر عديدة حول وظيفة الجامعة منها أن وظيفة الجامعة تتمثل فى التعليم وإعداد القوى البشرية والبحث العلمى والتنشيط الثقافى والفكرى العام ومنها أن الأصل فى وظائف الجامعة التدريس وهو فيها مقصود لذاته وتنطلق باقى وظائف الجامعة من خلاله ومنها أن وظيفة الجامعة تتمثل فى توفير نوع معين من البيئة لأداء رسالة متميزة فى كافة مجالات الحياة ومنها أن رسالة الجامعة لا تقتصر على إعداد الخريجين بل هى قائدة لخطى التطور ومنها كما نص على ذلك قانون تنظيم الجامعات المصرية أن وظيفة الجامعة فى مصر بعث الحضارة العربية والتراث التاريخى للشعب المصرى وتقاليده الأصيلة ومراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والوطنية وتوثيق الروابط الثقافية والعلمية فى الجامعات الأخرى والهيئات العلمية والعربية والأجنبية.

كما يتضح أيضا من أهداف ووظائف الجامعة أن أهداف الجامعة ورسالتها كبيرة ومتشبعة ومن الأهمية بمكان أن تعمل الجامعة على تحقيق التوازن فى الوفاء بأهدافها

ورسالتها ووفقا لظروف المجتمع وأحواله وإمكاناته واحتياطاته وحتى لا يحدث هناك اختلال فى البناء الاجتماعى.

- أن الوظائف السابقة ليست ثابتة أو متشابهة الكيفية ولكن العلاقة بينها تختلف باختلاف ثقافة ومرحلة نمو المجتمع ودرجة نمو الجامعة وحجم ميزانيتها ودرجة كفاية هيئة تدريسها ونظرة المجتمع إليها وغيرها من العوامل التى تؤثر فى رسالة الجامعة ووظيفتها.

- هذه الوظائف والأهداف تشمل ميادين عمل كثيرة لمؤسسات أخرى ويستلزم لذلك التنسيق والتعاون الدقيق فيما بينها وتحديد الاختصاصات.

- هذه الوظائف تتفاعل فيما بينها وكلما زاد تفاعلها زادت فاعليتها فنقل المعرفة ليست هدفا مستقلا فى حد ذاته ولكن لا بد لها من تنمية وخدمة المجتمع هذا بالإضافة إلى أن المعرفة تنتشر عن طريق التبسيط وإلا خمدت وتجمدت.

- الوظائف السابقة تمثل محصلة عمل الجامعة ككل وليست كلية بمفردها ونظرا لصعوبة قيام كلية واحدة بهذه الوظائف فإن الوضع يفرض نوعا من التخصص بحيث تقوم كل كلية بتحقيق مجموعة من الأهداف والوظائف وتقوم كلية أخرى داخل الجامعة بتكملة الأهداف.

رابعا - معوقات وإشكاليات تتعلق بوظيفة الجامعة

فى دراسة قام بها سامى عمارة «معوقات التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بكليات جامعة الأسكندرية" من وجهة نظرهم توصلت الدراسة إلى المعوقات التى تتعلق بوظيفة الجامعة (التدريس والبحث العلمى وخدمة المجتمع) تتمثل فى المعوقات التالية:-

أولا - معوقات تتعلق بوظيفة التدريس

١- نظم الامتحانات والكنترول ترهق عضو هيئة التدريس.

٢- غلبة الروتين والبيروقراطية على العمل الإدارى فى الجامعة.

٣- انخفاض المستوى العلمى للطالب الملتحق بالجامعة.

٤- زيادة الأعباء التدريسية التى يطلب من عضو هيئة التدريس القيام بها

٥- قلة الخدمات والموارد والأدوات اللازمة لإجراء البحوث العلمية الخاصة بأعضاء هيئة التدريس

ثانيا - معوقات تتعلق بوظيفة البحث العلمى

١- قلة عقد دورات تدريبية لعضو هيئة التدريس لتمكينه من إتقان بعض اللغات الأجنبية.

٢- عدم وجود حاسب آلى بالكلية يتصل ببنوك المعلومات خارج الجامعة

٣- قلة توفير فرص حقيقية لعضو هيئة التدريس للتدريب على استخدام التقنيات الحديثة مثل الكمبيوتر.

٤- فرض رسوم مرتفعة لنشر الإبحاث العلمية بكل من المجلات والدوريات والمؤتمرات العلمية.

٥- قلة عقد حلقات البحث العلمى (السمينار)

ثالثا - معوقات تتعلق بوظيفة خدمة المجتمع

١- قلة عقد ندوات ومؤتمرات علمية متبادلة بين الجامعة ومواقع العمل والإنتاج.

٢- ندرة مصادر تمويل البحوث العلمية من المؤسسات والأجهزة التى تستفيد من نتائجها.

٣- عدم التنسيق بين الأجهزة البحثية والمؤسسات الخدمية والإنتاجية.

٤- قلة قيام الجامعة ببعض برامج ومناشط التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس.

٥- ندرة وجود وحدات ذات طابع خاص بالجامعة.

وبالاضافة إلى هذه المعوقات توجد معوقات أخرى والتى تتمثل فى المعوقات التالية:

- مجالات التنمية المهنية التى تقوم بها الجامعات تركز على الجانب التدريسى فقط

- نظام الفصلين الدراسيين وتأثيره على وقت وأداء عضو هيئة التدريس لأدواره المتعددة.

وهناك أيضا بالإضافة إلى ذلك خلل فى المنظومة الجامعية وهى كالتالى:

- علاقة الطالب بأستاذه
- علاقة الطالب والأستاذ بالمناهج الجامعية
- المناخ الجامعى غير صحى
- علاقة المناهج وطرق التدريس بإحتياجات سوق العمل.

خامساً - العوامل التى تؤثر على التعليم الجامعى

توجد مجموعة من العوامل التى تؤثر على التعليم الجامعى والتى من أهمها :-

١- العوامل السياسية

بعد أن نالت بعض الدول إستقلالها عقب إنتهاء الحرب العالمية الثانية زاد إهتمامها بالتعليم حيث يسهم فى ذلك فى تنميتها الشاملة، فقامت بإنشاء الجامعات والمعاهد لتعلم أبناءها لمعالجة سياسة المستعمر التى كانت تعتمد على إستمالة طبقة معينة من المواطنين وترك بقية المواطنين للجهل وحتى ينتشر الوعى ويؤمن الشعب بقضية الحرية والاستقلال تتم تدعيم إنشاء الجامعات المصرية فى ربوع الوطن

وتختلف فلسفة التعليم بإختلاف الأنظمة السياسية والاجتماعية، وتعكس الفلسفة التربوية. فلسفة الحكم وتكون فى خدمته وتدعيمه وتتحدد النظريات التعليمية بالعلاقات الاجتماعية والقيم السائدة فى المجتمع

٢- الزيادة السكانية

زيادة معدلات النمو السكانى تعنى زيادة نسبة الإعالة وخفض فى مستوى الخدمات وفى الوقت الذى تتزايد فيه الأعداد سنة بعد أخرى إلى سوق العمل الأمر الذى يدعو الدولة إلى استيعاب الكثيرين منهم فى الأجهزة الحكومية مما أدى إلى حدوث هدر للقوى البشرية التى ينفق المجتمع على إعدادها وتأهيلها. ثم يتحمل عبء إعالتها ويفقد العائد الذى كان يمكن أن يتحقق من عملها وإنتاجها حيث بلغ عدد سكان مصر فى عام ١٩٩٦ حوالى ٦٢ مليون نسمة وبلغت نسبة الملتحقين منهم فى الجامعة إلى ٢٠٪ تقريبا.

٣- التقدم العلمى والتكنولوجى

نتيجة للتطور فى مجالات العلم والتكنولوجيا ظهرت الحاجة إلى إنشاء الكليات

والمعاهد حتى يتم تخريج عدد كبير من المتخصصين فى فروع العلوم المختلفة ليتمكنوا من مسايرة التقدم التكنولوجى، حيث أن دور الجامعات فعال فى نقل التقنية إلى المجتمعات، ولذلك تسعى الدول باستمرار إلى تطوير الجامعات تمشيا مع متغيرات المجتمع بسبب التقدم التكنولوجى.

٤- العلاقات الدولية والإقليمية فى مجال التعليم الجامعى

لا تستطيع الجامعة أن تعيش بمعزل عن الفكر العالمى بل يجب التعاون الخلاق بين المؤسسات العلمية والجامعات حتى يمكن تطوير البحث العلمى وتزداد الكفاية الإنتاجية للباحثين وقد يؤدى ذلك إلى

- تنمية الجسور (قنوات الاتصال العالمية) والعمل بين الجامعات المصرية والأجنبية وإجراء البحوث المشتركة والتبادل بين الأساتذة

- الاهتمام بالبعثات الخارجية سواء كانت طويلة الأجل أو قصيرة الأجل للحصول على الشهادات العلمية أو الخبرة العلمية والعملية.

ولذلك يجب على مصر أن تواجه تحديات القرن الحادى والعشرين المتمثلة فى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى ظل مناخ دولى يصل استعداده للتعاون الفعال عاما بعد عام

- اتساع الفجوة بين المستويات المعيشية لكل من الدول الغنية والفقيرة نتيجة التقدم المذهل للدول الغنية فى العلوم والتكنولوجية

- الأخطار التى تحيط بمجتمعاتنا والتى تضطرنا إلى استنزاف قدر كبير من الدخل القومى للمحافظة على مقدار وكيان الدولة

- وعلى الجامعات أن يكون لها دور بارز فى عالم اليوم، عالم ثورة المعلومات التى يزداد سرعة وقفزاته تزداد يوما بعد يوم، وبالتالى فإن مفهوم الجامعة اليوم يختلف عنه فى الماضى، فقد أصبح مسئولا عن تقدم المجتمع وتطوره وتكنولوجيا بما يتناسب مع أهداف وخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

الفصل الثالث

التعليم العالي والمجتمع

مقدمة

أولا - التعليم العالى وعلاقته بالمجتمع

ثانيا - التعليم العالى والحراك الاجتماعى

ثالثا - دور التعليم الجامعى فى تطوير المجتمع

رابعا - أدوار التعليم العالى والجامعى فى خدمة المجتمع

خامسا - غياب دور المؤسسات الجامعية العليا فى خدمة المجتمع

مقدمة :

إن للتعليم دوراً مهماً وأساسياً ومؤثراً فى تحقيق التقدم فى شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها لأى مجتمع من المجتمعات البشرية وكذلك يساهم فى تطويره وتقدمه وزيادة قدراته الإنتاجية وذلك لمواجهة ما يعترض مسار نموه من تحديات، ومن هذا المنطلق يصبح للتعليم وفى مقدمته التعليم العالى والجامعى والبحث العلمى إستراتيجية مهمة لا تقل أهمية عن الأمن والغذاء لذلك أصبح التعليم وبالأخص التعليم العالى والجامعى عاملا مهما فى تحقيق المسيرة التنموية الاجتماعية والاقتصادية وذلك لمساهمته فى زيادة الإنتاج الوطنى لكونه استثمارا فى الموارد البشرية.

لذلك فإن فإن دور التعليم الجامعى والعالى هو تناول مشاكل المجتمع الذى يعيشون فيه ويبحثونها ويعرضون نتائج أبحاثهم عليه إذ لا غنى عن المشاركة والمساهمة فى تنمية المجتمع الذى تعيش فيه الجامعة.

وهذا الدور لمؤسسات التعليم الجامعى وربطها ببيئاتها يتطلب أن يكون ارتباط الجامعة بقضايا المجتمع ومشكلاته أن يخطط له تخطيطا شاملا. ويتطلب أيضا توفر مشروع شامل يغطى إحتياجات المجتمع حتى فى ظل الامكانات المتاحة كما يتطلب أيضا أن تتحول هذه المؤسسات إلى بيوت خبرة ووحدات إنتاج من حيث أن تكون الأبحاث التى تجرى فى هذه المؤسسات تعالج قضايا ومشكلات المجتمع، وهذا يعطى الجامعة فرصة تمويل نفسها بنفسها من حيث كونها قادرة على تسويق نتائج بحوثها للإنفاق على نفسها.

ولم يكن هذا الدور الريادى واتجاه هذه المؤسسات الجامعية والعليا لخدمة المجتمع إلا نتاج جهود بذلت منذ أوائل القرن العشرين من القرن الماضى كنتيجة لضغوطات المجتمع على هذه المؤسسات لتتحول من مؤسسات بعيدة عن مجتمعاتها بمسافات فلكية على حد تعبير كوميز إلى مؤسسات أصبحت تغوص وتتحسس أمور المجتمع ومشكلاته فهذه المؤسسات اليوم بحكم صلتها بالمجتمع بإعتباره المصدر الرئيسى والممول لها وكل مدخلاتها من المجتمع فنجدها منظمة فى مشكلاته عن طريق برامج تعليم الكبار وتدريب الكوادر البشرية فى العديد من القطاعات وتقدم له الاستشارات، كما تقوم بالبحوث العلمية النظرية والتطبيقية خدمة لمصالحهم.

أولا- التعليم العالى وعلاقته بالمجتمع

تعد علاقات مؤسسات التعليم العالى بالمجتمع من الأمور الحرجة فى تطويرها وتطوير المجتمع على حد سواء، وقد تأخذ هذه العلاقات صورة العلاقات بمؤسسات البحث والتطوير وبمراكز البحوث وبالمؤسسات الإنتاجية والخدمية والهيئات العامة والخاصة وهيئات المجتمع المحلى وخريجى هذه المؤسسات ذاتها، وتوظف هذه العلاقات فى صورة مشاركة فى عمليات البحث والتطوير وإجراء البحوث والتدريب سواء مساهمة المؤسسات الإنتاجية والخدمية فى تدريب الطلاب أو مشاركة أعضاء هيئة التدريس فى تدريب العاملين بهذه المؤسسات وتقديم الاستشارات والخدمات لهيئات المجتمع المحلى والهيئات العامة والخاصة، بما فى ذلك مشروعات خدمة البيئة أو التنمية المهنية للخريجين أو إسهام الخريجين والمجتمع المحلى فى تمويل مؤسسات التعليم العالى.

وأنه عند ترجمة هذا المعنى إلى فلسفة واقعية لأمكن أن نقول إن هذا المفهوم يتطلب من الجامعة بإمكاناتها البشرية والمادية أن تضع نفسها فى خدمة المجتمع عامة وعلى وجه الخصوص فى خدمة المجتمع المحيط بها. الذى تتلقى منه الجامعة السند والتأييد لتحقيق أقصى ما تستطيع من نتائج فى حدود إمكاناتها المتاحة.

ويعنى هذا أن الخبراء فى هذا المجال يهدفون إلى التعرف على مشكلات وإحتياجات المجتمع ثم تقديمها للجامعة. وتركيز وبلورة المهارات الجامعية وتعبئة مواردها وإمكاناتها لإيجاد الحلول المناسبة لتلك المشكلات أو بمعنى آخر مواجهة إحتياجات المجتمع، ثم ترجمة هذه الاهتمامات إلى أنشطة تعليمية وتدريبية وإرشادية فى المناطق المحيطة بالجامعة ولتحقيق ذلك ينبغى أن تنفتح الجامعة على المجتمع وأن تفتح أبوابها لأبنائها من غير طلابها ليجدوا فى رحابها العلم والثقافة والمعالجة العلمية لمشكلاتهم الاجتماعية. وعلى الجامعة أن تتحسس آمال المجتمع والأمة لتكون معبرة عنها واعية لها، مستجيبة لها، متعاطفة معها وعليها أن تستجيب للاحتياجات الثقافية للمجتمع لتسهم من خلال ذلك فى تنشيط بنيته الاجتماعية والارتفاع بمستواه الفكرى والثقافى.

كما يقول ستيفن د. كيرتز المهمة الكبرى للجامعات أن تعمل بكل ضمير وأن

تتخذ قراراتها فى الأفكار التى يمكن أن تطبقها ويجب ألا تخدم الجامعة فقط النواحى الأكاديمية للجماهير وإنما عليها الالتزام نحو أوطانها وتأخذ العلاقة بين الجامعة والمجتمع صيغة بسبب ما تتميز به أهدافها وفاعليتها ومدخلاتها وأهم جوانب هذا التمييز أن العنصر الأساسى فى هذه العلاقة هو العنصر البشرى فالجامعة تستقطب من المجتمع أعلى فئاته علما وثقافة (العلماء والمفكرين) وأكثر شرائحه قوة وشبابا الطلبة كما أنها تقدم للمجتمع أفضل مستلزمات تنمية كفاءة وتخصص (الخريجين) وأهم مقومات نهضته فكراً وتجريباً (نتائج البحوث العلمية والاستشارات والإبتكارات) والعلاقة بين الجامعة والمجتمع علاقة عضوية لها أبعاد كثيرة وهى علاقة تقوى وتشتد فى بعض الأحيان وتضعف وتهن فى أحيان أخرى وهى فى كلتا الحالتين تتأثر تأثرا مباشراً وغير مباشر بنظم الحكم المختلفة والفلسفات التى تقوم عليها هذه النظم. حيث أن أى تغيير يطرأ على المجتمع إنما ينعكس على الجامعة كما أن كل تطور يصيب الجامعة يصاحبه تغيير فى المجتمع الذى يعيش فيه والأزمة التى تنشأ بين الجامعة والمجتمع إنما تنشأ نتيجة الخلاف حول.

أ) الدور الذى تقوم به الجامعة بالفعل والمفروض أن تحرص عليه لتظل جامعة

ب) الدور الذى إختاره لها رجال السياسة

ج) الدور الذى يحتاجه المجتمع بالفعل ويرى أنه من الأولويات التى ينبغى أن تضطلع به

ثانيا- التعليم الجامعى والحراك الإجتماعى

يتناول التراث السوسيولوجى الاقتصادى العلاقة بين التعليم والحراك الاجتماعى من جوانب عديدة سواء ما يتعلق بالتعليم وبخاصة التعليم الجامعى بإعتباره أبرز قنوات الحراك الاجتماعى الأفقى أو الرأسى أومن خلال التركيز على طبيعة البنية الاجتماعية التى تنتج درجة عالية من المرونة والحيوية أو بالتركيز على طبيعة وخصائص الشخصية التى تطور ميولا بإتجاه الحراك الاجتماعى إضافة إلى زاوية أخرى تتصل بتأثير الحراك الاجتماعى على بنية الثقافة التقليدية أو على طبيعة العلاقات الاجتماعية للشخص

المتحرك سواء فى مرحلة ما قبل الحراك الاجتماعى أو بعده وكذلك العلاقة بين الحراك الاجتماعى والبنية الطبقية للمجتمع حيث طور التنظيم الاجتماعى عديداً من الفرضيات المتعلقة بمختلف هذه الجوانب والزوايا سواء ما يتعلق بدور التعليم الجامعى فى تيسير الحراك الاجتماعى أو بتحديث المجتمع، أو ببناء مجتمع المعرفة، وهى الفرضيات التى يمكن الإشارة إليها باعتبارها تشكل الموجهات النظرية للبحث أو بالأصح إطاره المرجعى.

- الافتراض الأول

إن التعليم الجامعى يلعب دور محورياً فى تحديث المجتمعات المعاصرة وذلك بإعتبار أن التعليم الجامعى يؤدى هذا الدور من مداخل عديدة وهى كالتالى :

١- فهو من ناحية يعمل على هز استقرار الثقافة التقليدية وذلك بسبب المعارف الحديثة التى يضخها التعليم الجامعى فى الفضاء المعرفى والثقافى للمجتمع ومن شأنه إنهيار الثقافة التقليدية التى تؤدى إلى اكتساب بنية المجتمع حالة من المرونة والفاعلية وتوليد القابلية للتحديث.

٢- من ناحية ثانية فإن التعليم يعمل على بناء رأسمال المعرفة، فى عالم أصبحت المعرفة فيه قوة يمكن أن تتحول إلى قوى متنوعة سياسية واقتصادية وعسكرية وهو الأمر الذى يفرض الاهتمام بالجامعات بإعتبارها مؤسسات إنتاج المعرفة

٣- ومن ناحية فإن الجامعات التى تتولى إنتاج المعرفة هى ذاتها التى تتولى تحويل المعرفة إلى تكنولوجيا تعمل بإتجاه الارتقاء بنوعية الحياة فى المجتمع لذلك فإن وجود التعليم الجامعى الفعال يعبر عن لزومية وظيفية بالنسبة لتحديث المجتمع.

- الافتراض الثانى

إنه لكى يتمكن التعليم الجامعى من إنجاز مهامه الأساسية المتمثلة فى تحديث المجتمع وإنتاج رأس المال المعرفى، فإن من الضرورى أن تتميز بنية التعليم الجامعى بالتمسك والفاعلية بحيث تنعكس هذه الجوانب على طبيعة أداء التعليم الجامعى ومستوى كفاءة مخرجاته ونعنى بتماسك بناء التعليم الجامعى أن تؤدى مكوناته دورها بحد أقصى من الفاعلية وأن تتأزر مكونات بناء التعليم الجامعى بحيث يدعم بعضها البعض، بما يساعد

على أداء التعليم العالى وظيفته بالنسبة للمجتمع، وفى هذا الإطار يصبح التعليم الجامعى مترهلا إذا ارتفعت معدلات رسوب الطلاب فى إطاره أو أن يتضاءل عدد الخريجين مقارنة بعدد المقبولين. كذلك من مؤشرات ترهل التعليم الجامعى وتردى أدائه، إنخفاض مستوى كفاءة خريجيه أو تأهليهم بمهارات وقدرات لا يحتاجها سوق العمل، فى هذه الحالة فإن أداء النظام التعليمى يصبح عبئا على الاستقرار الاجتماعى للمجتمع

- الافتراض الثالث

ويتعلق هذا الافتراض بطبيعة العلاقة بين التعليم الجامعى وأيديولوجيا النظام الاجتماعى والسياسى. إذ عادة ما تلعب هذه الايديولوجيا دوراً محورياً فى تشكيل طبيعة التعليم الجامعى وصياغة توجهاته، تأكيداً لذلك أننا إذا تأملنا التاريخ القريب للمجتمع المصرى فى النصف الثانى من القرن العشرين فسوف نجد أن التعليم الجامعى قد انجز مهامه بالنظر إلى مرحلتين أيديولوجيتين وهما كالتالى :-

١- فى المرحلة الأولى حيث الايديولوجيا الاشتراكية سعت سياسات التعليم الجامعى إلى التأكيد على تكافؤ الفرص التعليمية بالنسبة لأبناء مختلف الشرائح الاجتماعية، ولتحقيق ذلك حدث توسع فى الجامعات الحكومية، وأكدت مجانية التعليم. وأصبح التعليم الجامعى وهو المدخل إلى العمل فى البيروقراطية الحكومية أو قطاع المجتمع الأخرى، وفى هذه المرحلة استفادت الطبقة الوسطى والدنيا من السياسات التعليمية بخاصة سياسات التعليم الجامعى، غير أنه بعد انتهاء المرحلة الاشتراكية واتجاه المجتمع إلى تبنى الايديولوجيا الليبرالية فإننا نجد أن التعليم الجامعى أسقط نسبيا مبدأ تكافؤ الفرص وتحيز لبعض الشرائح الاجتماعية دون أخرى، إضافة إلى بداية انتقاء التعليم الجامعى للتماسك وعدم تأزر الأداء الوظيفى لمكوناته.

- الافتراض الرابع

ويتصل هذا الافتراض بطبيعة العلاقة بين السياسة والتعليم وفى هذا الإطار فإننا نجد أن التطورات التى حدثت فى التعليم العام والتعليم الجامعى لم تكن فى غالب الاحيان نتيجة

ضغط حاجات المجتمع. ولا نتيجة للتطور الطبيعى لنظام التعليم الجامعى. أو التطور الذاتى الذى يستند إلى التطور التدريجى والذى يعتمد من ناحية على تراكم الخبرة التى توافرت للتعليم الجامعى بحكم تاريخه الطويل، ومن ناحية ثانية ظهور بعض المشكلات التى يشكل تقديم حلول لها تطويراً لنظام التعليم الجامعى، وقد وجد أن تطوير التعليم الجامعى قد تحقق دائما بفعل قرارات سياسية. ينطبق ذلك على تطوير الأزهر الشريف أو تطوير التعليم الجامعى، بحيث تصبح فرصة فى متناول الطبقة الوسطى والدنيا فى المرحلة الاشتراكية، وقد كانت القرارات السياسية هى التى تولت دفع التعليم الجامعى فى ظل الايديولوجيا الليبرالية. التى بدأت بواكيرها مع بداية السبعينات والتى وجهت التعليم الجامعى تجاه الانسان مع السوق القومى والعالمى هى القرارات التى تضاعف حتى قامت بالترخيص للجامعات الأجنبية والجامعات الخاصة إضافة إلى إجازة التعليم فى بعض اقسام الجامعات الحكومية باللغات الاجنبية اتساقا مع توجهات التعليم فى عصر العولمة.

- الافتراض الخامس

ويشير هذا الافتراض إلى أنه من المحتمل أن يلعب التعليم الجامعى دوراً أساسيا فى نشر حالة من المرونة الاجتماعية ومن ثم يطور قدرة المجتمع على التكيف مع المتغيرات الاقليمية والعالمية المتجددة أو أنه قد ينشر حالة من الجمود الاجتماعى ويضعف القدرة التكيفية للمجتمع، وتحقق الحالة الأولى من الافتراض إذا تميز التعليم الجامعى بالحداثة والقدرة على متابعة التطورات العلمية والمعرفية، وإذا تميز أيضا بعدالة توزيع الفرص التعليمية واستنادها بالاساس إلى قيم الكفاءة والإنجاز إذا تحققت هذه الأوضاع فإن التعليم الجامعى سوف يزيد المخزون المعرفى الذى يمتلكه المجتمع، بحيث يمكن الاستفادة منه فى حل مشكلاته، وتحقيق تطوره ومن ثم تحقيق درجة عالية من التكيف والسياق القومى والإقليمى والعالمى المحيط، إلى جانب ذلك فإن التعليم يمكن أن ينشر حالة من المرونة الاجتماعية فى المجتمع حينما يؤكد على عدالة توزيع الفرص التعليمية، واستنادها إلى قيم الإنجاز وليس قيم الضرورة على هذا النحو فإننا سوف نجد أن التعليم سوف يصبح متغيراً فاعلا فى تحقيق درجة عالية من الحراك الاجتماعى، بحيث تصبح قنوات الصعود

الاجتماعى مفتوحة على أساس من التكافؤ بالنسبة للمجتمع، وهو ما ينعكس على امتلاك المجتمع لدرجة عالية من الحيوية والمرونة.

- الافتراض السادس

ويرتبط هذا الافتراض بالافتراض السابق حيث يؤكد أنه كلما كان نظام التعليم الجامعى متجانساً من حيث مؤسساته، وفرصه متاحة بالنسبة بكل من هم فى سن التعليم الجامعى، لعب دوراً أساسيا فى تحقيق درجة عالية من المرونة الاجتماعية، وتأكيد مستويات عالية من العدل الاجتماعى فى توزيع الفرص إضافة إلى تحقيق مستوى عال من الاستقرار والتوازن الاجتماعى .بينما إذا كان التعليم الجامعى متباينا من حيث أنماطه الاساسية فأنه من المحتمل بدرجة عالية أن يؤدى إلى حالة من الاستقطاب والجمود الطبقى، فإذا تأملنا حالة التعليم الجامعى فى المجتمع المصرى فسوف نجد أنه يدفع المجتمع إلى حالة من الاستقطاب الطبقى إذ نجد أن الجامعات الحكومية متاحة بالنسبة لأبناء الطبقة المتوسطة والدنيا، غير أن تخصصاتها ولغة التعليم فيها قد لا تكون متلائمة مع احتياجات سوق العمل، بخلاف الجامعات الاجنبية والجامعات الخاصة المتاحة فرصها التعليمية لأبناء القادرين اقتصاديا، وهم فى الغالب أبناء الشرائح الأعلى من الطبقة المتوسطة. إلى جانب الطبقة العليا. إضافة إلى أن التعليم فى هذه الجامعات يتسق مضمونا وشكلا مع احتياجات سوق العمل، ويحدث الاستقطاب الطبقى حينما يكون مصير أبناء الطبقات الدنيا والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى الإنضمام إلى جمهور العاطلين. وإذا شغلوا وظائف فإنها تكون من مستويات أقل مقارنة بخريجى الجامعات الاجنبية والخاصة فى مقابل دخول أقل بطبيعة الحال.

- الافتراض السابع

ويشير هذا الافتراض إلى أن التوسع فى نمط معين من التعليم الجامعى له علاقة بأيديولوجيا النظام السياسى، والتأكيد على ذلك حالة التعليم الجامعى فى المرحلة الاشتراكية فسوف نجد أن مضامين هذه الأيديولوجيا كانت تدفع بالتعليم الجامعى لكى يصبح ذا طبيعة جماهيرية تأكيداً لذلك العمل باتجاه تأسيس الجامعات فى المحافظات،

بعد أن كان المجتمع لديه أربع جامعات فقط فى عام ١٩٥٢م هى جامعة القاهرة، وجامعة الأسكندرية، وجامعة عين شمس، وجامعة أسيوط بحيث تصبح فرص التعليم الجامعى متاحة لمختلف الفئات والشرائح الاجتماعية وقريبة منهم، والإلتحاق بالتعليم كان على أساس قدر الإنجاز الذى حققه الفرد، وعلى أساس من المساواة فى هذه المرحلة الأيديولوجيا لم يكن التعليم نخبويا غير أنه حينما تغيرت أيديولوجيا المجتمع وتبنى المجتمع للأيديولوجيا الليبرالية المتحيزة نحو الطبقة العليا والقطاع الخاص وقيم السوق، أصبح التعليم الجامعى نخبويا بنفس القدر. حيث التوسع فى تأسيس الجامعات الأجنبية والخاصة، لأن الألتحاق بها يتطلب إتقان إحدى اللغات الأجنبية، التى هى لغة التعليم فيه، إضافة إلى أنه يتطلب تكلفة إقتصادية عالية لا يقدر سوى الطبقة العليا والشرائح العليا من الطبقة المتوسطة ومن ثم فهو نمط من التعليم مغلق فى وجه أبناء الطبقات والشرائح الاجتماعية الدنيا، وهى الشرائح التى لا تهتم الإيديولوجيا الليبرالية بها كثيراً.

- الافتراض الثامن

حيث يذهب هذا الافتراض إلى أننا إذا تأملنا أنماط التعليم الجامعى فسوف نجد تباينا بين الملتحقين بها من حيث قدرتهم على تطوير طموحات شخصية واجتماعية عالية، وتوقعات عالية، كذلك بتحقيق هذه الطموحات ومن ثم تحقق درجة عالية من الرخاء الاجتماعى والحفاظ على الأوضاع القائمة إذ يكون ذلك فى الغالب من نصيب التعليم الأجنبى والخاص فى مقابل الملتحقين بنمط التعليم الحكومى، حيث نجد إنخفاضا فى مستوى الطموح الشخصى والاجتماعى، يرتبط بإنخفاض مستوى التوقعات بتحقيق هذه الطموحات، وهذا الوضع الذى يعمق الشعور بعدم الرضا الذى قد تراكم ليصبح رفضا للوضع القائم ورغبة فى تغيير هذا الوضع بالإضافة إلى الملتحقين بالتعليم الأزهرى الذين يستند طموحاتهم وتوقعاتهم بتحقيق هذه الطموحات إلى مرجعية دينية بالأساس على ذلك يمكن تصنيف الملتحقين بالتعليم الجامعى عموما إلى المواطنين المحافظين على الاستقراروالتوازن الاجتماعى. والرافضين المطالبين بالتغيير لأن التغير من وجهة نظرهم من المحتمل أن يكون إلى الأفضل.

- **الافتراض التاسع**

يذهب هذا الافتراض إلى أن للتعليم الجامعى علاقة بأزمة الهوية، وإذا كانت الهوية تستند إلى الاشتراك فى العناصر المتفاعلة التى تضم الدين واللغة والثقافة إضافة إلى الإنتماء إلى تاريخ وجغرافيا محددة، فإنه يرتبط بذلك أن التعليم الجامعى يمكن أن يلعب دوراً أساسيا فى تعميق الإحساس بالهوية، إعادة إنتاجها بمستوى أعمق وحسب تعبيرات حديثة ذلك يتحقق اذا كان التعليم الجامعى متجانسا فى طبيعته ويعمل وفق متغيرات الهوية، ويسعى إلى تعميقها. أما إذا كان التعليم الجامعى غير متجانس أولا يهتم كثيرا بمتغيرات الهوية، فإن الجامعات الأجنبية والاقسام التى تدرس باللغة الأجنبية فى الجامعات الحكومية إلى جانب بعض الجامعات الخاصة تدرس باللغة الأجنبية. إضافة إلى أن طلابها لكونهم ينتمون إلى الشرائح الطبيعية العليا، منفصلون نسبيا عن الثقافة العامة، إضافة إلى أن ارتباطاتهم الدينية تكون عادة باهتة الأمر الذى يعنى معاناتهم فى حالة ضعف أو تأكل الهوية فى مقابل ذلك فإننا نجد أن خريجى الجامعات الحكومية قد يعانون أيضا ضعف الهوية لمعاناتهم من البطالة لأن تعليمهم لم يساعدهم فى الحصول على فرص العمل الملائمة. ومن ثم فهم لا يحصلون على الدخل المناسب لإشباع حاجاتهم الأساسية، وهو ما يعنى كذلك أنهم يعانون الفشل الدافعى أو العجز عن إشباع الحاجات الاساسية وهو ما يؤثر على الهوية والإنتماء.

- **الافتراض العاشر**

ويتعلق هذا الافتراض بأننا إذا تأملنا أنماط التعليم الجامعى فى سياق المجتمع المصرى على مرجعية أن القاعدة الأساسية تتمثل فى ضرورة أن يكون التعليم الجامعى مواكبا للمتغيرات والمستجدات العالمية سواء على المستوى العلمى والمعرفى أو على مستوى احتياجات سوق العمل، فى هذا الاطار فإننا نجد أن بعض أنماط التعليم الجامعى تشكل منعزلات سواء عن التقدم العالمى المعرفى والعلمى، أو عن احتياجات سوق العمل ومن ثم فإننا سوف نجد أن هذه الأنماط تمثل عبئا على المجتمع لأنها لا تساعد بمعرفتها المتخلفة على تحديث وتطوير المجتمع ودفعه على طريق التقدم العالمى، وهى عبء على الملتحقين

بها لأنها لا تؤهلهم للحصول على فرص عمل من سوق العمل المعاصر. الأمر الذى يفرض ضرورة السعى إلى تطويرها، اتجاه تبنى الأساليب المتقدمة لأنماط التعليم المتلائمة من البنية العالمية المحيطة. وهو ما نجده الآن على الصعيد المصرى. حيث العمل على قدم وساق باتجاه تطوير التعليم الجامعى ليعمل وفق المعايير العالمية. فالارتقاء بالتعليم الجامعى سوف يعنى توفير الطاقة اللازمة والفعالة والقادرة على دفع المجتمع على طريق التحديث والتقدم.

ثالثا- دور التعليم الجامعى فى تطوير المجتمع

يعد التعليم الجامعى مدخلا أساسيا لسوق العمل باعتباره المسئول عن تشكيل وتحديد نوعية القوى البشرية الداخلة فيه، بالإضافة إلى أن مؤسساته تضطلع بمهمة استشراق المستقبل للارتقاء بنوعية تأهيل القوى البشرية وذلك استناداً إلى العلاقة الوثيقة بين المؤسسة التربوية العليا المتمثلة فى الجامعة وعالم العمل. فلم تعد الجامعة مؤسسة لنقل التراث والثقافة وخدمة المجتمع أو إعداد متخصصين فى مجالات المعرفة فقط، وإنما هى بالإضافة إلى كل هذا المسئولة عن إتاحة مدى أوسع لنوعية من البدائل الدراسية، مدخلات التى توفر إمكانية إنتاج المعرفة واستخدام التكنولوجيا فى كل قطاعات العمل للتصدى للتحديات التى تواجه الدول النامية.

ويعتبر مدى التطابق بين ما ينتظره المجتمع من التعليم الجامعى وما تقدمه مؤسساته من مخرجات تواكب مقتضيات العصرمعيارا لجودته وملائمته حيث ترتبط الملائمة بما يتيحه التعليم الجامعى من فرص لها دورها الذى يتجاوز توفير مكان للفرد من الجامعة إلى توفير فرص له فى سوق العمل وما تهيئه هذه الفرص من نوعية حياة من شأنها أن توفر المجتمع والفرد سبل التقدم.

وفى ظل التغيرات الجذرية التى تحدث الآن والتى سوف يحدثها العصر القادم فى حياة الإنسان، بفعل التكنولوجيا وثورة المعلومات يصبح من الضرورى أن ترتفع كفاءة التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعى بصفة خاصة وقدرته على التكيف مع المتغيرات وأن ينمو نحو التنوع والخصوصية وليس إلى التنميط وليس ثمة تعارض بين تكافؤ الفرص

والتنوع والخصوصية فى التعليم الجامعى، ولكن هناك تعارض بين التنميط وتكافؤ الفرص من خلال ما يفرزه هذا التنميط من عدم تكافؤفرص التعليم المتاحة وبالتبعية عدم تكافؤ فرص العمل، بحيث تصبح فى دائرة مغلقة تعمل لصالح البعض على حساب البعض الآخر ممن لم يتح لهم نفس الفرص، فقد أصبح الاختلاف فى المكانة والإختلاف فى العائد يعتمد إلى حد بعيد على التقنية ونوعية التعليم المقدم فبدون هذين الإنجازين لا يستطيع أى شخص أن يوفىٰ احتياجات التقسيم الاجتماعى الجديد للعمل فى المجتمع أى أن الجامعة اكتسبت بالتنميط شبه احتكار فى تحديد مستقبل شرائح المجتمع والعلاقة بين التعليم والعمل ليست بالأمر الجديد فقد لعبت سياسة التعليم العالى والجامعى منذ بدء تاريخ مصر الحديث دوراً بارزاً فى إحداث حراك بين الشرائح من خلال تغير موقع الفرد فى سوق العمل دعمته سياسات التشغيل حين ذلك كما تتأثر سياسات التعليم العالى بإعتبارها سياسة فرعية بالسياسة العامة التى تحكم الدولة الأن والتى أطلقت العنان لحرية السوق حيث امتدت هذه السياسة إلى التعليم الجامعى وظهرت أنماط للتعليم الجامعى (تعليم جامعى خاص - تعليم أجنبي بجانب الجامعة الأمريكية - تعليم جامعى لغات فى بعض الكليات والجامعات الحكومية) وقد دعم وجود تلك الأنماط العديد من الاعتبارات من بينها تنوع أنماط التعليم العام قبل الجامعى (عربى - حكومى - خاص مصرى - خاص أجنبى) فى مدارس قدمت خدمات تعليمية تختلف من حيث جودة منظومتها حسب تكلفتها ليحصل طلابها على تعليم يؤهلهم بشكل أفضل لامتحان الثانوية العامة بدرجات تضمن لهم إلى حد ما مكانا فى الكليات التى مازال عليها قدر من الطلب الاجتماعى فى سوق العمل، وفى المقابل توجد مدارس حكومية يلتحق بها الأغلبية لا تتمتع بإمكانات تعليمية حقيقية وإن كان يدعم البعض ممن تتوافر لهم الإمكانات المادية قدراته من خلال الدروس الخصوصية التى ترفع من قدراتهم التحصيلية بما يؤهلهم بشكل أكبر لدخول الجامعة وتشكل كل هذه المفارقات انتهاكا لمبدأ تكافؤ الفرص عند الالتحاق بالجامعة على أساس شرط المجموع بالثانوية العامة.

حيث يعتبر هذا المجموع هو المعيار الحاكم لدخول الجامعة بعيداً عن الاستعداد

الشخصى والقدرات الخاصة للطالب وعلاقتهما بنوعية التعليم الجامعى المتنوعة ومن شأن ذلك كله أن يؤثر فى مخرجات التعليم الجامعى من العنصر البشرى أى مدخل سوق العمل وبالتالى على التنمية ومتطلباتها.

وبذلك فإن استراتيجية التعليم العالى يجب أن تكون منسقة ومتكاملة مع استراتيجية التنمية فى البلاد فمخرجات التعليم الجامعى والتعليم العالى هى فى الواقع أداة التنمية وهدفها، كما أن من هدف التنمية فى أى مجتمع كان هو تطوير التعليم وعلى رأسه التعليم الجامعى والتعليم العالى لأنه وسيلة التطوير والتحول وذلك بما يقدم له من موارد، وخير شاهد على دور الجامعات ما جرى فى ألمانيا عقب هزيمتها على يد نابليون فى عام ١٩٠٦م من الدور الذى أناطه فيلهم فون هامبولت وزيرفريديرك الكبير بالجامعة وهو العلم والقومية، وفى فرنسا كان دور الجامعة تخريج الصفوة العسكرية والفكرية.

كما أولى الاتحاد السوفيتى التعليم والبحث العلمى أهمية خاصة بحيث جاء فى مقدمة برامج التخطيط الشامل جميع المشروعات لأهميته ودوره فى نجاح تلك المشروعات.

كما أن التعليم لا يقصد به التنمية البشرية وحدها بل يتعدى ذلك على أساس أنه أداة من أدوات التنمية الشاملة وركيزه من ركائز الإنتاج فمن خلال مخرجات التعليم الجامعى والعالى المتنوعة والمتخصصة تصبح الأخيرة أكثر قدرة على تنمية ما حولهم ومن حولهم.

لذلك فإن دور التعليم الجامعى والعالى هو تناول مشاكل المجتمع الذى يعيشون فيه ويبحثونها ويفرضون نتائج أبحاثهم عليه، إذا لا غنى عن المشاركة والمساهمة فى تنمية المجتمع الذى تعيش فيه الجامعة.

وإن نجاح دور الجامعات والتعليم العالى وإسهامها فى برامج التطوير فى المجتمع يعتمد فى الأساس على ما يلى:-

-تطوير الإمكانات المادية من خلال تخصص موازنات كفيلة بتغطية متطلبات الجامعات والتعليم العالى للصرف على البحث العلمى وإثرائه فى شتى المجالات لخدمة

برامج التطوير والتحول فى البلاد

-تذليل الصعوبات التى تحول دون قيام الجامعات والتعليم العالى فى القيام بالبحث العلمى الهادف حتى تتمكن من توسيع أفاق خدمتها للمجتمع وبالتالى مساعدته على تنميته الشاملة وكذلك مشكلاته الحاضرة والمتوقعة.

-ضرورة إقحام الخبرات الجامعية والباحثين ومساعدى الباحثين فى برامج ومشاريع التنمية وعدم قصر ذلك على الخبرات والعناصر الأجنبية الأمر الذى يحول دون تطوير وبناء أطر علمية على خدمة المجتمع العربى والمساهمة فى تنمية المصادر الطبيعية والبشرية فى القارة الافريقية

رابعا- أدوار التعليم العالى والجامعى فى خدمة المجتمع

يعتبر الدور هو مجموعة الوظائف والمهام التى يتوقع المجتمع أن تقوم بها الكليات لخدمة مجتمعها المحلى وتتمثل هذه الأدوار فى الأدوار التالية.

ففى دراسة قام بها محى الدين توق ١٤٠٥هـ حول التربية المستمرة للجامعات فى تطويرها بعض البرامج غير النظامية التى يمكن أن تقدمها الجامعات لخدمة المجتمع وهى:-

١- برامج ثقافية عامة

٢- برامج فى رعاية الأمومة

٣- برامج فى الحياة العائلية والزواج

٤- برامج فى الصحة العامة

٥- برامج فى الترويح واللياقة البدنية

٦- دورات تدريبية للمعلمين أثناء الخدمة

٧- برامج فى بناء وتطوير المجتمع المحلى

٨- برامج فى الثقافة العمالية

٩- برامج فى الإرشاد الزراعى

١٠- برامج فى تدريب مهنى للعمال

١١- برامج ثقافية نظرية للعمال

١٢- برامج في ترشيد الاستهلاك لأفراد المجتمع.

وفى دراسة أخرى أيضا قام بها محمد عبدالعليم مرسى ١٤٠٥هـ عن دور التعليم العالى ومسئولياته فى تنمية دول الخليج العربى ولقد خَلُصَ إلى أن التعليم العالى يستطيع أن يقوم بدور فعال فى خدمة المجتمع فى المجالات التالية :-

- البحث العلمى يساهم بشكل فعال فى تنمية المعرفة وتطويرها وحل مشكلات المجتمع المختلفة.

- الدراسات العليا التى تستطيع أن تساهم بشكل فعال فى حل الكثير من مشكلات المجتمع والتعرف على حاجاته الأساسية فى تطويرها والرقى بها.

- التدريس والتدريب، وذلك فى تأهيل الكوادر بالتخصصات المختلفة التى يحتاجها المجتمع وتدريب العناصر التى تحتاجها عملية التنمية

- التعليم المستمر وذلك عن طريق تقديم برامج متنوعة لتلبية متطلبات أفراد المجتمع على اختلاف مستوياتهم

وكذلك فى الدراسة التى قام بها محمد إسماعيل ظافر ١٤٠٩ حول دور كليات التربية في دول الخليج العربى واتضح أن أهدافها تدور حول أربعة محاور رئيسية وهى كالتالى :-

والبحث العلمى (التربوى) إعداد المعلمين- الخدمات الطلابية- خدمة المجتمع والخدمات الأخرى، حيث قام باستطلاع آراء عمداء كليات التربية فى دول الخليج وكانت آراء العمداء تتدرج تحت محور خدمة المجتمع وتتلخص فى الآتى :-

- إعداد الكفاءات الوطنية لتحمل اعباء التدريس والإدارة فى مختلف المراحل التعليمية.

- المساهمة فى إعداد مركز خدمة المجتمع الذى يقدم بعض الدورات لتدريب أفراد المجتمع على بعض الحرف والفنون المختلفة.

- عقد ندوات عامة لمناقشة قضايا تعليمية مختلفة ومحاولة إيجاد الحلول لها

- إنشاء مركز للدورات التدريبية فى أثناء الخدمة لمساعدة المعلمين ومديرى المدارس فى التعرف على كل ما هو جديد ومفيد فى المجالات التربوية المختلفة.
- المشاركة فى تعميم وتطوير المناهج التعليمية
- تقديم محاضرات عامة فى القضايا النفسية والتربوية
- المساهمة فى تأليف الكتب المدرسية
- الاشتراك فى برامج التدريب والتقويم
- نشر الوعى التربوى والثقافى
- خدمات مجتمعية مهنية كالتعاون مع إدارات التربية فى القطاعات التعليمية المختلفة.
- الاشتراك فى النشاطات الاجتماعية المختلفة.
- المشاركة فى أنشطة وزارات الدولة والتنظيمات التطوعية.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس فى الكليات على إجراء البحوث التى تخدم المجتمع.

وفى الدراسة التى قام بها كل من على البصيلى ومحمد مجاهد عام ١٩٩١ حول نشاطات كليات المعلمين المتوسطة بالمملكة العربية السعودية فى خدمة المناطق النائية ولقد توصل الباحثان إلى بعض الخدمات التى تقدمها هذه الكليات وهى كالتالى:-

أ) خدمات موجهه للتعليم قبل الجامعى وتتمثل فى:

- تنظيم دورات تدريبية لرفع مستوى المعلمين
- التأهيل التربوى للمعلمين
- تنظيم الدورات المختلفة للمعلمين
- الإسهام فى حل المشكلات التربوية المختلفة
- تنظيم محاضرات وندوات فى مواضيع مختلفة.

ب) الخدمات العامة التى تقدمها الكليات المتوسطة هى :

- تنظيم محاضرات وندوات بهدف نشر الوعى الصحى والدينى ومكافحة إنتشار المخدرات.
- المشاركة فى الأنشطة الترفيهية الهادفة كالحفلات والمسرحيات.
- الجهود التطوعية للطلاب فى مجال الخدمة العامة.
- جعل إمكانات الكلية فى متناول أفراد المجتمع.

ج) الخدمات البحثية التى تقدمها الكليات هى:-

- توجيه البحوث حول المشكلات التى تواجه المجتمع.
- تقديم المشورات الفنية.
- الاهتمام بالبحوث التى تؤكد على القيم والمبادئ الإسلامية.
- تشجيع البحوث التربوية المختلفة.

د) الخدمات التخصصية التى تقدمها الكليات هى:-

- تنظيم دورات فى استخدام الحاسب الآلى.
- تنظيم دورات فى تلاوة وحفظ القرآن الكريم.
- تنظيم دورات فى الإسعافات الأولية.

وفى دراسة قام بها مجدى يونس ١٩٩٢ التى بين بها الأدوار التى تقوم بها الجامعات فى مجال خدمة المجتمع حيث ذكر منها الآتى :-

- تقوم الجامعات بإجراء البحوث العلمية لكشف أسرار الطبيعة وتنمية المعرفة فى جميع جوانبها والمساهمة فى حل مشكلات المجتمع.
- تساهم الجامعة فى تنمية المجتمع إقتصادياً وإجتماعياً وذلك بأن تقوم بإعداد وتوفير القوى البشرية اللازمة لمجالات الإنتاج وقطاعات العمل المختلفة .
- يمكن أن تساهم الجامعة فى تنمية المجتمع اجتماعيا ذلك من خلال التعرف على أهم المشكلات الاجتماعية التى يعانى منها المجتمع والعمل على حلها وتدعيم مبادئ الحرية وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين.

- تدريب القوى البشرية والعاملة فى قطاعات الإنتاج المختلفة.

- تعمل الجامعة على تنمية شخصية طلابها فى جميع جوانبها الثقافية، والخلقية والروحية والفكرية والسياسية بغرض تحقيق التوافق على المستوى الشخصى الذى يساعد على حدوث التوافق الاجتماعى.

- تساهم الجامعة بنشر العلم وذلك من خلال تعليم أفراد المجتمع وتدريبهم ويتم ذلك عن طريق التدريس.

فى دراسة قام بها أيضا كل من عبدالعزيز السنبل ونورالدين عبدالجواد ١٩٩٣م حول الأدوار المطلوبة من جامعات دول الخليج العربية فى مجال خدمة المجتمع حيث خلصت الدراسة إلى أن الجامعات فى دول الخليج التى تقدم برامج مختلفة ومتنوعة للمجتمع وهى :-

أ) فى المجال الاستشارى حيث أن بعض أساتذة الجامعة يعملون كمستشارين لدى مؤسسات حكومية مختلفة.

ب) الدورات التدريبية

- فى طرق التدريس
- اللغات
- التنمية الإدارية
- فى تدريب المعلمين

ج) فى توعية المجتمع

- فى التقنيات الحديثة
- فى مكافحة التلوث
- فى مكافحة المخدرات
- فى مجال العناية بصحة البيئة
- فى مجال الأمن الغذائى
- فى مجال مكافحة الأمية

د) فى مجال البحوث حيث تقوم الجامعات بتقديم المساعدات البحثية والتى تقدمها الكليات لمؤسسات المجتمع المختلفة للمساعدة فى حل مشكلات المجتمع والمساعدة فى تطويره.

وكذلك فى الدراسة التى قام بها سليمان الجبر ١٩٩٣م حول دور كليات التربية جامعة الملك سعود فى خدمة المجتمع وخلصت الدراسة إلى أن الكلية تستطيع أن تقدم مجموعة من الخدمات للمجتمع وهى:

- تقديم دورات للاختصاصيين النفسيين فى المجال العيادى من وزارة الصحة.
- تقديم دورات للاختصاصيين الاجتماعيين فى المجال العيادى من وزارة الصحة.
- قديم دورات للحكام الوطنيين فى العاب القوى.
- تقديم دورات فى اختبارات اللياقة البدنية.
- تقديم دورات فى الطب الرياضى.
- تنظيم دورات فى الطب الرياضى.
- تنظيم اللقاء التربوى لمديرى المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم.
- تقديم دورات فى تصميم أدوات الدراسة وتحليلها بواسطة الحاسبة الآلى.
- دورات فى أساليب وطرق التدريس.
- لقاءات حول مشاكل التربية البدنية فى التعليم العام مع المسئولين فى إدارة التعليم.
- تقديم محاضرات عامة تدعو لها الكلية بعض أعلام المجتمع.
- تقديم المحاضرات الثقافية العامة.
- تقديم دورات فى كيفية تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية.
- تقديم دورات فى كيفية استخدام وإنتاج الوسائل التعليمية.
- تقديم دورات فى التصوير الفوتوغرافى والتليفزيونى.
- تقديم دورات فى الخط العربى.
- تقديم دورات فى تلاوة القرآن الكريم وتجويده.
- تقديم دورات فى الحديث وعلومه.

- تقديم دورات فى اللغة العربية والقواعد الإملائية وغيرها.

- كما قام أيضا عمر الطنوبى ١٩٩٤م بدراسة حول دور الكليات فى مجال خدمة المجتمع وخلص إلى أن الكليات تستطيع أن تقوم بخدمات متعددة للمجتمع ومن هذه الخدمات ما يلى :-

- تقديم دراسة اللغات المختلفة لأفراد المجتمع.
- تدريب نظرى وعملى على الآلة الكاتبة.
- التدريب فى أثناء الخدمة باعتباره جانبا إستثماريا مهما لأصحاب الأعمال والنمو المهنى ورفع مستوى الأداء والكفاية والإنتاجية للعاملين فى المؤسسات المهمة.
- تدعيم البحوث العلمية المختلفة والتى تخدم المجتمع سواء لتطوير المجتمع أم لحل بعض المشكلات التى قد يعانى منها.
- تقديم دورات مختلفة فى التنمية التعاونية الإستهلاكية.
- تقديم دورات فى التنمية الاجتماعية.
- تقديم دورات فى الأمن والسلامة
- تقديم دورات فى العلاقات العامة.
- تقديم دورات تثقيفية لربات البيوت على التدبير المنزلى
- دورات فى الرعاية والأمومة.
- دورات فى صحة الأسرة.

كذلك فى الدراسة التى قام بها جيرالدو تيكسير **Geraldo teixeir** ١٩٩٥ عن تجربة البرازيل حول دور الجامعات فى مجال خدمة المجتمع حيث خلص إلى الخدمات التالية :-

- إقامة مراكز تدريب للمعلمين أثناء الخدمة.
- إقامة مراكز تدريب للعاملين الذين يرغبون فى عمل ما.
- إقامة المتاحف.
- إقامة مراكز للتدريب الرياضى لأفراد المجتمع.

- إقامة المسارح.
- مساعدة الأطفال عن طريق برامج خاصة.
- إقامة المراكز الطبية لمساعدة أفراد المجتمع.
- إقامة معارض للفنون الجميلة.
- أقامة مراكز للخدمات العامة.
- عمل مراكز للأستشارات للأشخاص الذين يعانون من الصعوبات المالية
- إقامة مراكز لطب الأسنان.
- إقامة مراكز للخدمات الزراعية.
- إقامة مراكز للإرشاد والتوعية الدينية.
- إقامة مراكز المساعدة لكبار السن.
- إقامة مراكز للتوعية البيئية وتوعية المواطنين بالمحافظة عليها.
- التوعية بحقوق الإنسان وما هى حقوقهم وواجباتهم كمواطنين.
- إقامة مراكز إرشادية للطلاب.

وفى دراسة أيضا قام بها سليمان الحقيل عام ١٤١٧هـ حول الخدمات التى يمكن أن تؤديها كليات إعداد المعلمين لمجتمعاتها فى المجالات التربوية والثقافية والاجتماعية والصحية وكان من إبرز هذه الخدمات ما يلى:-

أ) فى المجالات التربوية

- نشر الاتجاهات التربوية الحديثة والثقافية والمهنية بين المعلمين
- إجراء البحوث والتجارب التى تؤدى إلى تطوير العملية التربوية.
- تدريب القائمين على شئون التعليم بالمدارس التى تقع فى نطاقها.

ب) المجالات الثقافية

- دعوة أهل البيئة لحضور الندوات والمحاضرات التى تهمهم.
- إتاحة الفرصة للأهالى للاستفادة من الخدمات المكتبية المتاحة بهذه الكليات
- تنظيم دراسات معتمدة لتعليم الكبار

جـ) فى المجالات الاجتماعية

- إصدار النشرات التى تبصر الأهالى بالمشكلات الاجتماعية فى البيئة وطرق علاجها.
- دعوة الأهالى للاشتراك فى الأنشطة التى تنظمها هذه الكليات.
- تبصير الأهالى بأساليب العمل لرفع مستوى معيشتهم ومقاومة العادات الاجتماعية الضارة والخرافات الشائعة.

خامسا- غياب دور المؤسسات الجامعية العليا فى خدمة المجتمع

إن مساهمة مؤسسات التعليم الجامعى والعالى فى خدمة المجتمع مساهمة لا تذكر فهى نادرة ولم تصل معدلات ما تقدمه الجامعات المتقدمة وأن المساهمة محدودة جداً تتمثل فى إقامة الدورات التدريبية فى مجال التعليم التى تدعى لها الجامعات والمعاهد العليا لرفع كفاءة المعلمين أو مديرى المدارس أو بعض الاستشارات فى بعض المجالات والتى فى معظمها يكون عبر الاتصال الشخصى بأعضاء هيئة التدريس وليس من طريق الجامعات ذاتها، مما يدل على عدم وجود خطة متكاملة بين قطاعات المجتمع المختلفة والجامعات والمعاهد العليا وإن فقدان الصلة بين الجامعات والمعاهد العليا ومؤسسات المجتمع المختلفة تعتبر من الظواهر السلبية التى تواجه هذه المؤسسات، وهذا يلاحظ فى إنعدام الصلة والعلاقة بين فلسفة المجتمع وأهدافة وبرامجه التنموية وبين برامج وسياسات الجامعات والمعاهد العليا والتى اقتصر دورها فقط فى تزويده بالكوادر البشرية فقط (الجانب التعليمى فقط) فالكثير من قطاعات المجتمع لا يستعين فى الجامعات إلا نادرا وغالبا ما تتجه إلى بيوت الخبرة والاستشارة من الخارج بحجج متعددة من أهمها أن امكانات الجامعات محددة وانشغال أساتذة الجامعات.

محدودية برامج الدراسات العليا فى بعض جامعات الدول العربية.

إن برامج الدراسات العليا مازالت تعانى الكثير من المشكلات التى من بينها :-

١- غياب الفلسفة الواضحة المعالم والاهداف فهى تسير وفقا للاجتهادات الفردية وتواجه الامكانات المادية، وقلة أعضاء هيئة التدريس والروتين الإدارى وهذا أثر

بدوره على فتح أو استمرار بعض التخصصات وبخاصة العلمية منها :

٢- غياب التنظيم الادارى للدراسات العليا وفقا للقواعد المتعارف عليها فى مجال تقيم وتنظيم الادارة.

٣- عدم استقرار اللوائح المنظمة للدراسات العليا.

٤- عدم توافر الامكانات المادية والبشرية وذلك من حيث التمويل أو بعض الأجهزة والمختبرات الدقيقة والدوريات والمراجع العملية المتخصصة تضاف إلى العجز فى الامكانات البشرية المتخصصة وبخاصة العلمية منها وخصوصا أعضاء هيئة التدريس المتخصصين ومن ذوى الدرجات الأكاديمية العلمية والخبرة المناسبة.

٥- إن سياسة القبول مازالت تعتمد فى شكل رئيسى على معيار الدرجات العلمية التى تحصل عليها الطالب خلال سنوات دراسته الجامعية وهذا يتعارض مع الاتجاهات الحديثة فى سياسة القبول من حيث عدم الاعتماد على التقديرات العلمية فقط وإنما تضاف إليها قدرات ورغبات الطلاب وإمكانات الأقسام العلمية والاختيارات القياسية التى تحدد قدرات واستعدادات الطلاب.

٦- اختلاف اللوائح المعمول بها داخل الكليات أو الجامعة الواحدة فهى تعكس اختلاف وجهات نظر أساتذة الجامعة بحسب بلدان تخرجهم فهى ليست وليدة البيئة الليبية.

٧- اختلاف أساليب تقويم طلاب الدراسات العليا مع علمنا أن لكل تخصص طبيعة وأساليب تقويمية. وبذلك يجب أن يكون هناك حد أدنى على الأقل متفق عليه من أساليب التقويم.

٨- الإحباط الذى يصيب الباحثين وطلاب الدراسات العليا نتيجة عدم الاهتمام لنتائج أبحاثهم وعدم تطبيقها فى الميدان العلمى بالرغم من أنها تناولت العديد من المشكلات التى تواجه المجتمع.

٩- ابتعاد بعض أبحاث طلاب الدراسات العليا عن قضايا المجتمع التنموية والاعتماد على الجانب النظرى فقط.

الفصل الرابع

التعليم الجامعي والمستقبل

مقدمة

أولا - الآفاق المستقبلية للتعليم العالى

ثانيا - الأدوار البيئية للتعليم الجامعى فى المستقبل

ثالثا - التحديات الثقافية والبيئية للتعليم الجامعى

رابعا - متطلبات تطوير التعليم العالى والجامعى

خامسا - تحقيق متطلبات تطوير التعليم العالى والجامعى

مقدمة :

يعتبر التعليم العالى مرحلة تضم الطلاب المنخرطين فى بداية سلم التعليم الجامعى وما فى مستواه بالإضافة إلى مرحلتى الماجستير والدكتوراه وفقا للسنوات الدراسية التى تحددها لوائح الكليات أو الأقسام ذات العلاقة بهدف تزويد المجتمع بالمتخصصين والفنيين والخبراء فى المجالات المختلفة.

وهو مرحلة دراسة أكاديمية وبحثية تضم العديد من الكليات والمعاهد المتخصصة- بغية المساهمة فى رقى الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة المتخصصة وطرائق البحث المتقدمة ليساهم فى بناء المجتمع وصنع المستقبل وخدمة الإنسانية ويلتحق بالتعليم العالى الطلاب الحاصلون على شهادة إتمام المرحلة الثانوية العامة وما فى مستواها من الشهادات الفنية المتقدمة ويتنوع التعليم العالى ما بين التعليم الخاص وغير الخاص لزيادة فرص التعليم. وكذلك تتباين شروط القبول وبرامج الدراسة ومدة التعليم وأساليب التقديم وجميعها تمنح درجات- الليسانس- البكالوريوس - الدبلوم - الماجستير - الدكتوراه فى المجالات المختلفة.

وهناك من يرى أن التعليم الجامعى هو معقل الفكر الإنسانى وبيت الخبرة فى شتى صنوف الآداب والعلوم والفنون ورائد التطوع والإبداع، ومصدر الحفاظ على القيم الوطنية والإنسانية، ومنارة التقدم فى إطار التطور العلمى والتكنولوجى وآلية بناء تنموى للإنسان والمعرفة والثقافة والمجتمع وهو مسئول عن أهم ثروة يمتلكها المجتمع وهى الثروة البشرية.

ويرى البعض الآخر أن التعليم العالى قيمة حضارية وتاريخية فهو الأداة والقوى التى تحرك الأحداث والتى تسير حركة التاريخ لذلك فهو عنوان الشعوب فالتقدم العلمى والتكنولوجى هو نتاجها.

أولا- الآفاق المستقبلية للتعليم العالى

لقد أجمع معظم المحللين على أن التعليم هو الطريق الطبيعى والأساسى للشعوب النامية وهو السبيل إلى الهروب من مصيدة التخلف العلمى والثقافى والانطلاق إلى

التنمية الشاملة المستدامة.

كما أكد علماء المستقبليات أن عالم المستقبل أكثر عقلانية وعلما وأن على التعليم عامة والتعليم العالى خاصة أنه يواجه متغيرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأن يكون هذا التعليم قادرا على تخريج القادرين على إختيار المعارف وإعادة صياغتها وإبتكار أفكار جديدة وأشياء جديدة وأن يكون قادراً على تطويع تكنولوجيا المعلومات فى الإبتكار والإبداع. إننا اليوم فى بداية الألفية الثالثة عصر العولمة والكوكبة عصر تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عصر تدفق المعلومات وتسارعها تحتاج إلى تعليم عال يؤدى إلى تنوع البشر وتمايزهم واقتدارهم على تلقى المعلومات وحسن استخدامها فى التفكير والتعبير والاتصال والإنتاج وبناء العلاقات. تعليم ينتقل بالمجتمع من الصناعات التقليدية إلى صناعات جديدة وصناعة معلومات وخدمات مجتمع يعتمد على التكنولوجيا فى استنباط طاقات وخدمات جديدة، تعليم ينتقل بنا من العمالة العضلية إلى العمالة العقلية. ومن التخصص الضيق إلى المرونة والمعرفة الشاملة، ومن المركزية إلى اللامركزية ومن التنظيم الهرمى إلى التنظيم الشبكى ومن الاقتصاد المتأثر بعوامل داخلية فقط إلى الاقتصاد المتأثر بعوامل داخلية وخارجية ومن النمطية إلى التمايز ومن الخيار الواحد إلى الخيارات المتعددة.

ويمكن توضيح هذه المؤشرات التى تطرحها الثورة التكنولوجية الثالثة على الشكل التالى:

- نريد تعليما ينمى قبل كل شيئ عقيدة الإيمان بالله والأخوة فى الله والأخوة فى الإنسانية ويرسخ قيم العلم والحرية والوحدة والإحسان والأخلاق فى العلم ويقيم مشاعر العدل والسلام فى عقول البشر.

- نريد تعليما يبنى قناعات التغير فى الجمود إلى المرونة فى أنفسنا ومن التمركز الجغرافى إلى الإنتشار ومن الاعتماد على الحكومات إلى الاعتماد على الذات والمؤسسات المبنية على أساس من العلم والموضوعية والاستقلالية ومن التخطيط الجزئى إلى التخطيط الكلى الذى يعمل حسابا لكل عناصر الوقت أو النظام نريد تعليما يبنى الاقتصاد المتفتح

على الخارج والداخل وليس منغلقا على نفسه نريد تعليما يبنى المخطط الذى يستوعب الحاضر بمشكلاته ويتطلع إلى المستقبل بتحدياته.

- إننا نريد تعليما يجعلنا قادرين على إنتاج التكنولوجيا الفائقة فى مجالاتها الرئيسية ولو فى حالة متأخرة من مسيرتنا الصحيحة المتمثلة فى تكنولوجيا الإلكترونيات والتكنولوجيا الحيوية.

- إن الأمة القوية ليست هى التى تملك أدوات وأجهزة تكنولوجية كثيرة ولا تعرف كيف تستخدمها بكفاءة.

- إن التعليم الذى نريده هو التعليم الذى يستمد أهدافه ومضامينه من فلسفة التنمية الشاملة المستدامة للنفس البشرية فى تكاملها وتفاعلها وللمجتمع فى كلياته ونظمه الفرعية.

- أن التعليم الذى نريده تعليما مرناً فى إداراته وتمويله وحركته بحيث يكون قادراً على حل إشكاليات التناقضات بين ما هو مادى وما هو روحى وما هو عالمى وما هو محلى وما هو فردى.

- كما يكون قادراً على حل التوترات بين التدفق العرفى المتزايد اليومى وبين قدرة الإنسان على الإختيار والانتقاء والاستيعاب

- ولقد جاء فى تقرير اللجنة الدولية للتربية عام ١٩٩٦ أن الحياة فى القرن الواحد والعشرين ستعتمد على أربعة أعمدة هى:

- تعلم لتكون - تعلم لتعرف - تعلم لتعيش - تعلم لتعمل.

إذا تمت هذه الأعمدة الأربعة بفاعلية وكفاءة من شأنها أن ترعى الكنز الكامن والمواهب الإنسانية المخفية فى الإنسان وحسن تنميتها وتوظيفها لخير الفرد والمجتمع والإنسانية جمعاء.

ومن المعروف أن التعليم أساس المعرفة والمعرفة أساس القوة، ومن هنا فإن الأمم العارفة هى الأمم القوية، فلم تعد تقاس قوة الأمم اليوم بمساحة أراضيها أو بما تملكه من جيوش، أو بعدد سكانها أو بما لديها من ثروات طبيعية. ولكن بما تملكه من معرفة متطورة وثقافة

متقدمة وثورة بشرية متعلمة قادرة على الإنتاج والإبداع وتحقيق أفضل معدلات التنمية البشرية الراقية. لذلك كله نريد تعليما فى بلادنا يكون قادراً على مساعدتنا على اكتشاف أنفسنا ويساعدنا على بعث نور الأمل فى ذاتنا لإحياء حضارتنا لنكون مرة أخرى أمة متعلمة ذات حضارة وهدف فى الحياة

لقد كان منتدى الفكر العربى فى تقريره حول مشروع مستقبل التعليم فى الوطن العربى مجموعة من الأهداف الكبرى منها ما يلى:

- غرس عقيدة الإيمان بالله ورسله والقيم الروحية الإنسانية.
- غرس الاعتزاز بالعروبة والإسلام والأمة والوطن.
- تنمية الطاقات الجسمية والطاقات الشعورية والوجدانية والطاقات العقلية والتفكير المنهجي.

١- ترسيخ قيم المواطنة والمسئولية الاجتماعية.

٢- ترسيخ قيم الحرية والشورى والديمقراطية.

٣- ترسيخ أخلاقيات الفطرة السليمة لسلوكيات التكنولوجية والبيولوجية منها الحيوية والبيئية.

٤- ترسيخ قيم الثقافة العربية الإسلامية من طريق تصحيح تصور الإنسان العربى للألوهية والكون والإنسان والحياة.

٥- ترسيخ مفاهيم التجويد فى العمل والإنتاج والإدارة والتسويق.

٦- إعداد الإنسان للمستقبل وهذا يتطلب:

أ) أن يكون الإنسان مرنا.

ب) قادراً على تطوير التكنولوجيا بما ينفع الناس.

جـ) قادراً على مواجهة التدفق المعرفى.

- القدرة على الإختيار من التدفق المعرفى وفق معايير علمية وموضوعية.
- القدرة على إعادة صياغة المعرفة وفق نسق علمى منطقى.
- القدرة على الاستخدام الأمثل للمعرفة من إنتاج الأفكار الجديدة والأشياء الجديدة

- القدرة على صنع المستقبل بالتخطيط والتنظيم والإبداع والإبتكار وحسن الإرسال والأستقبال

٧- الاهتمام باللغة العربية كمنهج ونظام للتفكير والتعبير والاتصال وإن الخاصية الفريدة التى يتميز بها التعليم العالى غير التقليدى بناء على المقومات والوظائف والقابليات أنه بطبيعته وديناميكية تكوينه ينشد أن يسهم إسهامات فعالة فى مجال التغيير الاجتماعى من خلال تجديد التعليم وتحديثة، ليكون أقدر على مواجهة التغيير، إنه ليس تعليما عاليا يستهدف مجرد إصلاحات جزئية أو تحديث نظام جزئى دون التحرك نحو النظام الكلى، إن مبرر وجود التعليم العالى غير التقليدى أنه رد فعل على حالة الجمود والتى غلبت على التعليم العالى غير التقليدى بأطره واهتماماته الجانبية بالتنمية الشاملة وانغلاقه على نفسه يقدم فرص التعليم لفئة محدودة ولا يسهم فى تطوير مجتمع التعليم إلا بالقدر الجزئى الذى تسمح به ظروفه ومفاهيم الإصلاح الضيقة التى تعبر عنها توجيهات الصفوة من وعاء الإصلاح، أجل إن التعليم العالى غير التقليدى يجسد مبادىء التربية المستديمة والفرص المتكافئة فى التعليم والعمل ويؤكد حقوق الإنسان وديمقراطية التعليم ويهدف إلى التغيير نحو الأحسن لكلية النسيج الثقافى إثراء وتحسينا وتجديدا وتحديثا.

ويعنى بتحديث التربية إدخال متغيرات جديدة من شأنها أن تحقق الحد الأعلى من الفاعلية والتأثير فى عملية تعلم المجتمع وفى النمو الشامل على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى وتتضمن عملية التحديث تقدما نحو تحسين وتنشيط النظام التعليمى الرسمى من خلال التعليم غير النظامى كجزء من الثقافة كلها عن طريق الانتفاع بطرق ومحتويات وتقنيات فعالة وتكيفها لتكون أكثر ملائمة للظروف والأحوال القائمة والمستجدة وفى هذا السياق تدرك القيمة الجامعة الشاملة للعلم والتكنولوجيا فى خدمة التربية والثقافة والمجتمع لا يمكن تجاهلها فالعلم والتكنولوجيا جزءان هامان من الثقافة الإنسانية.

ولا بد أن يعنى تحديث التربية إثراء الثقافة وجعلها عصرية وإصلاحها وإحياءها

وتصحيحها وتمحيصها والعمل على توليد خصوصيات أخرى فيها واتجاهات خلاقة.

وإذا سارت عملية التحديث على نحو تطمس فيه المكونات الرئيسية للثقافة ويلغى النمط الثقافى جزئيا أو كليا فينظر إلى العملية على أنها تدمير وليس إعادة بناء أو إصلاح إن تحديث العملية التربوية ينبغى تفسيره بمعنى ابتكار المستحدثات وإيصالها وتبنيها كما يعنى تدريس العلوم الحديثة والاستفادة من الأسلوب العلمى فى البحث والتفكير وعصرنته المحتوى والطرق والوسائل وإعداد وتدريب المعلمين والعاملين فى التربية وتبنى عمليات تعلم متسارع فعال وكذلك تصميم التعليم المهنى والتقنى وربط التعليم بالعمل المنتج والتعليم الملائم للتنمية الريفية واستخدام أنجح طرق التقييم وتبنى مفاهيم وأساليب التدريب ذى الأثر المتضاعف وتحديد الأدوار والوظائف الجديدة للمعلمين والأخذ بعملية استمرارية فى تطوير المناهج فى سياق التربية المستديمة أضف إلى ذلك أن التحديث ينبغى أن يتناول التعليم غير أن دور مؤسسات التعليم العالى فى تحديث وتجديد التعليم ذو أبعاد فردية واجتماعية وانمائية وإنسانية وثقافية كبيرة ولضمان أداء هذا الدور من المنظور الإنمائى والثقافى ضمن عملية شاملة متناسقة واستمرارية لابد أن يكون فى فلسفته وأهدافه وتوجهاته من النوع غير تقليدى وأقدر على أن يرمى بثقله فى مجالات التغيير والإصلاح أى أن يكون فاعلاً ومتفاعلاً وأن يقوم بمبادرات التحديث من جانبه ويعمل على الجهات التنفيذية من جهاز الدولة بتنسيق تام ويساعد صانعى القرار على عقلنة قراراتهم لكى يكون التحديث شموليا وذا جدوى وإن مفهوم التعليم العالى صاحب المبادرات ومنفذ عمليات التحديث يجعله فى موقع قيادى كما ينبغى أن يكون فليس هو مجرد تابع أو مركز لتقديم الخدمات وإنما مركز توعية وإشعاع وابتكار وخدمات وبحوث وتدريب وإيصال فعال للمعلومات والابتكارات إلى الجهات المستفيدة ويعمل على إيقاظ الشعور النقدى لدى الجماهير والأفراد.

وتتمثل دور التعليم العالى فى مجال تحديث وتجديد التعليم الوطنى النظامى وغير النظامى فيما يلى:-

- مباشرة تغير ذاتى لنفسه وتدريب كوادره وقيادته.

- قيادة عمليات التخطيط التربوى الشاملة أو التعاون المباشر فى قيادتها مع أجهزة الدولة المسئولة.
- التوسع فى البحث التربوى ومتابعة تنفيذ نتائجه.
- التخطيط والتنفيذ لمشروعات إصلاح ريادية.
- استخدام التكنولوجيا وتدريب كوادر خاصة على استخدامها.
- المساهمة الجادة فى برمجة تنفيذ استراتيجيات لتطوير التربية.
- قيادة عمليات تطوير وتحديث المناهج والكتب الدراسية.
- قيادة عمليات تقييم مشروعات التجديد التربوى.
- تدريب كوادر ملائمة لربط العمل المنتج بالتعليم.
- قيادة عمليات الاستحداث فى التربية وإيصال المستحدثات لجهة الانتفاع وتثبيتها والعمل على تثبيتها.
- الاضطلاع بتوسيع مهمة النشر التربوى وتدفق المعلومات.

ثانيا- الأدوار البيئية للتعليم الجامعى فى المستقبل

مع تصاعد الاهتمام بقضايا البيئة ظهرت اتجاهات نحو ادخال التربية البيئية فى معظم جامعات العالم واتجهت دول كثيرة نحو انشاء معاهد بيئية أو مراكز ووحدات بيئية مستقلة داخل الجامعات أو إنشاء جامعات جديدة ترتكز على النسق البيئى.

ومن أهم ملامح التجديد فى أدوار التعليم الجامعى لمواجهة التحديات البيئة ما يلى :-

١- الجامعة ونشر الثقافة البيئية والمجتمعية

للجامعة دور مهم فى نشر الثقافة البيئية وخدمة البيئة المحيطة وتتمثل فعاليات هذا الدور فى :-

- الاهتمام بمجالات الدراسات البيئية بمختلف الكليات.
- تطعيم المناهج والمقررات الجامعية ببعض الموضوعات البيئية.
- عقد مؤتمرات وندوات لمواجهة الأمية البيئية.
- إنشاء دراسات عليا متقدمة تسمح بتخريج اخصائيين مؤهلين لإعداد دراسات

الجدوى البيئية.

- تقييم الآثار البيئية المحتملة للمشروعات الجديدة.

- تخصيص برامج جامعية لتدريب المتخصصين فى مختلف مجالات إنماء البيئة وغيرها من برامج النشاط الجامعى التى تنمى المهارات البيئية وتستهدف برامج تنمية المهارات البيئية بالجامعة وتمكين الطالب الجامعى من ملاحظة الظواهر الطبيعية والبشرية وتفسيرها وتحليل المشاكل البيئية ووضع الخطط المناسبة لمعالجتها واتخاذ مبادرات مناسبة للحد من التعدى على البيئة أو الإساءة إليها وكذلك حسن الاتصال مع الآخرين علاوة على مشاركة الآخرين فى حل المشكلات البيئية واتخاذ القرارات المتعلقة بإنماء البيئة.

وعلى الصعيد الأفريقى قامت جامعة بريتوريا النيجيرية فى مجال اهتمامها بمجالات التربية البيئية بمراجعة وتخزين قدر كبير من المعلومات المتعلقة بالشئون البيئية بمحمية ووتربيرج النيجيرية وتنمية مشروعات السياحة البيئية فيها كما اتاحت جامعة كالابار بنيجريا درجات علمية بالدراسات العليا فى المجالات البيئية ويوجد فى جامعة اكيادالور وحدات لحماية البيئة ومراكز الوثائق البيئة فى مدينة ليكى **lekki** ويمثل التعليم البيئى جزءا مهما من المناهج الدراسية.

٢- الجامعة والمساهمة فى انتاج تكنولوجيا نظيفة وصديقة للبيئة

شهد العالم فى السنوات الأخيرة عدداً من الحوادث الصناعية تجاوزت آثارها حدود المصانع ووحدات الإنتاج لتمتد إلى المجتمعات المحيطة بها وتركت آثاراً بيئية خطيرة فى هذه التجمعات البشرية وتعدى الأمر حدود الدولة المعنية ليمتد إلى دول أخرى بعيدا عن مكان الحادث الأصلى والأمثلة العالمية على ذلك عديدة وهذا يحتم ضرورة مراعاة الأمن البيئى من خلال تخطيط وانتاج مختلف التكنولوجيا للإقلال من مخاطرها على الإنسان والبيئة.

وتدويل البعد البيئى يقتضى دمج قضايا البيئة ضمن وظائف الجامعة وهناك عدة مجالات بحثية يمكن أن ترتادها البحوث البيئية بالجامعات ومنها:

تقليل احتياجات العمليات الانتاجية من الخامات والطاقات عن طريق رفع كفاءة

العملية أو تعديل أو تصميم المنتج أو تقليل الانبعاثات الغازية أو السائلة أو المخلفات الصلبة لمختلف العمليات الانتاجية أو تطوير منتجات تكنولوجية أقل استهلاكا للمادة والطاقة وأقل ضرراً للبيئة أو تدوير المخلفات وإعادة استخدامها كمدخلات بديلة من المادة والطاقة واستبدال المواد الضارة بأخرى أقل ضرراً بالإنسان والبيئة.

٣- تشجيع البحث العلمى فى مجالات البيئة وحل المشكلات البيئية تؤكد أدبيات البحث العلمى أهمية توجيه البحث العلمى فى الجامعات نحو قضايا بيئية مثل:-

- دراسة النظم البيئية.
- التغيرات التى تطرأ على مصادر الطاقة اللاحفورية.
- الآثار التراكمية للزيادة السكانية.
- كيفية إنشاء شبكة للأرصاد البيئية تتضمن معلومات كافية عن تلوث الهواء والأرض والمياه.
- كيفية رفع كفاءة التعليم البيئى بالجامعة.

ومن المهم توجيه البحث العلمى نحو كيفية الحفاظ على البيئة الطبيعية ومواردها من التلوث وتحقيق التوازن البيئى والتكيف مع تناقض الموارد الطبيعية المتاحة للإنسان.

٤- الجامعة وتحقيق التنمية البشرية المستدامة

تعنى التنمية البشرية المستدامة توسيع اختيارات الناس وقدراتهم لتكوين رأس مال اجتماعى يلبى احتياجات الأجيال الحالية بأفضل صورة ممكنة دون الإضرار بحاجات الأجيال القادمة وهذا يتطلب ضرورة التوازن بين الحاجات الإنسانية وإمكانات البيئة الطبيعية وترتكز التنمية المستدامة على ثلاثة أبعاد كالتالى:-

- البعد الأول: البعد البيئى ويؤكد هذا البعد على مبدأ الحاجات البشرية كأولوية مطلقة وقدرة البيئة على تلبيتها.
- البعد الثانى: البعد الاقتصادى ويعكس هذا البعد التأثيرات الآنية والمستقبلية للاقتصاد على البيئة.

- البعد الثالث : البعد الاجتماعى ويشمل هذا البعد التعلم والتجديد الاجتماعى وتعنى التنمية المستدامة فى إطار التعليم الجامعى للعمل نحو :-

١- إرساء نظام للقيم والأخلاقيات كأساس لتحسين النواحى الأخلاقية فى المجتمع.
٢- تشجيع إلتقاء الأنظمة وربط المعرفة بالخبرة وفتح آفاق جديدة للعدالة والمساواة.
٣- تشجيع التعلم المستمر وهو تعليم يقوم على التحول الجذرى فى المجتمع.
٤- تنمية ثقافة المواطنة وإعطاء قيمة للمنظمات والهيئات البيئية غير الحكومية.
٥- السعى للفهم والمشاركة وتشجيع التحالف بين الجامعة ومؤسسات المجتمع.
٦- تطوير إمكانات الطلاب لأقصى حد ممكن حتى يتمكنوا أن يحققوا ما يسعون إليه.

وعلى الصعيد العالمى بدأت دول عديدة تطرح برامج جامعية تؤدى إلى تنمية مستدامة ففى أندونيسيا توجد شبكة من مراكز الدراسات البيئية المستدامة بالجامعات وفى الهند تمثل الأفكار البيئية جزءا مهما من المناهج الدراسية الجامعية وفى سنغافورا يتم التخطيط للتعليم البيئى لكى تصبح سنغافورا نموذجا للمدينة صديقة البيئة وفى نيجيريا تقوم جامعة كالابار بتقديم برامج حديثة للتعليم البيئى كما يقوم الاتحاد الأوروبى بدعم شبكة من الجامعات تقدم دورات بيئية للخريجين مع التركيز على مفاهيم الممارسة والاستدامة والتدريب المهنى واتخذت بعض الجامعات الأوروبية مبادرات مشتركة لإدخال مفهوم الاستدامة فى التعليم العالى الزراعى وتكونت لهذا الغرض لجنة مشتركة تستهدف تنظيم مؤتمر مشترك للجامعات فى مجال الزراعة والعلوم المرتبطة فى أوروبا.

٥- دور التعليم الجامعى فى التخطيط البيئى

ويعنى التخطيط بصفة عامة آلية منهجية علمية تستهدف التوصل إلى أفضل الوسائل وأنسبها لاستغلال موارد البيئة الطبيعية والقدرات البشرية الفنية والمادية فى تكامل وتناسق شاملين وفق جدول زمنى محدد من خلال مجموعة من المشروعات المقترحة والتخطيط البيئى مفهوم يهتم بقياس المردودات البيئية المتوقفة لمشروعات خطط التنمية المقترحة على المدى المنظور وغير المنظور.

ويمكن إنشاء وحدات ذات طابع خاص بالجامعة تختص بالتخطيط البيئى وتدرس مدى توافق مشروعات التنمية فى المجتمع المحيط مع إمكانات البيئة وقدرتها وتسعى لتفادى المردودات البيئية الضارة لمشروعات التنمية الصناعية والزراعية آنيا ومستقبليا كما يمكن أن نخطط الجامعة وتنفذ برامج جامعية لإعداد بعض فئات المجتمع للمهن المختلفة التى يرغبون في ممارستها وبذلك يمكن أن تسهم الجامعة فى القضاء على التخلف وحل المشكلات البيئية والمجتمعية.

ويرتكز التخطيط البيئى بهذه الوحدة على الأسس الآتية :-

١- توافر قاعدة نظم معلومات بيئية:

وتتضمن بيانات ومعلومات شاملة وتفصيلية عن المناطق البيئية المراد التخطيط لها وذلك يتطلب قيام الجامعات ومراكز البحوث بمسح وتحديد الموارد البيئية الحية وغير الحية من حيث طبيعتها وخصائصها وحجمها أو رصيدها.

٢- تقييم المردود البيئى

ويقصد بها عملية اختبار المشروعات التنموية المقترحة وكشف ما يصاحب تنفيذها من مردودات وآثار ضارة محتملة على كل من البيئة الطبيعية والصناعية.

٣- توافر قاعدة بيانات ومعلومات سكانية

وتتضمن معلومات كاملة وتفصيلية وشاملة عن الوضع السكانى من المنظور الآنى والمستقبلى من حيث :-

حجم السكان وتركيبهم العمرى والجنسى ومعدل نموهم وتوزيعهم الجغرافى واحتياجاتهم المستقبلية.

٤- الرقابة البيئية.

وتمثل أحدى الآليات الفاعلة لتنفيذ المشروعات المقترحة وتشغيلها فى الإطار البيئى المحدد وتتضمن عملية الرقابة مراجعة الإجراءات للتأكد من مطابقتها لبنود الخطة.

ثالثا - التحديات الثقافية والبيئية للتعليم الجامعى

أولاً - التحديات الثقافية للتعليم الجامعى

تتمثل ملامح التجديد فى أدوار التعليم الجامعى لمواجهة تحديات الثورة الإعلامية والتحديات الثقافية للعولمة فى العناصر التالية:

١- الجامعة والحفاظ على الهوية الثقافية

توجد علاقة وثيقة بين الهوية والثقافة وقضية العولمة ويركز البعض على العولمة ومضمونها الثقافى مفترضين أن العولمة تحمل فكرا جديدا يحترم الهويات الثقافية المتعددة ويستهدف الخير للبشرية جمعاء بينما يرى البعض الآخر أن العولمة تحمل فى طياتها هيمنة ثقافية غريبة على ثقافات العالم كله وتعنى الهوية الثقافية النمط الثقافى المميز للمجتمع ونسق القيم المشترك واللغة السائدة والدين والتاريخ والعادات والتقاليد والقيم والاتجاهات وأنماط العلاقات الاجتماعية وطرائق التفكير وسبل السلوك وغيرها وهى تحفظ للأمة شخصيتها المتجذرة عبر العصور التاريخية وتميزها عن غيرها من الأمم.

ومن أهم مخاطر العولمة التى تهدد الهوية الثقافية:

- تزايد شعور الشباب بالاغتراب بسبب أنواع الغزو الثقافى والفكرى.
- ضعف الانتماء وزيادة التفكك الداخلى.
- ضعف العلاقة بين الفرد والجماعة.
- تنامى نزعات العنف والتطرف.
- نشر الثقافة الاستهلاكية.
- تزايد حدة الفوارق الطبقية والاجتماعية.
- الترويج لأنماط معينة فى العلاقات الأسرية والاجتماعية والجنسية السائدة فى الغرب.

وهذا يحتم على الجامعات اضطلاع أدوار مهمة فى تأكيد الهوية الثقافية ونقل التراث الثقافى وتنقيته وحل الصراع بين الثقافة التقليدية والمعاصرة وحتى تستطيع الجامعات مواجهة مخاطر العولمة الثقافية يجب أن تتبنى استراتيجية للمواجهة ترتكز على:-

(أ) إكساب طلاب الجامعة مهارات التفكير النقدى وغربلة محتويات الغزو الثقافى المتدفق ومواجهة محاولات الغرب لتشويه التراث الإسلامى.

(ب) قبول التعددية والإنطلاق نحو العالمية وذلك للحفاظ على الهوية والأصالة الثقافية مع ضرورة التعامل الايجابى مع حقيقة التعددية الفكرية والثقافية.

(جـ) تلبية الحاجات المتزايدة للتقارب بين الشعوب الإسلامية وبحث سبل التعاون بين جامعات العالم الإسلامى.

٢- التعليم الجامعى والنهوض باللغة العربية

تمثل اللغة العربية قالب الثقافة المصرية وأوضح سماتها وأهم مظاهرها وهى لغة القرآن ووعاء الفكرالإسلامى ويجب الحفاظ على ثوابتها لضمان استمرار الثقافة العربية وهى لغة حية متطورة ولديها القدرة على استيعاب مستجدات العصر.

وتواجه اللغة العربية فى ظل مخاطر العولمة الثقافية مشكلات متعددة منها :-

١- تعرض اللغة العربية لحركة تهميش نشطة بفعل الضغوط الناتجة عن طغيان اللغة الإنجليزية على الصعيد السياسى والاقتصادى والمعلوماتى.

٢- محاولات تشويه اللغة العربية من خلال استدخال تركيبات لفظية غريبة وكلمات دخيلة.

٣- جلب أنماط ثقافات أجنبية

كما تواجه اللغة العربية تحديات أخرى نتيجة للحملات الضارية التى يشنها أطراف العولمة ضد الإسلام والمسلمين.

ويعد استخدام اللغة العربية فى التعليم الجامعى هو السبيل إلى سهولة التعليم والتعلم ومن سرعة الاستيعاب وتحقيق الابتكار والإبداع ودعم الانتماء والتعليم الجامعى مسؤول عن تعزيز مكانة اللغة العربية فى المناهج الجامعية والإسهام فى نقل أمهات الكتب من اللغات الأجنبية إلى العربية وتطوير تدريسها وتشجيع التأليف والترجمة.

ويمكن أن تلعب اللغة العربية أدواراً مهمة فى مواجهة أخطار العولمة الثقافية والغزو الثقافى ولكى تنهض الجامعات باللغة العربية يجب أن تتبع الإجراءات التالية :-

- غرس حب اللغة العربية وتذوقها فى نفوس الناشئة والطلاب.
- تطوير منهجية علمية لوضع مصطلحات عربية مقابل المصطلحات الأجنبية.
- وضع خطة متكاملة للتعريب تصبح بموجبها اللغة العربية لغة المعرفة الأساسية.
- تيسير تعليم اللغة العربية للمساهمة فى الارتقاء بالحضارة الإنسانية جمعاء.
- الاعتماد على اللغة العربية فى البحوث العلمية بالجامعة.
- إدخال الوسائل التكنولوجية المسموعة والمرئية لتحسين مستوى أداء الطلاب فى اللغة العربية.

ثانيا - التحديات البيئية التى تواجه التعليم الجامعى

إن الجامعة مؤسسة تعليمية اجتماعية بالدرجة الأولى ومهمتها الأساسية هى خدمة البيئة المحيطة بها ومواجهة ازماتها ومشكلاتها وخاصة المشكلات التى تتعلق بالبيئة الطبيعية ومنها التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية وغيرها وكلها تفرض على الجامعات تحديدات عديدة لمواجهة تلك المستجدات والمشكلات البيئية وتمثل أهم التحديات البيئية التى تواجه نظم التعليم العالى والجامعى فيما يلى :-

١- تزايد اهتمام الجامعات بالتربية البيئية

يقصد بالتربية البيئية تلك الجهود التى تبذلها الهيئات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية فى توفير قدر من الوعى البيئى لكافة البشر فى مختلف الأعمار والظروف البيئية بشكل يسهم فى المحافظة على بيئاتهم الطبيعية والصناعية بشتى الطرق والأساليب وتتضمن هذه العملية تزويد الفرد بالمعلومات والمعارف والمهارات التى تمكنه من التعامل مع البيئة.

وتستهدف التربية البيئية بالجامعة بناء المدركات والمهارات والاتجاهات والقيم اللازمة لفهم العلاقات المعقدة التى تربط الإنسان وحضارته بمحيطه الحيوى الطبيعى وتوضح حتمية المحافظة على مصادر البيئة ومن استغلالها وتزويدهم بالمعارف والمهارات والاتجاهات وتحمل المسؤولية تجاه المشكلات البيئية المعاصرة.

وتتحدد رسالة التعليم البيئى فى الجامعة فى حل مشكلات البيئة المحيطة ومساعدة

الطلاب على التطور والنمو عن طريق التعرف على إطار مفاهيمى بيئى عريض والحصول على معارف بيئية متخصصة والتدريب على مهارات فنية فى جميع التخصصات البيئية التى تتعلق بإدارة الموارد الطبيعية والبشرية.

ولقد نادى كثير من الباحثين بضرورة إدخال مجالات حديثة فى التربية البيئية فى التعليم الجامعى مثل :-

- التربية عن البيئة.
- التربية عبر البيئة.
- التربية للبيئة.
- تزايد الاهتمام العالمى بالتنمية المستدامة.

وتعنى التنمية المستدامة تنمية تهيىء للأجيال الحاضرة متطلباتها الأساسية والمشروعة دون إخلال بقدر المحيط الحيوى على توفير متطلبات الأجيال المقبلة.

وهى عملية يتناغم فيها استغلال الموارد الطبيعية وتوجهات الاستثمار ومناحى التنمية التكنولوجية وتعزيز إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء باحتياجات الإنسان وقطاعات التنمية فى المجتمع.

وتسعى التنمية المستدامة نحو التكامل واحترام التعددية الثقافية وقبول النوع والاستجابات التكاملية للمشكلات المعقدة ولقد ظهر حديثا اتجاه تعليمى حديث يعرف بالتعليم من أجل الاستدامة وهو يضيف ابعادًا متنوعة للتعليم الجامعى منها :-

١- التسويق : ويقصد به جذب المجموعات المستهدفة للاستمرار فى التعليم.

٢- الحوار : ويعنى استكشاف التفاهم المتبادل بين المتنافسين.

٣- التعليم : أى استيعاب المعرفة والمهارات والاتجاهات والقيم.

٤- التدريب المهنى : تمكين المهنيين فى المستقبل من الممارسات المستدامة.

٥- إدارة المعلومات : تنظيم البيانات ونظم المعلومات والمعرفة التى تحث على التعلم.

٦- المنظمات التعليمية : تنظيم وسائل التغيير فى الشركات والمؤسسات والمجتمعات نحو الاستدامة عن طريق صياغة الأهداف ووضع المؤشرات وتخطيط الأعمال.

٣- ظهور التعليم من أجل تعزيز التنمية للمعايش

ظهرت فكرة التعليم البيئى من أجل التنمية للمعايش كحركة جديدة فى فترة ما بعد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (قمة الأرض) والذى عقد فى الارجنتين عام ١٩٩٢م وتحدد بعده فلسفتها ومبادئها ومضمونها ومنهجها ورسالتها الأساسية وخطة العمل والأداء وتسعى المؤسسات التعليمية لتطبيقه لضمان رفاهية المواطنين والمساهمة فى تحسين نوعية وجودة الحياة للمواطنين ولا يتطلب التعليم البيئى على مستوى الجامعات مجرد تدوين معلومات ومعارف عن خصائص البيئة وقضاياها ولكنها تتضمن تنمية الوعى الناقد وإدراك مسببات المشكلات البيئية وتنمية القيم البيئية تحسن من طبيعة العلاقة بين الإنسان والبيئة وهذا يتطلب أنشطة إثرائية وندوات ومؤتمرات وأساليب تدريب وتوفير قواعد بيانات ومعلومات كافية عن البيئة ومشكلاتها وسبل العلاج والمواجهة وهذا يتطلب مزيدًا من اجراءات الابحاث والدراسات البيئية من أجل تعزيز التنمية للمعايش أو رفع شعار التعلم للعيش معا ، حيث يصبح للتعليم دور مهم فى زيادة وعى الطلاب بمتطلبات العيش معا فى بيئة واحدة.

رابعا - متطلبات تطوير التعليم العالى والجامعى

قد أجملت دراسة لمنظمة اليونيسكو متطلبات تطوير منظومة التعليم العالى والجامعى فى النواحى التالية.

- القدرة على تقديم خدمات المجتمع بترسيخ العلاقة مع قطاعات الانتاج والخدمات وتوفير فرص لمن لم يستطيعوا الالتحاق بالتعليم العالى لتلقى العلم وبالتالى تغيير نظام القبول فى منظومة التعليم العالى والجامعى.
- أن تكون نظم وبرامج وآليات التعليم العالى والجامعى مترابطة مع أهداف تنمية التخصص المهنى والإدارى والفنى التى تستلزم أعلى مستوى من التدريب.
- تطوير وتعميق برامج وأنشطة البحث العلمى والدراسات المتقدمة لمؤسسات التعليم العالى والبحث عن التسهيلات والموارد اللازمة خارج الحدود أى عدم التقوقع داخل إمكاناتها الذاتية وبذلك فهى تعمل على تضيق الفجوة بينها وبين المؤسسات

التعليمية المتفوقة بالمشاركة فى مجالات التعاون العلمى والدولى.

- تطوير أساليب نقل وتحويل المعرفة من خلال التعاون بين الأقسام العلمية والمتخصصين فى تقنيات التعليم واستثمار امكانات التقنيات الجديدة خاصة التعليم عن بعد أو التعليم المفتوح الذى يمكن استخدامه بديلا للنظام الحالى مما يعطى فرصاً أكبر للراغبين فى التعليم فضلا عن تحسين مستويات التدريس والتعليم.

- تجديد التدريس والتعليم بتبنى برامج دراسية جديدة تناسب الاحتياجات الجديدة والتى تؤكد على الترابط بين مجالات المعرفة المختلفة والقضاء على التجزؤ والإنعزالية التى تكرس الفواصل بين مجالات المعرفة المختلفة مما يخالف طبيعة المعرفة المتكاملة فى الأساس.

- العناية بالنوعية والجودة فى كل عناصر العمل التعليمى والتأهيل المتميز والمتكامل للمعلم.

- ربط التعليم العالى والجامعى بحاجات سوق العمل بشكل يحقق استمرارية التكامل بينهما وذلك من خلال التركيز على القرارات والأساليب التعليمية التى تنمى القدرات الفكرية للدارسين والتى تخلق فيهم روح المبادرة والقدرة على التكيف (إن ما ينتظر اليوم من التعليم العالى أن يؤهل عناصر قادرة على خلق فرص العمل الجديدة لا أن تكون مجرد قادرة على البحث عن تلك الفرص) إدخال البعد الدولى (العالمى) فى مناهج ومقررات التعليم العالى وتوفير بيئة تعليمية تتوافر فيها سمات ومعطيات العولمة.

خامسا - تحقيق متطلبات تطوير التعليم العالى والجامعى

إن نموذج الجامعة الفعالة يرتبط بنموذج الجامعة الرائدة وهى مفهوم بدأ يتردد فى السنوات الأخيرة فى وثائق المنظمات الدولية مثل اليونسكو كأسلوب لتجديد التعليم العالى فى العالم.

وإن فاعلية التعليم العالى والجامعى تقاس من خلال قدرته على تحقيق أهداف المجتمع الذى وجد النظام من أجل خدمته أو من الأهداف الرئيسية التى وجد من أجلها التعليم

العالى والجامعى الوفاء باحتياجات سوق العمل من التخصصات المختلفة بالكم والكيف المناسبين لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وكلما كانت البرامج الأكاديمية التى تطرحها الجامعات ملائمة لأهداف المجتمع تضاعفت وترسخت أهمية التعليم العالى للتنمية المستدامة.

وبذلك فإن دور التعليم العالى والجامعى يحتاج إلى مجهود جاد ومتواصل لإيجاد توازن وتنسيق بين مطالب العمل والفكر وتشجيع البحث العلمى وربط التعليم العالى والجامعى بقضايا المجتمع ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحتى تقوم الجامعة بدورها على الوجه المطلوب تجاه مشكلات المجتمع وتحديات التنمية المستدامة كما يرى كثير من المربين ومنهم بوتكين الذى يقول :-

التعليم العالى والجامعى مختبر (معمل) يجرى فيه تحليل الماضى واختيار الحاضر وتحريك هذا الحاضر برؤى المستقبل فى إعداد البدائل المختلفة لهذا المستقبل وحتى ينجح التعليم العالى والجامعى فى هذا العمل الضخم الشاق فإن عليه أن يندمج بصورة أوثق وأعمق فى مجالات اختصاصاته مع العمليات الخاصة بنمو المجتمعات وتنميتها ويتطلب هذا حداً أدنى من الاستقلالية.

فالتعليم العالى والجامعى ومن خلال مسيرته التاريخية مع حياة الحضارات الإنسانية يظل فى موقع الصدارة ناقلا ومراجعا للعلوم ومنقبا فى الحاضر ومتطلعا إلى المستقبل وأفاقه الكونية.

وحتى تتحقق متطلبات تطوير منظومة التعليم العالى والجامعى لابد من أن يتم تحديث المؤسسات التعليمية العالية والجامعية وتتحدد محاور التحديث الرئيسية فى الآتى:-

١- إعادة صياغة الفلسفة الإنسانية لمؤسسات التعليم العالى والجامعى وتحديث رؤية ورسالة كل مؤسسة بما يعكس سمات العصر ومعطياته.

٢- تأكيد استقلالية مؤسسات التعليم العالى والجامعى علميا وفكريا وإداريا وماليا ورفع الوصايا المركزية عليها من وزارات التعليم وغيرها من التنظيمات البيروقراطية القومية.

٣- إعادة تصميم هياكل المؤسسات التعليمية العالية والجامعية باعتماد المرونة واللامركزية وإعمال مبادىء التواصل والترابط فى الوقت نفسه.

٤- إعادة تصميم برامج وإمكانات مؤسسات التعليم العالى والجامعى لتوفر لطلابها أرقى مستوى من الخدمات التعليمية والبحثية وتهيئة مناخ ايجابى لتنمية القدرات الفكرية للطلاب ويعدهم ليكونوا قادة فى مواقع العمل وتأكيد مناخ الحرية والديمقراطية.

٥- تحقيق الانفتاح على المجتمع والتعامل مع مؤسسات الانتاج والخدمات والتفاعل مع مشكلاتها وتوجيه أنشطة البحث العلمى لحلها.

٦- الانفتاح على العالم والاتصال المنظم والمستمر مع مؤسسات التعليم العالى ومراكز البحث العلمى ومنظمات التعليم الجامعى الإقليمية والدولية.

٧- الالتزام بالتطوير والتحديث منهاجا أساسيا فى الجامعات والمعاهد العليا وإزالة المعوقات البيروقراطية التى تحد من سرعة وإنطلاق التطوير والبعد عن النمطية وتكريس التميز والاختلاف بين المؤسسات التعليمية العالية والجامعية.

الفصل الخامس

الواقع الحالى للتعليم العالى والجامعى فى مصر

(دراسة حالة)

مقدمة

أولا - نشأة وتطور التعليم العالى والجامعى فى مصر

ثانيا - فلسفة التعليم الجامعى فى مصر

ثالثا - أهداف التعليم العالى والجامعى فى مصر

رابعا - سياسة القبول بالتعليم الجامعى

أ) تطور نظام القبول بالجامعات المصرية

ب) أسس القبول وتطورها بالجامعات المصرية

جـ) العوامل المؤثرة فى سياسة القبول بالجامعات المصرية

خامسا - تنظيم التعليم الجامعى

سادسا - إدارة التعليم العالى والجامعى فى مصر

سابعا - تمويل التعليم العالى والجامعى

ثامنا - المتغيرات التى تعرض لها التعليم العالى والجامعى

مقدمة:

إن الاستثمار فى التعليم هو استثمار فى الافراد فالتعليم يزود الفرد بالمعلومات والخبرات والمهارات والمفاهيم والقيم والاتجاهات المطلوبة مما يجعله قادراً على تنمية نفسه كفرد وكشخصية إنسانية متكاملة الجوانب ويجعله أيضا قادرا على تنمية مجتمعه والمشاركة فى أنشطته وأداء عمل منتج يسهم به فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تكاد تتفق الاتجاهات المعاصرة على أن التعليم هو الوسيلة الفعالة والعاملة لتقدم المجتمعات إذ يعد التعليم جزءاً لا يتجزأ من النظم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الموجودة فى المجتمع.

كما أن ديمقراطية التعليم هو أحد الأهداف الرئيسية التى تسعى النظم التعليمية فى كل المجتمعات إلى تحقيقها والوصول إلى التعليم المستمر وتكافؤ الفرص فى دخول مراحل التعليم المتلاحقة وبخاصة التعليم الجامعى.

والتعليم العالى والجامعى فى المجتمع المصرى وفى العالم ككل يحظى بمكانة خاصة فالجامعة مؤسسة علمية متخصصة يدور نشاطها الأساسى حول نقل المعرفة للأجيال اللاحقة والمحافظة عليها وتطويرها وأيضا حول تطبيقات العلم أساسا كنتاج لنشاطاتها المختلفة، وكذلك الدور الذى تقوم به الجامعة فى تطوير العلوم كمؤسسة بحثية، وكذلك إعداد الكوادر اللازمة لخطط التنمية. هذا بالإضافة إلى ما يمكن أن تمثله الجامعة لمن يلتحق بها فى نظر أفراد المجتمع أنفسهم من فتح الفرص للعمل فى مجالات المهن المختلفة والترقى فيها.

أولا- نشأة وتطور التعليم العالى والجامعى فى مصر

عند التعرف على نشأة التعليم العالى والجامعى فى مصر يتبين أنه قد مر بمراحل مختلفة تميزت كل منها بطابع خاص وهذه المراحل كالتالى:-

- المرحلة الأولى مرحلة سيادة التعليم الدينى

حيث كان الجامع الأزهر المسئول عن تخريج العلماء ورجال الدين، ثم تحول إلى معهد

عام يدرس فيه التراث الدينى والأدبى بوجه عام، وأصبحت المواد التى تدرس فيه علوم دينية وعلوم لسانية وعلوم عقلية ولم تكن الدراسة فيه مقيدة بامتحانات أو بعدد معين من السنين وإنما كان الأزهر يلقى أنواع العلوم والمعارف للفرد أى عدد يشاء من السنين.

- المرحلة الثانية - مرحلة ظهور المدارس العالية.

ظهرت تلك المرحلة حين تولى محمد على حكم مصر (١٨٠٥- ١٩٠٨) وكانت نظرته إلى التعليم نظرة نفعية، لذا أنشأ المدارس العالية الحربية والمدنية.

كما أوفد محمد على البعثات العلمية للخارج. وخاصة رجال الأزهر وذلك لإعداد العنصر البشرى اللازم للقيام بالتدريس فى المدارس العليا الحديثة التى استقطبت معظم الجهود الحكومية لأنها كانت تخرج للحكومة حاجتها من الفنيين والخبراء اللازميين فى مختلف نواحى الحياة.

- المرحلة الثالثة - مرحلة ظهور الجامعات

حيث وجدت فى البلاد حركة فكرية عامة، واقترحت مجموعة من أولى الرأى عام ١٩٠٦ إنشاء جامعة أهلية وتم افتتاحها رسميا عام ١٩٠٨ لتبدأ فترة جديدة من فترات تطور التعليم العالى فى مصر وكان الهدف من إنشائها سد حاجة البلاد من المثقفين والارتفاع بمستوى التعليم العالى.

وفى عام ١٩١٧ فكرت الحكومة المصرية فى إنشاء جامعة حكومية حيث تم تشكيل لجنة أشارت بضم المدارس العالية القائمة فى ذلك الوقت إلى ادارة واحدة وضعت مشروعها وصدر بذلك قرار مجلس الوزراء فى فبراير ١٩١٧م وقدمت اللجنة تقريرها النهائى لوزير المعارف ١٩٢١م.

وفى ٢١ ديسمبر ١٩٢٣ كانت الجامعة الأهلية نواة لكلية الأداب فى الجامعة الحكومية التى أصبحت الجامعة المصرية فى ١١مارس ١٩٢٥ والتى تضم أربع كليات هى الأدب - العلوم - الطب - الحقوق وفى مارس ١٩٢٥ صدر مرسوم بقانون بإنشاء الجامعة المصرية وتنظيمها والذى جاء فيه أن تتكون كليات الجامعة من الأدب والحقوق والعلوم والطب وفى عام ١٩٣٥م أدمجت فى الجامعة المصرية مدرسة الهندسة ومدرسة

الزراعة ومدرسة التجارة ومدرسة الطب البيطرى وحل اسم كلية محل مدرسة بالنسبة إليها جميعا.

وفى عام ١٩٣٨م فتح فرع فى الاسكندرية يشمل كليات الأداب والحقوق والهندسة وكانت هذه الفروع الثلاثة نواة لجامعة (فاروق الأول) بالاسكندرية التى تم إنشاؤها وتنظيمها بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٢م ثم عدل اسمها إلى جامعة الأسكندرية.

وفى عام ١٩٤٠م أطلق على الجامعة المصرية اسم جامعة فؤاد الأول ثم تم إنشاء فرع لكلية الهندسة بجانب فرعى كلية الأداب والحقوق بمدينة الأسكندرية وبذلك أصبحت الفروع الثلاثة نواة لجامعة فاروق الأول.

وهكذا فإن النصف الأول من القرن التاسع عشر شهد حركة بناء ونمو التعليم الجامعى. لذلك يمكن أن يطلق على هذه المرحلة مرحلة ظهور التعليم الجامعى.

- المرحلة الرابعة- مرحلة التوسع والتنويع فى التعليم العالى

حيث كان التوسع فى التعليم العالى من خلال تلك المرحلة أكثر وضوحا، إذ شهدت إنشاء جامعة إبراهيم باشا الكبير عام ١٩٥٠م وقد عدل إسمها إلى جامعة (هليوبولس) فى ٢١ / ٢ / ١٩٥٤ثم استقر الرأى على تسميتها عين شمس فى سبتمبر ١٩٥٤م.

وفى عام ١٩٤٩م اصدر مرسوم بقانون رقم ٥٦لسنة ١٩٤٩ بإنشاء جامعة بمديرية أسيوط وأطلق عليها اسم جامعة محمد على ولم تبدأ الدراسة بها إلا فى أكتوبر ١٩٥٧م وأطلق عليها جامعة أسيوط.

ومنذ تلك الفترة والتعليم العالى فى تطور دائم حيث اتسعت أفاقه بإنشاء العديد من الكليات والمعاهد التى أصبحت فيما بعد نواة للكثير من الجامعات الموزعة على أساس إقليمى.

ونظرًا للإقبال المتزايد لشباب الأمة على التعليم الجامعى فقد صدر القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٠ بإنشاء جامعة إبراهيم باشا الكبير بمدينة القاهرة وتتكون من كليات الطب والآداب والعلوم والهندسة والزراعة والتجارة والحقوق ومعهد التربية المستقل للبنين ومعهد التربية المستقل للبنات إلا أنه من الملاحظ أن هذه الجامعة لم تنشأ كلها إنشاء جيدا وإنما كانت نواتها بعض الكليات والمعاهد العليا التى كانت لممارسة ألوان من التعليم العالى.

ولما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ رؤى تسمية الجامعات بأسماء ثابتة لا تزول بزوال الأفراد وإنما ترتبط ارتباطا وثيقا بالوطن مصدر القانون رقم ٤٦٧ لسنة ١٩٥٣ بتعديل اسم جامعة الملك فؤاد الأول إلى اسم جامعة القاهرة كما عدل اسم جامعة الملك فاروق الأول إلى جامعة الاسكندرية وصدر مرسوم فى ٢١ / ٢ / ١٩٥٤ بتعديل اسم جامعة إبراهيم باشا إلى جامعة هليوبولس ثم استقر الرأى فى سبتمبر ١٩٥٤ على أن يكون اسمها عربيا مألوفا للمواطنين فسميت جامعة عين شمس.

ثم توالى بعد ذلك انشاء الجامعات فى الأقاليم والقاهرة كما صدر مرسوم بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء جامعة بمديرية أسيوط أطلق عليها جامعة (محمد على) ولم يبدأ العمل بها إلا فى أكتوبر ١٩٥٧ وأطلق عليها اسم جامعة أسيوط وقد استتبع ذلك إنشاء جامعة المنصورة والزقازيق وحلوان والمنيا والمنوفية وقناة السويس.

وفى أكتوبر عام ١٩٧٢ صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم العمل فى الجامعات المصرية كما صدرت اللائحة التنفيذية لهذا القانون فى ١٧ أغسطس ١٩٧٥ بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ وكذلك التعديلات بقرار رئيس الجمهورية والذى مازالت الجامعات المصرية تعمل فى ضوئه حتى الآن.

وقام المجلس الأعلى للجامعات بإجراء عدة دراسات بهدف التوسع فى إنشاء الجامعات الإقليمية وكان من أهم نتائج تلك الدراسات الإقليمية ما يلى :-

(أ) أن يكون موقع الجامعة الإقليمى فى مكان يساعدها على خدمة عدد من المحافظات ولا تقتصر على محافظة واحدة.

(ب) أن تتوافر الإمكانات البشرية والمادية اللازمة لهذه الكليات أو المعاهد قبل بدء الدراسة بها.

(جـ) أن لا يتم تحويل الفرع الإقليمى لأى من الجامعات إلى جامعة إقليمية جديدة إلا بعد مضى أكثر من عشر سنوات على إنشائه.

(د) أن يؤخذ فى الاعتبار عند إنشاء هذه الجامعات احتوائها على كلية التربية وذلك لسد العجز فى عدد المدرسين بمدارس المحافظة التى توجد بها الجامعة.

ثانيا- فلسفة التعليم الجامعى فى مصر

تشكل الفلسفة والأهداف والمتطلبات الأساسية والمواجهات الحاكمة لأى نظام تربوى وتعليمى ومن ثم لجميع مؤسساته وعملياته وأنشطته ويتم تحديد فلسفة المؤسسة الجامعية فى كل عصر ومجتمع على أساس الواقع والتصورات المتصلة بأربع وسائل: طبيعة المعرفة وطرق اكتسابها- طبيعة المجتمع- طبيعة الفرد- وطبيعة القيم.

فالمعرفة فى القرن الحادى والعشرين تتم بالزيادة والتفجر والتوسع والتغيير الدائم مما يترتب عليه أن الإحاطة بها لن تكون دائما أمرًا ممكنا وإنما يهيأ الفرد لمتابعة حركتها والقدرة على الوصول إليها والاختبار منها والتحقق من دقتها وتكمن فلسفة التعليم الجامعى فى النقاط التالية:-

١- توفير الفرص التعليمية لكل الطلاب بطريقة متساوية وتكافؤ الفرص بين الطلاب.

٢- مجانية التعليم.

٣- الاعتراف بمبدأ الفروق الفردية بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس.

٤- تقديم المناهج لزيادة المعرفة وتنمية المهارات الفنية والإدارية.

٥- ربط التعليم الجامعى باحتياجات المجتمع ومراكز البحوث.

وهذا قد تم الموافقة على إنشاء أربع جامعات خاصة لمواجهة الزيادة الطلابية والمطالب الاجتماعية واتاحة الفرص للطلاب الأقل مجموعا لتلبية رغباتهم وظهرت صيغ جديدة للتعليم الجامعى الخاص ومنها:-

- الانتساب الموجه.
- التعليم عن بعد.
- الجامعة المفتوحة.
- برنامج الدراسة باللغة الانجليزية.

وفى ضوء فلسفة التعليم الجامعى حدد قانون تنظيم الجامعات ١٩٧٩م فى مادته الأولى الوظائف الأساسية للجامعة فى أنها تختص بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعى والبحث العلمى الذى تقوم به كلياتها ومعاهدها فى مجال خدمة المجتمع والارتقاء به

حضاريا متوخية فى ذلك رقى للفكر وتقدم العلم وتنمية القيم وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة ليساهم فى بناء وتدعيم المجتمع وصنع مستقبل الوطن وخدمة الإنسانية.

ويتضح من ذلك أن من أبرز الوظائف التى يؤديها التعليم الجامعى والتى تلاقى اجماعا من المهتمين والمختصين بهذا النوع من التعليم تنحصر فى :-

- التعليم أو التدريس لإعداد وتطوير الموارد البشرية.
- القيام بالبحوث العلمية.
- خدمة المجتمع.

ثالثا- أهداف التعليم العالى والجامعى المصرى

إن للتعليم العالى والجامعى المصرى اهدافا استراتيجية فى القرن الحادى والعشرين تتمثل فى الأهداف التالية :-

١- بناء المواطن المصرى المؤمن بالقيم الدينية المعتز بثقافته الوطنية والعربية والمدعم لدور وطنه القومى والمنفتح على ثقافات العالم فى الدوائر القريبة منه أو البعيدة عنه مع تقدير القيم الثقافية فى الحضارة الإنسانية المعاصرة.

٢- تكوين الإنسان المصرى المتوازن فى تقديره لتاريخ أمته وإنجازاتها فى الحضارة الإنسانية وفهمه للمعوقات التى تعطل فى الحاضر عملية التنمية والتقدم وإدراكه لمتطلبات المستقبل والتخطيط للقيام بمسئولياته إزائها.

٣- تحقيق التنمية الشاملة المتكاملة للإنسان المصرى فى جوانبه الجسمية والمعرفية والمهارية والوجدانية والأخلاقية والاجتماعية بما يجعله قادرا على التواؤم مع التغيرات المحلية والاقليمية والعالمية مع كفاءة فى العمل الجماعى والتعاونى مدركا لحقوقه ومقدرا لأدواره وواجباته.

٤- إعداد المواطن المصرى ذو العقلية القادرة على مواجهة التغيرات السريعة محليا واقليميا وعالميا والتصدى لما يحمله المستقبل من مفاجآت ومواقف جديدة قد يصعب التنبؤ بها.

٥- التأكيد على المرونة فى منظومة التعليم المصرى بما يمكنها من الاتجابة للحاجات

المتنوعة للأفراد والبيئات والمجتمعات المحلية وتنمية القدرات والاستعدادات الفردية لمواجهة الظروف والمواقف الجديدة والمتجددة.

٦- الوصول بالمتعلمين إلى مستوى الاتقان والجودة فى عصر سريع التغير يتطلب مهارات متنامية ومعارف متدفقة فالاكتفاء بالمستويات الدنيا للمعرفة أو المهارة هو أخطر معوقات التنمية فى الحاضر والمستقبل.

٧- تنمية العقلية الناقدة الفاحصة التى تتضمن التصحيح الذاتى وتصويب المسار وتقدير الرأى الآخر واستثمار أفضل ما لديه وهو ما يعنى التحرر من التسليم بالرأى الواحد والتشيع له.

٨- تحرير الإنسان المصرى من السلبية باعتباره نتاج تراث أنتجته عصور من التخلف بما تتضمنه من تواكل واستسلام وضعف إرادة التغيير وتحويله إلى مواطن أكثر ايجابية وفاعلية ومشاركة.

٩- التأكيد على أن يصبح المتعلم قادراً على انتاج المعرفة وما تتضمنه من ممارسة لعملياتها دون الاقتصار على دور المستهلك والمستخدم السلبى لها.

١٠- التأكيد على مفهوم التعليم المعتمد على الذات فالتعلم الذاتى أحد المبادىء الأساسية الموجهة للتعلم فى المستقبل فضلا عن أنه أحد المكونات الأساسية فى ثقافتنا بالإضافة إلى أنه القوة الدافعة لمزيد من التعلم والنمو.

١١- التأكيد على مبدأ التعلم المستمر مدى الحياة لأن ظروف العصر ومتطلبات المستقبل لا تقبل مفهوما للتعلم والتعليم يقدم للإنسان مرة واحدة فى مرحلة معينة من حياته فالتعلم مدى الحياة هو أحد مفاتيح القرن الحادى والعشرين وفيه لابد من التعليم والتدريب المستمرين وإعادة التدريب وتجديد التعلم طوال حياة الإنسان استجابة لحاجات المجتمع المتجددة وظروف سوق العمل المتغيرة ومقابلة التحديات التى يعرفها عالم سريع التغير.

وفى دراسة قام بها عمر شاهين بعنوان (أهداف التعليم الجامعى فى مصر) وعرضت الدراسة الأهداف التالية:-

١- تحيق احتياجات المجتمع من العاملين والمتخصصين.
٢- اعتبار التعليم هو الأداة الطبيعية لتغير المجتمع إلى الأفضل.
٣- الاهتمام بالمستقبل العلمى للطالب والمجتمع.
٤- الانفتاح العلمى على العالم.
٥- تحديد طرق التعليم بالجامعة.
٦- الاهتمام بالجوانب الإنسانية للطالب والاستاذ.

وهناك من المتخصصين من يقول أن للجامعة ثلاث مجموعات من الأهداف يمكن ايجازها فيما يلى:-

١- أهداف معرفية:

وهى تتناول ما يرتبط بالمعرفة تطويراً وانتشاراً

(أ) أهداف اجتماعية

والتى من شأنها أن تعمل على استقرار المجتمع وتماسكه وتخطى ما يواجهه من مشكلات اجتماعية.

٢- أهداف اقتصادية:

٣- والتى من شأنها أن تعمل على تطوير اقتصاد المجتمع والعمل على تزويده بما يحتاج إليه من قوى بشرية وما يحتاج إليه من خبرات فى معاونته للتغلب على مشكلاته الاقتصادية وتنمية ما يحتاج إليه من مهارات وقيم اقتصادية وفى دراسة قام بها جمال أبو الوفا وصلاح توفيق ١٩٩٣ بعنوان (المعطيات المعاصرة للجامعة فى الدول النامية) قدمت مجموعة من الأهداف التى يجب أن تقدمها جامعة اليوم ومن أبرز هذه الأهداف ما يلى:-

١- إثراء المعرفة وتنميتها.
٢- إعداد الكفايات القادرة على حل مشكلات التنمية.
٣- تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا.
٤- إعداد الباحثين.

٥- المشاركة فى صنع القرارات الرئيسية.

٦- توجيه النظام التعليمى للمشاركة فى المجتمع.

٧- النهوض بالشباب فكريا وسياسيا ودينيا وذلك من خلال الرعاية الشاملة للطلاب.

٨- بناء السلام والتضامن الإنسانى.

رابعا- سياسة القبول بالتعليم الجامعى

تتحدد سياسة القبول بالجامعات طبقا للفلسفة العامة للمرحلة التعليمية الجامعية والمتغيرات والمؤثرات التى تحيط بها والأهداف التى تسعى إلى تحقيقها والمحاور التى تنظم مسارها وتصوغ بنيتها.

أهم نظم القبول بالجامعات والأسس التى تقوم عليها:

هناك عدة نظم للقبول بالجامعات بديلة طبقا للأسس التى تقوم عليها أهمها :-

١- نظم قبول تراعى قدرات الطلاب واستعداداتهم وميولهم ورغباتهم

العديد من رجال التربية ينادون بمراعاة قدرات الطلاب واستعداداتهم وميولهم واعتبار الثانوية العامة الحد الأدنى لمتطلبات القبول فى التعليم العالى وعلى ذلك ينبغى فتح أبواب الجامعات دون قيود أمام جميع الحاصلين على الثانوية العامة ويسمى ذلك بسياسة القبول المفتوح.

٢- نظم قبول تتوقف على احتياجات المجتمع من القوى البشرية

يرى مؤيدو هذه السياسة ضرورة توافر خطة واضحة لتنمية الموارد البشرية فالهدف الأساسى من تنمية الفرد هو خدمة الدولة وليس مصلحة الفرد الخاصة ويتجه التعليم إلى أن يكون وظيفيا وتخصصيا يرتبط قدر كبير منه بالعمالة وبالتالى يطلب من الجامعات قبول الإعداد السابق تحديدها فى ضوء الاحتياجات من الخريجين حتى لا يظهر أى نوع من أنواع البطالة.

٣- نظم قبول تتوقف على قدرات وإمكانات الجامعات

يرى مؤيدو هذا النظام أن قبول أعداد محددة بالكليات ينبغى أن يتوقف على قدرات

هذه الكليات وإمكاناتها سواء المادية أم البشرية ولذلك ينبغى معرفة الأعداد التى يمكن للجامعات أن تستوعبها بحيث يتم مراعاة المستوى العلمى الذى ينبغى ألا ينخفض بزيادة الأعداد المقبولة بالكليات.

ويتضح من ذلك أن أفضل نظم القبول بالجامعات هو النظام الذى يتيح أفضل توفيق بين العناصر الثلاثة الآتية:-

١- مراعاة قدرات الطلاب واستعداداتهم وميولهم.

٢- مراعاة احتياجات المجتمع من القوى العاملة.

٣- مراعاة طاقة الكليات المختلفة ومدى قدرتها على استيعاب الطلاب وتوفير الإمكانات البشرية والمادية لدراستهم.

(أ) تطور نظام القبول بالجامعات المصرية

ظل التعليم الجامعى فى مصر لا يتلقى إلا القلة من الطلاب القادرين على سداد المصروفات المطلوبة بينما الأغلبية منهم محرومة من التعليم العالى والجامعى لأنها لا تملك تلك الرسوم وظل الحال على ذلك إلى أن جاءت ثورة يوليو ١٩٥٢ وإعلان مجانية التعليم فى مراحل التعليم وكان الوضع السائد للقبول بالجامعات المصرية فى بداية العام الجامعى ٥٣ / ١٩٥٤ هو تقدم الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الثانوية (التوجيهية) بأوراقهم مباشرة إلى الكليات التى كان لكل منها شروطها فى القبول والتى يقرها مجلس الجامعة لكل كلية.

وكانت بعض الكليات تضطر تحت بعض الضغوط إلى قبول طلاب أقل فى المجموع بعد أن تكون قد انتهت عملية القبول بها وبالتالى لا يكون هناك تكافؤ فرص بين الطلاب فى الالتحاق بالجامعات.

ثم ازداد عدد الطلاب الحاصلين على شهادة التوجيهية وخاصة بعد إعلان مجانية التعليم فبدأ الطلب يفوق العرض وأصبح التفوق العلمى فقط هو الأساس للمفاضلة عند توزيع الطلاب على الكليات ولذلك ظهرت فكرة إنشاء مكتب لتنسيق القبول بالجامعات.

وفى عام ١٩٥٣ تم الاتفاق على أن يتم القبول عن طريق مكتب تنسيق ولكن واجهته صعوبات كثيرة فتوقف عن العمل فى نفس العام وفى عام ١٩٥٤ كانت هناك محاولة أخرى وأعيد انشاء مكتب التنسيق ولكن واجهته أيضاً صعوبات فقرر المجلس الأعلى للجامعات الذى كان قد تشكل فى نفس العام إنهاء مهمة هذا المكتب على أن يعود القبول عن طريق التقدم مباشرة للجامعات.

ثم صدر قرار فى ١٤ يوليو ١٩٥٥ بشأن إعادة افتتاح مكتب تنسيق القبول بالجامعات مرة أخرى وقد أقر بذلك المجلس الأعلى للجامعات وفى عام ١٩٥٧ تقدر انشاء فرعين لمكتب التنسيق أحدهما بجامعة الاسكندرية والآخر بجامعة أسيوط.

وفى ٢٩ / ١٢ / ١٩٦٨ قرر المجلس الأعلى للجامعات إنشاء مكتب موجه يقوم بتنظيم عملية القبول بالجامعات والمعاهد العليا الحكومية والخاصة ومراكز إعداد الفنيين.

وبذلك تم تنظيم عملية القبول وأصبحت أربع مراحل يتلقى خلالها المكتب أوراق الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة طبقا للمجموع الكلى للدرجات وتبدأ المرحلة بالمجاميع المرتفعة ثم المرحلة الثانية بالمجاميع الأقل وهكذا.

وقد أنشىء ثلاثة فروع أخرى لمكتب تنسيق القبول أحدهما بطنطا عام ١٩٧٢ والآخران بالمنصورة والزقازيق عام ١٩٧٣ ثم توالى بعد ذلك إنشاء هذه الفروع حتى أصبحت عشرة.

(ب) أسس القبول وتطورها بالجامعات المصرية

كان قبول الطلاب بالجامعات المصرية وحتى عام ١٩٥٤ بناءً على المجموع الكلى للطالب فى شهادة التوجيهية (الثانوية العامة) بشعبها الثلاث علمى علوم - علمى رياضة - أدبى.

وفى عام ١٩٥٦ أصبح قبول الطلاب بالكليات النظرية بناءً على المجموع الكلى للدرجات بينما يصبح القبول بالكليات العملية بناءً على المجموع الكلى للدرجات فى المواد العلمية واللغات مضافا إليه مجموع درجات المواد العلمية مرة أخرى.

ثم تم تعديل أساس القبول بالجامعات مرة أخرى فى نفس العام بناءً على المجموع

الكلى للدرجات فى القسمين العلمى والأدبى مع إدخال الثانوية العامة محل التوجيهية.

- وفى ٩ فبراير ١٩٥٧ أصبح القبول بالجامعات على أساس المجموع الكلى للدرجات فى شهادة الثانوية العامة فى جميع الكليات النظرية والعلمية مع شرط النجاح فى مواد معينة للالتحاق بكل كلية.

- وفى عام ١٩٧١ أصبح الحصول عل شهادة الثانوية العامة يتطلب النجاح فى جميع المواد بمجموع كلى لا يقل عن ٥٠٪ وفى عام ١٩٧٤ يتم ادخال المواد ذات المستوى الخاص إلى السنة الثالثة بالمرحلة الثانوية.

- وفى عام ١٩٧٦ صدر القانون الوزارى رقم ١٦٧ بشأن خطة الدراسة بالصف الثالث من المرحلة الثانوية العامة فى العام الدراسى ٧٥ / ١٩٧٦ حيث يقضى بتقسيم الدراسة بالصف الثالث علمى إلى شعبتين (علمى علوم- علمى رياضة) وفى عام ١٩٨٥ قرر المجلس الأعلى للجامعات أن يكون القبول بالجامعات على أساس المجموع الكلى للدرجات فى شهادة الثانوية العامة مضافا إليه مجموع المواد المؤهلة التى حددت لكل نوع من الكليات.

وفى ١٤ / ٨ / ١٩٨٩ صدر قرار من المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى ومضى على عدة قواعد أهمها :-

- أن يسمح للطالب بإعادة الامتحان فى المواد التى رسب فيها أو تغيب فيها وتحسب له الدرجة التى يحصل عليها فى المادة التى أعاد فيه الامتحان بشرط ألا تزيد عن ٥٠٪ من النهاية العظمى لدرجة هذه المادة كما يمكن للطالب أن يعيد امتحان الثانوية العامة فى جميع المواد وتحتسب له الدرجات الفعلية التى يحصل عليها فى هذه الحالة

أما بالنسبة للأسس التى وضعت لاختبارات القبول بالتعليم العالى والجامعى فقد اقتصر تطبيق هذه الاختبارات فى حدود معينة على بعض الكليات والمعاهد مثل :-

- اختبارات القدرات الرياضية للالتحاق بكليات التربية الرياضية.
- اختبارات القدرات الموسيقية للالتحاق بكليات التربية الموسيقية.
- اختبار القدرات فى رسم العمارة للالتحاق بكلية الفنون.

- اختبارات شخصية للتأكد من قدرة الطالب واستعداده لممارسة المهنة التى سوف تعده الكلية لمزاولتها بعد التخرج وتجرى تلك الاختبارات بعد توزيع الطلاب على الكليات والمعاهد مثل الاختبارات الشخصية بكليات التربية ومعاهد التمريض.

وتعد اختبارات القبول واحدة من أهم الأسس التى تستخدم فى تحديد مدى ملاءمة قدرات واستعدادات وإمكانات الطلاب للتخصصات التى يختارونها ولذلك تعتمد عليها الكثير من جامعات الدول المتقدمة ولقد دارت الكثير من المناقشات حول استخدام هذه الاختبارات فى الجامعات المصرية ولكن لم يستقر الرأى بشأنها.

(جـ) العوامل المؤثرة فى سياسة القبول بالجامعات المصرية

لما كان المجتمع المصرى كغيره من المجتمعات الأخرى ينظر إلى التعليم الجامعى نظرة خاصة متميزة على اعتبار أن الجامعات هى مصدر المعرفة المتخصصة للعلوم المختلفة كما قد يعد طريق الحصول على فرص العمل المتميزة فى المهن المختلفة لذا فمن الطبيعى أن يتزايد الطلب على التعليم الجامعى وكذلك ينال موضوع سياسة ونظام القبول بالجامعات اهتمام المسؤولين عن التخطيط لهذه السياسة وتنفيذها.

ويوجد العديد من العوامل التى أثرت فى سياسة القبول بالجامعات ومن أهم تلك العوامل ما يلى:-

- زيادة الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى.
- التوسع فى مراحل التعليم قبل الجامعى.
- سياسة القبول المفتوح.
- الافتقار إلى التوجيه المهنى والتعليمى للطلاب.
- الافتقار إلى خطة لربط التعليم الجامعى بسوق العمل.
- نقص عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات.
- ارتفاع تكلفة الطالب الجامعى.

خامسا - تنظيم التعليم الجامعى

تتراوح مدة الدراسة فى هذه المرحلة بين أربع سنوات وست سنوات وتضم الجامعات والمعاهد الفنية التابعة لوزارة التعليم وكذلك المعاهد الخاصة غير الحكومية التابعة لجمعيات وهيئات أو أشخاص ويقبل بهذه المرحلة الطلاب الحاصلون على شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة أو الطلاب الحاصلون على الثانوية الفنية بمجموع لا يقل عن ٦٥٪ وتنقسم مرحلة التعليم العالى والجامعى إلى :-

١ - الجامعات

تتضمن هذه المرحلة ١٣ جامعة منها ١١ جامعة تتبع المجلس الأعلى للجامعات بها ١٩٤ كلية ومعهد موزعة على جميع محافظات الجمهورية وتضم ٤٦٩٣٥٨ طالبا وطالبة على مستوى الدرجة الجامعية الأولى فى العام الدراسى ٩٢ / ١٩٩٣ وحوالى ٩٨٤٣٧ طالبا وطالبة بمرحلة الدراسات العليا وتعتبر الجامعات الإحدى عشر السابقة بالإضافة إلى جامعة الأزهر جامعات حكومية حيث يوجد حاليا ست جامعات خاصة بالإضافة إلى الجامعة الأمريكية بالقاهرة وتقدم هذه الجامعات دراسات فى الطب البشرى والطب البيطرى وطب الأسنان والصيدلة والهندسة والزراعة والقانون والتجارة والفنون والاقتصاد والعلوم السياسية والتربية.

٢- المعاهد الفنية

تتمثل فى المعاهد الفنية خارج نطاق الجامعات وتخضع لإشراف وزارة التعليم ويحصل فيها الطالب على دراسة لمدة عامين بعد حصوله على الثانوية العامة ويبلغ عددها ٥٩ معهداً منها ٣٢ معهدا فنيا تجاريا و ٢٤ معهدا فنيا صناعيا و٨ معاهد صحية و٣ معاهد خدمة اجتماعية وبلغ عدد طلابها ١١٨ ألف طالب وطالبة فى العام الدراسى ٩٢ / ١٩٩٣ كما توجد معاهد فنية صناعية نوعية مثل معاهد الإليكترونيات والبصريات والكيمياء الصناعية والمعاهد الفنية الفندقية.

٣- المعاهد الخاصة

تضم المعاهد الخاصة نوعين من المعاهد

(أ) معاهد عليا

مدة الدراسة بها أربع سنوات جامعية أو أكثر تمنح درجة البكالوريوس فى التخصصات الآتية :-

الخدمة الاجتماعية - الدراسات التعاونية والإدارية - التعاون الزراعى - الإرشاد الزراعى - التكنولوجيا - السياحة والفنادق الإدارة والسكرتارية التجارية - الإدارة والحاسب الآلى ونظم المعلومات .

(ب) معاهد متوسطة

مدة الدراسة سنتين وتمنح درجة الدبلوم المتوسط وفقا للتخصصات العلمية التى تضمها هذه المعاهد

وقد بلغ عدد المقيدين بالمعاهد العليا الخاصة ١٠٤١٧٨ طالب وطالبة فى العام الجامعى ٩٢ / ١٩٩٣ أما المقيدين بالمعاهد المتوسطة فقد بلغ ٣٣٠٧٩٤ طالب وطالبة

٤- التعليم الجامعى المفتوح

بدأ العمل بهذا النظام بمقتضى قرار المجلس الأعلى للجامعات فى ديسمبر ١٩٨٩م بالموافقة على الأخذ بنظام التعليم المفتوح فى الجامعات التى ترغب فى إقامة هذا النوع من التعليم بحيث تنشأ وحدات ذات طابع خاص تتمتع بالاستقلال المالى والإدارى بناء على الجامعات المعينة كمراكز للتعليم المفتوح لتنفيذ البرامج التى تقوم بتنفيذها وتتمثل فى :-

- برامج تعليمية للحصول على درجة جامعية
- برامج تعليمية لإعادة التأهيل حسب احتياجات المجتمع .
- التعليم المستمر للطلبة والعاملين الذين يرغبون فى رفع مستوى ثقافتهم .

هذا بالإضافة إلى بعض البرامج التأهيلية والتى تتمثل فى تكنولوجيا الحاسب الآلى وتطبيقاته تنمية مهارات لغة الاتصال بالانجليزية المحاسبة التطبيقية وبرنامج الإدارة التطبيقية .

ثانيا- التعليم الجامعى الأزهرى

فقد قسم القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر وهيئاته إلى قسمين :-

الأول : المعاهد الأزهرية

الثانى : التعليم الجامعى الأزهرى

إذ تضم جامعة الأزهر كليات دينية مثل كلية الشريعة والقانون وأصول الدين وغيرها وكليات نظرية وعلمية ومنها الطب والصيدلة والتربية والعلوم والتجارة.

سادسا - إدارة التعليم العالى والجامعى فى مصر

يختلف نمط الإدارة والإشراف على التعليم باختلاف النظم السياسية للدول وإدارة التعليم والإشراف عليه تعكس علاقة الدولة بنظام التعليم على اختلاف مراحله، ومن ثم فنظام التعليم بما يشكله من ملامح ويعكسه من طموحات يضرب بجذور عميقة فى المجتمع الذى نشأ فيه ويعمل له إما دراسة إدارة التعليم وخاصة التعليم الجامعى فى بعض دول العالم فالهدف منها الإفادة من تجارب الآخرين فى هذا المجال.

وتعتبر الإدارة الجامعية نشاط منظم يعمل من خلال عمليات التخطيط والتنظيم والرقابة والتوجيه على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعي والرقابة والتوجيه على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لإيجاد أفضل الاستخدامات للموارد المادية والبشرية المتاحة فى الجامعة.

إن النموذج المركزى فى الجامعة لا يعطى الوحدات الأكاديمية حوافز للمبادرة بالتغيير والتطوير كما يحد من قدرتها على الاستجابة للظروف المستجدة وتحت مثل هذه النظم المركزية تكون هيئة التدريس إما غافلة عن العلاقة بين برامجها وبين العمليات المالية بالجامعة وإما أن يكون لديها احساس بعدم أحقيتها فى المشاركة فى صنع القرار.

ومن ناحية أخرى فقد كانت نتيجة ذلك أن لجأت العديد من الجامعات إلى نموذج لامركزية المسؤولية الإدارية الذى يمنح الأقسام والوحدات الأكاديمية قدرا كبيرا من السلطة فى صنع القرارات المالية مما يمكن تلك الوحدات من زيادة المشاركة فى تخطيط أوجه استخدام الموارد.

إن السير فى طريق تطوير الشئون الإدارية فى أى تنظيم لابد وأن يبدأ بالنظر إلى أهداف ذلك التنظيم والأهداف المتعارف عليها للجامعات هى التدريس والبحث العلمى وخدمة المجتمع وتنمية البيئة لذلك يجب أن يستند نمط تطوير الإدارة الجامعية إلى أسس دينية ونفسية واجتماعية واقتصادية وبيئية على أن يأخذ هذا النمط فى الاعتبار بعض المؤشرات والاتجاهات منها :-

- تطوير تكنولوجيا المعلومات
- الاتجاه نحو الديمقراطية والمشاركة فى اتخاذ القرارات فى مجال العمل.
- الاتجاهات التى تدعو لتطبيق مبدأ المسئولية والمحاسبة.
- الاتجاه نحو تطبيق الأسس العلمية فى التخطيط والتنظيم والتنسيق والتوجيه والمراقبة والتقويم الإدارى.

وإن إدارة التعليم العالى والجامعى فى مصر فإنها تتمثل فى المجالس التالية :-

١- المجلس الأعلى للجامعات

ويتولى هذا المجلس مهمة التخطيط ورسم السياسة العامة للتعليم الجامعى والبحث العلمى وينسق بين نظم الدراسة والامتحانات والدرجات العلمية وينظم قبول الطلاب بالجامعات ويحدد أعدادهم بالإضافة إلى مجموعة أخرى من المهام حددها القانون رقم٤٩ لسنة ١٩٧٢ ويعتبر وزير التعليم الرئيس الأعلى للجامعات.

٢- مجلس الجامعات

ويلى المجلس الأعلى للجامعات فى البناء التنظيمى الخاص بالجامعات مجالس الجامعات ذاتها ويتألف مجلس الجامعة من رئيس الجامعة رئيسا ونواب رئيس الجامعة وعمداء الكليات بالإضافة إلى أعضاء من خارج الجامعة من ذوى الخبرة فى شئون التعليم الجامعى والشئون العامة ويختص مجلس الجامعة بمسائل التخطيط والتنظيم والمتابعة فى نطاق الجامعة إلى جانب بعض المسائل التنفيذية مثل تعيين أعضاء هيئة التدريس وتحديد مواعيد بدء الدراسة ومنح الدرجات والشهادات العلمية والدبلومات إلى غير ذلك من الأمور الخاصة بالجامعة.

٣- مجالس الكليات

يلى مجلس الجامعة فى البناء التنظيمى الخاص بكل جامعة مجالس الكليات التى تتألف من عميد الكلية رئيسا ووكلاء الكلية ورؤساء الأقسام وبعض الأساتذة والأساتذة المساعدين ويختص مجلس الكلية بمسائل خاصة مثل التخطيط والتنسيق والتنظيم والمتابعة فى نطاق الكلية وبمسائل تنفيذية مثل تحويل الطلاب ونقلهم من كلية إلى أخرى وتحديد مواعيد الامتحانات ووضع الجدول وتشكيل اللجان الامتحانية الترشيح للبعثات والمنح والاجازات الدراسية وتسجيل رسائل الماجستير والدكتوراة وتعيين لجان الحكم على هذه الرسائل بالإضافة إلى مسائل أخرى متفرقة نص عليها قانون الجامعات.

٤- مجالس الأقسام

تأتى مجالس الأقسام فى نهاية البناء التنظيمى حيث يتألف مجلس القسم من جميع الأساتذة بالقسم والأساتذة المساعدين وبعض المدرسين ويختص هذا المجلس بالنظر فى جميع الأعمال العلمية والدراسية والإدارية والمالية المتعلقة بالقسم مثل تحديد المقررات الدراسية التى يقوم بها القسم بتدريسها وتحديد محتواها العلمى ووضع خطة للبحوث وتوزيع الإشراف عليها متابعة تنفيذ السياسة العامة للتعليم والبحوث فى القسم كما توجد بعض المجالس واللجان التى حدد القانون المهام والمسئوليات التى تقوم بها مثل:-

(أ) مجلس شئون التعليم والطلاب

ويشكل هذا المجلس برئاسة نائب رئيس الجامعة لشئون التعليم والطلاب وعضوية وكلاء الكليات المعاهد التابعة للجامعة وعدد من الأعضاء من ذوى الخبرة فى الشئون الجامعية والشئون العامة ويختص بشئون الدراسة والطلاب فى مرحلة البكالوريوس أو الليسانس.

(ب) مجلس الدراسات العليا والبحوث

يشكل هذا المجلس برئاسة نائب رئيس الجامعة لشئون الدراسات العليا والبحوث وعدد من الأعضاء من ذوى الخبرة فى مواقع الانتاج والخدمات ويختص المجلس بالمسائل الخاصة بالدراسات العليا والبحوث بكليات الجامعة.

كما توجد أيضا مجالس مناظرة لهذه المجالس بكل كلية من كليات الجامعة كما

يوجد بها جهاز متكامل يرأسه أمين الجامعة يتولى الأعمال الإدارية والمالية فى الجامعة وكذلك تنفيذ قرارات هذه المجالس واللجان فى ضوء القوانين واللوائح التى تنظم العمل بالجامعة ويعاونه على مستوى الكليات مراقب عام.

(حـ) المؤتمر العلمى للكلية

يشكل برئاسة عميد الكلية وعضوية جميع أعضاء هيئة التدريس وممثلين من المدرسين المساعدين والمعيدين وممثلين عن الطلاب المتفوقين فى الدراسة بالكلية ويختص المؤتمر بتدارس ومناقشة كافة شئون التعليم والبحث العلمى فى الكلية وتقييم النظم المقررة فى شأنها ومراجعتها وتحديدها بما يحقق التقدم العلمى والتعليمى ومطالب المجتمع.

(د) المؤتمر العلمى للقسم

يشكل من رئيس مجلس القسم وعضوية وجميع أعضاء هيئة التدريس وممثلين عن المدرسين المساعدين والمعيدين فى القسم وممثلين عن الطلاب المتفوقين فى الدراسة ويختص بتدارس ومناقشة كافة الشئون الخاصة بالتعليم والبحث العلمى فى القسم.

سابعا - تمويل التعليم العالى والجامعى فى مصر

يوجد مصدران فى مصر لتمويل التعليم عامة وتمويل التعليم الجامعى والعالى خاصة هما :-

الأول- يتمثل فى الدولة حيث أنها تكفل مجانية التعليم فى جميع مراحله وفى جميع مؤسساته فالدولة تتحمل عبء تمويل التعليم بدءا من الحلقة الأولى من التعليم الأساسى وحتى نهاية التعليم الجامعى والعالى وذلك فى ضوء ما تخصصه الدولة من اعتمادات لوزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالى.

الثانى- فيتمثل فى القطاع الخاص الذى يشارك فى تحمل أعباء التعليم هذا بالإضافة إلى بعض المساعدات التى تقدمها المؤسسات الدولية فى إطار التعاون الدولى مثل المساعدات المقدمة من الوكالة الأمريكية للتنمية الوطنية وكذلك مساهمات كل من المملكة المتحدة وفرنسا فى تمويل بعض مشروعات تطوير التعليم والقروض المقدمة من البنك الدولى والبنك الأفريقى لتمويل أكثر من كلية لإعداد معلم التعليم الفنى.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الدولة تحدد اعتمادات أخرى تدرج فى موازنة بعض الوزارات

مثل وزارة الصحة والصناعة والقوى العاملة وغيرها للقيام ببعض عمليات تدريبية وتعليمية ولكنها تدخل ضمن الميزانية المخصصة للتعليم.

ثامنا - المتغيرات التى تعرض لها التعليم العالى والجامعى

يمكن التعرف على أهم تلك المتغيرات التى تعرض لها التعليم العالى والجامعى وقد أحدثت هذه المتغيرات تطورا فى بعض خصائص جامعة اليوم بالقياس على ما كانت عليه جامعة الامس وتتمثل تلك المتغيرات فى المتغيرات التالية :-

١- المتغيرات الاقتصادية

أخذت مصر بسياسة الانفتاح الاقتصادى فى أوائل السبعينات الذى اعتبرته السبيل لحل كثير من المشكلات التى يعانى منها الاقتصاد المصرى وذلك بهدف تشجيع رؤوس الأموال المصرية والعربية وكذلك الأجنبية بالإضافة إلى القيام بتمويل وإنشاء المشروعات المختلفة التى تحتاج إليها مصر فى ضوء متطلبات الخطط الاقتصادية المصرية وكذلك تزويد مصر بأحدث ما فى العصر من خبرة وتكنولوجيا وكذلك تحسين وتطوير المشروعات القائمة لذلك تعددت مجالات وفرص العمل الجديدة مثل :

التعدين- السياحة- التصنيع- الطاقة والنقل- استصلاح الأراضى الصحراوية- الانتاج الحيوانى والثروة المائية والإسكان والامتداد العمرانى وشركات الاستثمار وبنوك الاستثمار والتعمير والمقاولات.

ويتطلب هذا التغيير الاقتصادى استثمار قدرات وإمكانيات القوى البشرية فى كل مجال وهذا يتطلب كفايات معينة من القوى البشرية يتوفر فيها شروط انتاجية خاصة حتى تستطيع القيام بدور فعال فى مشروعات التنمية المختلفة وأدى ذلك أيضا إلى احتياج بعض المؤسسات الانتاجية إلى نوعيات جديدة من خريجى الجامعات وتخصصات معينة لم تكن موجودة من قبل ولذا ظهر العجز كماً وكيفًا فى القوى البشرية التى تحتاجها تلك التخصصات الجديدة مع وجود فائض فى العمالة التى لا تحتاجها تلك المهن والمشروعات الجديدة وبذلك فإن الجامعة بما لديها من إمكانيات بشرية ومادية مطالبة بالإسهام فى إعداد وتدريب وتهيئة الكوادر البشرية التى تتطلبها أهداف ومشروعات التنمية وهذا

يستدعى إعادة النظر فى وظيفة الجامعة.

٢- المتغيرات السكانية

تعد الزيادة السكانية من أهم العوامل التى تزيد العرض لقوة العمل فى مصر بمعدلات لا تتفق مع معدلات فرص العمل فالوزن النسبى لحجم قوة العمل ما بين ١٤ :١٢ سنة يتزايد فى المجتمع المصرى من ٦١٪ فى عام ١٩٦٠ وإلى ٦٣٪ عام ١٩٦٨.

فى حين أن معدلات الزيادة فى حجم فرص العمل تهبط سالبا لتصل إلى ١٠,٩٨٪ سنويا الأمر الذى يؤدى إلى وجود نمط من التنمية الاقتصادية والتعليمية غير متوازن حيث اختلالات بين العرض والطلب مما يؤثر فى زيادة مشكلة البطالة بصورها المختلفة.

٣- المتغيرات التعليمية

أدى التقدم العلمى إلى انفجار هائل فى المعلومات والبيانات العلمية مما ألقى أعباء جديدة على منظومات التعليم فى مصر لم تألفها من قبل مثل ضرورة تيسير السبل للتدريب وإعادة التدريب بل وفتح قنوات التعليم وتقديم بدائل جديدة من التعليم.

ومن هنا كان اهتمام المجتمع بنشر مفهوم التعليم المستمر الذى يتيح فرصة لتعليم لكل فرد بدرجة من المرونة والتنوع فى الاختبارات التعليمية ومن ذلك كان الاهتمام بالتعليم غير النظامى.

٤- المتغيرات الاجتماعية

من الطبيعى أن تؤثر تلك المتغيرات المتعددة السابقة على الفرد والمجتمع المصرى فتؤدى إلى تغيرات اجتماعية متمثلة فى زيادة الطلب الاجتماعى على مراحله المختلفة وخاصة التعليم الجامعى.

وقد ساهم فى ذلك أيضا انتشار مفهوم ديمقراطية التعليم وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وصدور عدد من القوانين أهمها مجانية التعليم الجامعى كذلك انتشار مفاهيم جديدة فى التعليم مثل التعليم المستمر والتعليم غير النظامى وعلى ذلك تبين أن تلك المتغيرات المتعددة أدت إلى مجانية التعليم العالى والجامعى فى مصر للعديد من الصعوبات.

الفصل السادس

الواقع الحالى للتعليم العالى والجامعى بالدول العربية

مقدمة

أولا - التعليم العالى والجامعى فى اليمن

أ) أهداف التعليم الجامعى باليمن

ب) العوامل والقوى التى أدت إلى نشأة التعليم الجامعى باليمن.

جـ) تقويم أدوار مؤسستى التعليم الجامعى

ثانيا - التعليم العالى والجامعى فى ليبيا

أ) نشأة التعليم العالى والجامعى فى ليبيا

ب) أسباب نشأة التعليم الجامعى

جـ) تطور التعليم العالى والجامعى فى الجماهيرية الليبية

د) أهداف التعليم العالى والجامعى.

هـ) شروط قبول الطلاب بالتعليم العالى والجامعى

و) مستويات التعليم العالى والجامعى فى ليبيا.

مقدمة :

استعان العرب فى بداية حضارتهم ببعض السمات الفكرية والفلسفية للحضارة الإغريقية وغيرها من الحضارات التى سبقتهم، وأصبحوا بعدها ولفترة زمنية طويلة مصدر كثير من العلوم والأداب والإبداعات الأخرى للغرب وغيرها من الأمم.

ومن الواضح أن العلاقة القوية بين التعليم والتقدم الحضارى أصبحت من البديهيات التى تستحوذ على إجمالى الدول فى هذا الوقت لكونها معادلة تقوم عليها المجتمعات وتقدمها.

وقد شهدت الألفية الثالثة توسعا غير طبيعى للتعليم العالى فانتشرت الجامعات التخصصية والتقنية والإنسانية فى المراكز السكانية عالية الكثافة واستخدمت المبانى السكنية الخاصة ومدارس التعليم الأساسى كمقار لها، واعتمدت هذه الجامعات على أعضاء هيئة تدريس متعاونين يأتون من الجامعات العامة بشكل أساسى.

وقد صاحب المعدل العالى لزيادة الالتحاق بالجامعات وتوسيع التعليم العالى الضخم شُحاً ومحدودية فى الموارد المادية والتمويلية والتنظيمية والأكاديمية الأمر الذى أثر بشكل بالغ نوعيا على معدلات الكفاءة والتطور للتعليم العالى وقد انعكس هذا الوضع على نوعية مخرجات العملية التعليمية

أولا- التعليم العالى والجامعى فى اليمن.

نشأ التعليم الجامعى اليمنى كردود أفعال القوى وعوامل داخلية وخارجية واستمرت رحلته فى ظروف مضطربة وصعبة نجح خلالها فى جوانب وأخفق فى جوانب أخرى كما قاوم فى نواحى واستسلم فى نواحى أخرى.

وقد شق التعليم الجامعى اليمنى طريقه وسط ظروف بالغة الصعوبة منذ نشأته فى بداية السبعينات مدفوعاً بعوامل وقوى عديدة تاريخية وحاضرة ومستقبلية.

وإذا كانت النشأة الأولى ردود أفعال الأحداث عجلت بظهور كليات كانت نواة لجامعتى صنعاء وعدن فإن تطوره كان إلى حد كبير استجابة لمطالب مجتمعية واحتياجات مرحلة التطور والتنمية.

والواقع أن جامعتى صنعاء وعدن نمتا وتطورتا بصورة كبيرة فاقت التوقعات مقارنة بالموارد والطاقات المتاحة لهما ولكن هذا التطور كان مستسلما للضغوط والموجهات الاجتماعية والسياسية، فإتجه فى مسارات هى إذا كانت قد أثقلته بهموم ومشكلات عديدة شملت قدرته وأضعفت ناتجه فقد أبعدته عن تحقيق أهدافه المرسومة، وفى الجهة المقابلة لم يحظ التعليم الجامعى بالدعم والرعاية الكافية أو تتح له فرص التطوير الملائمة خدمة له ولمجتمعه.

أ) أهداف التعليم الجامعى اليمنى

استقر فى الأدب التربوى المعاصر مجموعة من الأهداف العامة للتعليم الجامعى بعد مسيرة تطور دامت عدة قرون، شهدت خلالها اختلافات ومعارك فكرية حول أسس تحديد أهداف التعليم الجامعى، الملاحظ أن أهداف التعليم الجامعى تختلف من بلد إلى آخر بل ومن جامعة لأخرى وكذا من وقت لآخر وذلك تبعا لظروف كل مجتمع وتحدياته ومرحلة تطوره وكذا أنواع هذه الجامعة وتخصصها، ومهما اختلفت أهداف التعليم الجامعى سواء ضاقت أم اتسعت فصلت عناصرها أم اختصرت فهناك إطار عام مشترك لكل هذه الاهداف النابعة من طبيعة هذا التعليم وغايته، هناك تصنيفات متعددة لأهداف التعليم الجامعى مهما تباينت فهى لا تكاد تخرج عن التصنيف التالى :-

- نقل المعرفة وتبسيطها.
- إعداد الباحثين
- خدمة الفلسفة القومية.
- إعداد الأطر الفنية العليا.
- المشاركة فى صنع القرار.
- توجيه التعليم السابق له.
- تنمية شخصية الطلاب.
- تنمية التعاون الدولى.

ولقد وضعت أهدافا لجامعتى صنعاء وعدن وهذه الأهداف إذا كانت تعكس بصورة

أو بأخرى أيديولوجية النظام السياسى وتوجهه الاقتصادى فإنها فى تحليلها النهائى وتطبيقها فى الواقع لا تختلف كثيرا فيما بينها سواء فى الشكل أو المضمون، على أساس أن هذه الأهداف استنسخت من جامعات عربية أو أجنبية مع إدخال تعديلات وتحويرات عليها كى تعبر عن الواقع، والتى غالبا ما تتلاشى تلك التحويرات وتختفى خلال الممارسة والتنفيذ، مع بقاء الشكل أو ما هو مكتوب ومعلن من تلك الأهداف.

ونص قانون جامعة صنعاء رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٧ فى مادته الأولى أن الجامعة تختص بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعى والبحث العلمى الذى تقوم به كلياتها والهيئات العلمية التابعة لها وتعمل على تزويد البلاد بالمتخصصين والتقنيين والفنيين والخبراء فى فروع العلوم المختلفة وعلى تحقيق الأهداف القومية وبعث الحضارة العربية والقيم الدينية والتقاليد الإسلامية وبالمقابل نص قانون جامعة عدن رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٥ أن الجامعة تهدف إلى ترسيخ الفكر الوطنى والإنسانى وتوطيد الثقافة الوطنية العربية والإنسانية التقدمية، واستئصال كل الثقافات القديمة وكذا تعزيز وتوثيق العلاقة وتوطيد الروابط بينها وبين جامعة صنعاء والجامعات والهيئات العلمية الشقيقة والصديقة ثم الإسهام الفعال فى تحقيق اليمن الديمقراطى الموحد.

وقد أُلغى هذان القانونان بموجب صدور قوانين أخرى بديلة حلت محلها والتى بدورها ألغيت بموجب قوانين جديدة وهكذا حتى قيام الوحدة المباركة فى مايو ١٩٩٠.

أسفرت جهود تشريعات التعليم الجامعى ونظمه لدولة الوحدة عن جملة من المؤشرات التفصيلية لأسس التوحيد ومن بينها تحديد أهداف للجامعات اليمنية، ولكن رغم وجود أكثر من مشروع للقوانين اليمنية فلم يصدر قانون رسمى من الجهات التشريعية المختصة، ويمكن الرجوع إلى مشروع قانون الجامعات اليمنية الذى صدر بعد الوحدة والمعد على أساس التشاورات والجهود المبذولة لتوحيد تشريعات الجامعتين والمقدم إلى مجلس النواب لمناقشته وذلك لرصد أهداف الجامعات اليمنية.

ب - العوامل والقوى التى أدت إلى نشأة التعليم الجامعى باليمن

إذا كانت هناك عوامل وقوى أدت إلى نشأة التعليم الجامعى فى اليمن فهناك عوامل وقوى أخرت من نشأته بل وتحكمت فى اتجاهات نموه، وهناك عوامل وقوى عديدة قريبة وبعيدة أجلت نشأة التعليم الجامعى الحديث وحالت دون ظهور أنواع ومؤسسات للتعليم الجامعى، كمثل ما هو حادث فى بعض أقطار الوطن العربى. ولكن يبدو أن تخلف البنى الاقتصادية والاجتماعية، وتأخر أساليب ووسائل الإنتاج ثم محاربة الأئمة للتعليم الحديث، وسياسة الاستعمار المعروفة فى تهميش دور التعليم وقوى التغير هما الأسباب الرئيسية، ومما يدل على ذلك أنه بزوال تلك الأسباب والعوامل أخذت تنشأ أنواع التعليم الجامعى تمهيداً لقيام جامعات وطنية وفى السنين الأولى من ثورتى سبتمبر وأكتوبر تأخر ظهور أنواع من التعليم الجامعى بحكم قصور الإمكانات والموارد وكان طبيعيا أن يستعاض عن ذلك بالإيفاد إلى جامعات خارج اليمن حتى تتهيأ الظروف وتتوافر الإمكانات وهذا هو منطق التطور فبعد أن أخذت تتوافر الإمكانات البشرية والمادية وتزايد الاحتياجات المجتمعية بدأت تظهر كليات شكلت نواة لقيام جامعتى صنعاء وعدن.

والواقع أن لكل من هذه العوامل والقوى وزنها وقوة تأثيرها من وقت لآخر ومن مكان لآخر. ففى العقد الأول من ثورتى سبتمبر وأكتوبر كانت الحاجة المتزايدة للمعلمين اليمنيين والعناصر الإدارية المؤهلة هى العامل الحاسم فى نشأة أنواع من التعليم الجامعى المواكبة لتلك الاحتياجات ولكن تراجعت قوة تأثير هذا العامل لتتصدره حاجة الاقتصاد وخطط التنمية إلى التخصصات المهنية والتقنية وهكذا نجد أن لكل منها تأثيره وفعله فى الجامعة بحسب مطالب المجتمع ومواجهاته الاجتماعية وفى اتجاه النتائج المراد منها، ولربما هناك عوامل وأسباب أخرى ثانوية أو مساعدة أدت بشكل أو بآخر إلى نشأة مؤسسات التعليم الجامعى وتطوره فى اليمن.

أولا - الحاجة للكوادر الإدارية والتعليمية المختلفة

لما كانت اليمن بإستثناء عدن لم تعرف الإدارة بمفهومها الحديث قبل الثورة فقد

فرض التحديث السريع للأجهزة الإدارية عقب الثورة طلباً شديداً على الكوادر الإدارية المختلفة لكافة الوزارت والمصالح والمؤسسات التى أخذت تنشأ تباعاً .

ففى عام ١٩٦٣ صدر ١١ قراراً جمهورياً ١١بإنشاء وزارة لم تكن موجودة من قبل وبقيت هذه الوزارات أسماء لهياكل تنظيمية فى العقد الأول من الثورة وبالتالى تشكيل الوزارات والمصالح والمؤسسات الاجتماعية إلى جانب ظهور الشركات والمؤسسات الاقتصادية الخاصة، وكل ذلك أدى إلى طلب متزايد على الكوادر الإدارية، الأمر الذى حرك الجهود ونشط الهمم نحو الاهتمام بالتعليم لتنمية القوى البشرية .

لقد اعتمدت اليمن حينذاك على الاستعانة بالكفايات والخبرات غير اليمنية ثم التأهيل والتدريب الجامعى خارج اليمن. غير أن كلفة ومحاذير ذلك صوب الجهود نحو الإعداد والتأهيل الداخلى، وتفاقمت مشكلة العائق البشرى بوضوح كلما خطا المجتمع وتقدم حيث تبين أن أجهزة الدولة تعانى من نقص حاد فى العناصر الكفؤة. ففى عام ١٩٧٠ لم تزد نسبة خريجى الجامعات فى جهاز الدولة عن ١٪ من مجموع الموظفين،

فقد اعتبرت تنمية العنصر البشرى أهم أولويات خطط التنمية أساس الإنطلاق فى طريق التقدم، وبخاصة أن ثروات اليمن محدودة ويعتمد على العنصر البشرى كأهم ثروة فيه على أساس أن النقص الكبير فى القوى العاملة المؤهلة والمدربة وضعف مستواها من الناحية الفنية والإشرافية والتنفيذية ولا سيما فى قطاع التعليم يعتبر العقبة أمام عملية التنمية وتطوير المجتمع.

ورغم الجهود المبذولة فى تنمية القوى البشرية بتوسع التعليم والتدريب وافتتاح كليات جامعية ومعاهد عليا مازالت نسبة الأمية بين القوى العاملة مرتفعة حيث وصلت نسبتهم عام ١٩٨١ إلى ٦٨٪ . أما فى الأجهزة الحكومية فقد بلغت نسبة الحاصلين على مؤهل جامعى وما فوق ٥٪ من إجمالى العاملين بالأجهزة الحكومية و١٥٪ منهم من الحاصلين على مؤهل ثانوى و ٥٠٪ منهم من الحاصلين على مؤهل ابتدائى فى عام ١٩٨١ .

ومن الجهة الأخرى اتبعت الدولة سياسة توظيف واسعة فى القطاع الحكومى لأسباب عدة منها زيادة الإنفاق الحكومى لتوسيع نطاق الخدمات العامة وتحسينها وتكوين

جيش وطنى وأجهزة أمن وما يرافق ذلك من توزيع الدخل القومي وأثر ذلك في الموازنة والأسعار وغير ذلك، والملاحظ أن تتالى نشأة الكليات الجامعية كان استجابة طبيعية لتلك الاحتياجات حيث بدأت بالكليات والأقسام النظرية ثم العملية ولكن عندما تطور المجتمع أخذت تنشأ الأقسام والكليات التطبيقية والمعاهد التقليدية ويزداد التركيز عليها أكثر من الكليات النظرية.

ثانيا - تزايد الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى

ارتبطت الثورة اليمنية فى شماله وجنوبه بتغيرات اجتماعية واسعة المدى إنطلاقا من مبادئها التى قامت من أجلها، فأخذت البنى التقليدية تتهاوى وتتخلل العلاقات الاجتماعية القديمة، فاسحة الطريق أمام إرساء دعائم مجتمع قائم على العدل والمساواة بين جميع أفراده وفئاته ومناطقه، دون أى اعتبارات بغيضة، وقد جسد ذلك وترجم فى سياسة الدولة وقوانينها فى حق كل أفراد المجتمع بالتعليم تكلفة الدولة وترعى نشره فى جميع المناطق، فحدث أقبال متصاعد على التعليم ليس لتعويض الحرمان التعليمى قبل الثورة، وكسر حلقات التخلف وتطوير المجتمع وأنما أيضا باعتباره

- حقا اجتماعيا وإنسانيا لكل أفراد المجتمع
- أداة للمحافظة على ثقافته وقيمه
- وسيلة لتحسين فرص العيش والارتفاع بمستوى الحياة الشخصية
- مجالا للارتقاء بشخصية أبناء المجتمع وتحقيق طموحهم

إن انتشار التعليم وتوسعه فى كل مناطق اليمن تقريبا بفضل الجهود الرسمية والشعبية والمساعدات الخارجية. مدفوعاً بموجهات اجتماعية فى الأساس قد عمل بجانب الزيادة السكانية إلى تصاعد الإقبال على التعليم الجامعى تطبيقاً لمبادئ تكافؤ الفرص التعليمية وديمقراطية التعليم، والواقع أن التعليم الجامعى استجاب بصورة رئيسية للطلب الاجتماعى حيث نما فى أنواع ومسارات هى أقرب ما تكون لرغبات الدراسين بموجهاتهم الاجتماعية وموروثهم الثقافى أكثر منها للمطالب الاقتصادية والتنموية والعلمية، وما دل على ذلك نمو التعليم الجامعى فى الفروع النظرية على حساب التطبيقية وتضخم

الكليات الجامعية بأعداد من الطلاب يفوق الاحتياج لهم فى الوقت الذى يسطون على موارد تلك الكليات بصورة تعجز عندها من أعدادهم، وما صور الاختلالات القائمة بين مدخلات هذه الكليات ومخرجاتها بين كليات للمحتاجين والفقراء وكليات للموسرين والأغنياء وكليات تمنح الشهادات دون أن تهتم بكسب المهارات، ما هو إلا سبب ونتيجة للطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى.

ثالثا - الرغبة فى إيجاد الجامعات الوطنية

منذ بداية تشكيل التعليم الحديث فى اليمن والرغبة الداخلية قوية لإيجاد جامعة أو جامعات وطنية. ليس لاكتمال السلم التعليمى وقيام هذه الجامعات بأدوارها التقليدية وإنما فوق هذا أو ذاك تعتبر رمز كيان المجتمع وضميره، فهى روح الماضى ونافذة الحاضر وأمل المستقبل، بها يرى المجتمع نفسه تزينه وتشكل شخصيته فالجامعة طليعة المؤسسات الاجتماعية كونها المكان الذى يتم فيها أهم العمليات فى الأمة.

ففيها تلتقى تقاليد الأمس وسيتسات اليوم لإعداد وتنمية مواطن المستقبل وما يراد من الجامعة أن تكون باحثة عن الحقائق الجديدة المحافظة على تراث المجتمع المشكلة لشبابه الباحثة عن سبل مستقبله.

إرتبطت التقاليد الأولى لنشأة الجامعات المعاصرة بإحياء الروح القومية والعظمة الوطنية، وكان لهذا أثره فى إقامة الجامعات المحلية فى البلاد النامية ومنها الدول العربية.

لذلك غالبا ما أنشئت الجامعات دون موارد وإمكانات، حتى لو لم تقم بمسئولياتها وجامعتا صنعاء وعدن ولدينا اتجاهات تاريخية اجتماعية وثقافية وسياسية ونتاج لعوامل داخلية دفعت لأن توجد الجامعتان، وما يدل على ذلك أن النشأة الأولى تمت فى ظروف غير مواتية ولم تتوافر الإمكانات والموارد البشرية والمادية، فضلا عن أنهما تنازلتا فى السنين الأولى عن القواعد والشروط المتعارف عليها فى قبول الطلاب وتعيين المعيدين وأعضاء هيئة التدريس.

المهم أن توجد الجامعتان وتكون وتستكمل كلياتهما التقليدية، مثلها مثل أخواتها الجامعات التقليدية فى الوطن العربى دون النظر لرسالتها التاريخية وأدوارها الإبداعية.

رابعا - العوامل السياسية

سعت حكومات الثورة والجمهورية فى شطر اليمن نحو تطبيق المبادئ والأهداف السياسية بمضامينها الاجتماعية الاقتصادية التى قامت من أجلها ومشاركة الشعب فى ممارسة حقوقه السياسية والعمل على تعزيز الوحدة الوطنية، وتأكيد مبادئ الحرية والاستقلال والديمقراطية، والتعليم هو السبيل والأداة الفاعلة لتطبيق ذلك، على الأقل كسياسة معلنة، ولا غرابة أن يكون التعليم ولاسيما الجامعى فى مقدمة الاهتمامات، وميدان الشغل الشاغل لحكومات الثورة والجمهورية وذلك لتحقيق أهداف ومرام ظاهرة ومستترة أهمها:

- غرس مبادئ وأهداف الثورة والنظام الجمهورى وتنشئة الأفراد التنشئة السياسية الملائمة.
- تقوية سلطة الدولة ومركزية الحكم بتنمية روح الولاء الوطنى
- رفع الوعى السياسى بين أفراد المجتمع ومشاركتهم السياسية الفاعلة من خلال النقابات والمنظمات والأحزاب.
- خلق التماسك والإنسجام الداخلى بين فئات المجتمع ومناطقة.

بجانب ذلك من الطبيعى أن توجد أهداف ضمنية تعكس الاغراض الخفية لنوازع السلطة السياسية ومجريات نظام الحكم يمكن ملاحظتها بصورة أو بأخرى فى الواقع العملى فى محاباة مراكز الثقل والقوى المهنية واسترضاء الكيانات الاجتماعية المؤثرة وامتيازات القوى السياسية، يمكن ملاحظتها فى مسار التعليم وأنواعه وفى ناتجه الانتقائى

لقد اتخذت الحكومات والقيادات السياسية من نمو التعليم العام وتوسعه ونشأة الجامعات الوطنية مجالا للدعاية والتباهى بما تحقق أنجز إلى جانب تحقيق الأهداف السياسية ولذلك سيطر على نمو التعليم ومنه التعليم الجامعى الكمى الإحصائى على حساب مضمون هذا التعليم وأنواعه.

إن الجامعات اليوم مسيرة بفعل القوى والعوامل السياسية أكثر من أى عوامل أخرى فكونها تتلقى الدعم والموارد من الدولة فهى أقوى أدواتها فى إعادة إنتاج النظام السياسى

حتى وأن وجدت أهداف أخرى فتتم فى إطار القوى السياسية ومؤثراتها .

وما يدل على ذلك افتقار الجامعتين للحرية الأكاديمية والاستقلال المالى والادارى بل أن إخفاقها إنما يعود من جانب كبير منه إلى هيمنة السلطة والأحزاب السياسية وتدخلها فى شئون الجامعتين.

خامسا - العوامل الأقتصادية

حدثت تغيرات واسعة وسريعة للبناء الاقتصادى بعد ثورتى سبتمبر وأكتوبر حيث تحول الاقتصاد المعيش الذى كان سائداً فى شمال اليمن إلى الاقتصاد النقدى الاستهلاكى الناتج عن النمو السريع للتجارة واستيراد السلع المنتجة ثم المواد الغذائية والمعتمدة على تحويلات المهاجرين واالمنح التى ترد إليها من الخارج وفى الشطر الجنوبى سابقا أخذت الدولة بعد الاستقلال تعيد بناء اقتصاد وطني وتوجيهه مركزيا ويعتمد على الموارد والامكانات الذاتية .

وفى كلا الحالتين أرتبطت بهذه التغيرات الاقتصادية إقامة المؤسسات المالية والإنتاجية من بنوك وشركات ومصانع وورش فضلا عن قيام أجهزة إدارية حديثة ومؤسسات اجتماعية مختلفة وكل هذا تطلب قوى عاملة مؤهلة ومدربة فى كافة التخصصات وعلى جميع المستويات، مما أدى إلى الاهتمام بالتعليم وبخاصة الجامعى منه كونه يعد التخصصات المرتبطة بمواصفات أداء الوظائف والمهن الجديدة وذلك كان لابد من نشأة التعليم الجامعى داخل اليمن ولما كان النشاط الغالب فى الاقتصاد الحديث هو قطاعات التجارة والإدارة والخدمات بعد تدهور القطاع التقليدى وتزايد الهجرة إلى المدن وإلى الخارج فقد تركز الإعداد الجامعى من خلال الإيفاد إلى الخارج فى الكليات النظرية التى يحتاجها القطاع الحديث أو عندما افتتحت كليات جامعتى صنعاء وعدن.

ولكن عندما أخذت تتعقد المهن ومواصفات أدائها، وظهور الصناعات الاستخراجية والصناعات الوسيطة والثانوية وكذا نشأة الشركات والورش التى تحتاج إلى التخصصات التقنية والاختصاصية وفى الوقت نفسه رافق ذلك بدء ضيق الأجهزة الإدارية بالموظفين المؤهلين بالشهادات، كل ذلك وغيره أدى إلى تحول نوعى للطلب على العمالة الماهرة،

ترجم فى نشأة الكليات العلمية أو التطبيقية ونشأة المعاهد الفنية، وقد تجلى ذلك فى سعى خطط التنمية بتخطيط نمو التعليم الجامعى للوفاء بالاحتياجات من العمالة الماهرة كماً وكيفاً.

إن التقدم العلمى والتكنولوجى وما يحدثه من تغيرات فى تركيب الاقتصاد وفى نموه وسرعة تطوره. وما يحدثه من تحولات عميقة فى تركيب الوظائف والمهن ومواصفاتها يلقى على التعليم الجامعى والعالى تحديات ذات ثلاثة أبعاد وهى كالتالى:-

- البعد الأول- أهداف ومسئوليات جديدة تتطلب تطوير بنيتها واستنباط هياكل وأنماط جديدة والمزيد من التنوع والتخصص حتى تستطيع مواجهة المطالب المتغيرة.

- البعد الثانى- انخفاض قيمة المعارف المعطاه والمكتسبة للافراد نتيجة لتقادمها وسرعة تغيرها.

- البعد الثالث- إعداد الكوادر المهنية والعلمية والارتفاع العام فى متطلبات التأهيل وغيرها مما يؤثر على نمو الجامعات ويوجه مسار تطورها.

سادسا - العوامل الثقافية والعلمية

إن الجامعة اليوم لم تعد مقصورة على الأهداف التقليدية كالتدريس وإعداد الباحثين والقيام بالبحوث، ولكنها نوعت وتعقدت أصبحت أكثر اتساعا فصارت جزءا من البيئة التى توجد فيها، تتفاعل معها وتسهم فى تشكيلها بحيث تكون وظائف الجامعة مطابقة لوظائف المجتمع بل ينبغى أن تتعداه إلى خدمة الكثير من المجتمعات على المستويين القومى والعالمى فى المجالات العلمية والصناعية والزراعية والطبية والحربية.

ويتطلب الحفاظ على الثقافة الوطنية وتطويرها أن تخرج الجامعات إلى المجتمع تتفاعل معه وتلتحم بقضاياه ةتستجيب لاحتياجات السكان وأنشطتهم من خلال قيامها بالأدوار والوظائف الجديدة المنوطة بها، وهذا لن يتأتى إلا إذا أرتبطت بحركة الثقافات القومية والعالمية ومستجداتها وأصبحت حلقة وصل بينها وبين حركة الواقع واحياء ثقافته الوطنية.

وبحكم ميراث التخلف فى اليمن ومطالبه الثقافية والعلمية تزايدت الضغوط

الاجتماعية لنشأة مؤسسات التعليم الجامعى وتطويرها وعليها تنعقد الآمال فى أن تقوم بالتنشيط الثقافى والفكرى العام من حيث نشر المعرفة وإشاعتها بين أكبر عدد من المواطنين وتطوير الاتجاهات الفكرية والاجتماعية بما يوفر ثقافة مشتركة ومنهجا مشتركا للعمل.

وكذا القيام بالخدمات الممتدة إلى المجتمع فى الجوانب المختلفة من حيث توفير تعليم موجه لفئات المجتمع بفتح كليات وفصول مسائية وإقامة المعارض والندوات والمحاضرات العامة والحفلات الترفيهية والفنية وتوفير المكتبات الدائمة والمتنقلة وعرض الأفلام وتقديم الخدمات الاستشارية.

كما أنها مطالبة بتقديم خدماتها المتنوعة إلى فئات عديدة من المجتمع كربات البيوت وقادة الدول وعمال الصناعة وغيرها من الخدمات فى الصحة وإصلاح الأراضى.

إن المهمة الكبرى لنشأة جامعتى صنعاء وعدن هى ملاحقة التغيرات الهائلة فى المعارف والعلوم وكذا انتاج المعرفة وتطبيقاتها التكنولوجية المناسبة باعتبار الجامعة أنسب الصيغ التعليمية التى تساعد على استيعاب الأشكال التكنولوجية للثقافة العلمية الحديثة بل أكثرها إسهاما فى إثراء العلاقة بين العلم والحياة.

وكل ذلك يعمل ليس على نشأة كليات ومعاهد وإنما أيضا قيام جامعات متطورة متميزة تستطيع القيام برسالتها.

سابعا - العوامل التى ترجع للجامعات

هناك عوامل وأسباب من داخل الجامعات باليمن تؤدى إلى اكتمال بنيتها تنظيما وإدارة وشكلا ومحتوى وتطوير الأساليب والوسائل وكل ما يمكنها من مواجهة المطالب المجتمعة الملقاة عليها وجامعتا عدن وصنعاء كونهما المؤسستين الوحيدتين للتعليم الجامعى فى مجتمع تعداد سكانه يزيد على ١٤ مليون نسمة لذلك فعليهما يقع تحقيق مطالب المجتمع.

إن جامعتى صنعاء وعدن تواجهان تحديات عديدة من داخلهما لعل أبرزهما:

١- تنوع أهداف الجامعة ووظائفها.

٢- تطور فروع المعارف والعلوم بتخصصات علمية عديدة متداخلة ومتكاملة وتتطلب أقساما وكليات بتنظيم وأساليب جديدة.

٣- تضخم أعداد الطلاب داخل الجامعة بقدراتهم وطموحاتهم المتنوعة.

٤- ظهور مواقف تعليمية بمناهج متطورة تتسم بالتنوع والمرونة.

٥- تطور أساليب ووسائل التعليم والتعلم المعتمدة على ركن التقدم العلمى والتكنولوجى.

٦- تعتبر جامعتا صنعاء وعدن أساس الدراسات العليا.

وغير ذلك من العوامل والأسباب التى تجعل الجامعتين دائما تسعيان نحو التطوير بينهما بافتتاح أقسام وكليات حتى يكتمل هيكلهما الأكاديمى والتنظيمى وتجديد محتواها وتطوير أساليبها ووسائلها لكى تواجها تلك التحديات وتقوما بوظائفهما وأهدافهما بكفاية وفاعلية تلك هى العوامل والقوى التى أدت إلى نشأة التعليم الجامعى ممثلة فى جامعتى صنعاء وعدن أساساً وكذا تطورهما.

كما أن هناك عوامل وقوى أخرى يضعف تأثيرها حتى تكاد تتلاشى لتبرز عوامل وموجهات جديدة تبعا لتحديات المجتمع ومراحل تطوره ومستوى طموحه وذلك من الإطار القومى والعالمى ومن تلك العوامل والقوى يشتق التعليم الجامعى كغيره من نظم التعليم الأخرى خصائصه وصفاته بنية وتنظيما محتوى وأساليب والأهم من ذلك ناتج هذا التعليم ومخرجاته.

جـ - تقويم أدوار مؤسستى التعليم الجامعى

إن أهداف أى جامعة تترجم فى عدد من الأدوار أو الوظائف المحددة لمجالات العمل والأداء لمستويات التنفيذ وبما يضمن تنسيق التفاعلات الداخلية واختيار الوسائل واقتناء معايير التقويم وكلها ضمن مراحل وخطوات تكفل تخفيض أهداف الجامعة.

وعلى ضوء أداء جامعتى صنعاء وعدن لوظائفهما وأنشطتهما يمكن تقويم أدوارهما من خلال المخرج النهائى لهما على أساس أن مستوى الأداء الداخلى يعين مستوى ونوع المخرجات وبمقارنة وظائف الجامعة المعاصرة كما يجب ويتم بما تقوم به جامعتا صنعاء

وعدن من أداء لهذه الوظائف يمكن الحكم وذلك كما يلى :-

١- التعليم

هو تقديم تعليم على مستوى عال من المعرفة وتطبيقاتها العلمية من كافة التخصصات وتنمية قدرات المتعلم على التعامل مع الأفكار والأشياء والآخرين وتطوير فهمه لمجتمعه والعالم والتكيف معه وكل ذلك فى إطار إعداد القوى البشرية وفق التخصصات المختلفة وبالمواصفات الجديدة لأداء الوظائف والمهن.

وبمقارنة هذه الوظيفة بما تقوم به جامعتا صنعاء وعدن وما يتم داخلهما يكشف الواقع أن هناك قصورا كبيرا فى أداء هذه الوظيفة يمكن ملاحظته أو التحقيق منه فى عدد من المؤشرات الكمية والكيفية التالية:

أ- ينحصر أداء الجامعتين لوظيفة التعليم فى أداءات شكلية فإلى جانب جمود المناهج ثم الاقتصار على الملازم والكتب ونقص الوسائل التعليمية إن لم يكن انعدامها تماما فى كثير من الأحيان يجعلها تقدم معلومات ومعارف نمطية مجزأة لا روح فيها ولا وظيفة لها.

ب- غلبة النواحى النظرية فى إعداد وتأهيل الطلاب على النواحى العلمية حتى فى الكليات التطبيقية وهذا يؤكد سيادة النظرة التقليدية لفصل النظرية عن التطبيق ويعكس الاختلال القائم بين الكليات النظرية والعلمية وفى ظل قلة وكثرة وإنعدام الانشطة المصاحبة داخل المحاضرات أو خارجها وإنعدام التدريب العلمى فى كثير من الأحيان يجعل الجامعة تعجز عن إكساب طلابها المهارات والمهن التى تشغل الوظائف والمهن فى سوق العمل.

حـ- عجز الجامعتان عن إعداد القوى البشرية حسب التخصصات وفقات لاحتياجات مرحلة تطور المجتمع وخطط التنمية فالجامعتان تستجيب أصلا للموجات السياسية والطلب الاجتماعى عل هذا التعليم وتستسلم لها وبالتالى تقبل المتقدمين حسب رغباتهم لا حسب احتياجات المجتمع.

د- ففى الحياة الجامعية حيث تكاد تنعدم تنمية قدرات الطلاب واستعداداتهم ورعاية

ميولهم وصقل مواهبهم بما تملكه من خبرة وكفاءات وما لديها من فكر ومنهج وما تقوم به من عمليات وأنشطة كما أن ضيق فرص الأنشطة الطلابية والثقافية والاجتماعية والرياضية والفنية والترويحية يجعل الجامعة تغفل أهم أدوارها المعاصرة ولا تتمكن من اكساب طلابها الاتجاهات والقيم فضلا عن أن حياتهم الجامعية عديمة الأثر فى نفوسهم وفى حياتهم العلمية.

اولا- أن هناك بعض المساوئ على أداء الجامعتين لوظيفة التعليم هو أولا ضعف مستوى الطلاب وشكواهم من ذلك وانخفاض مخرجات الجامعتين الكمية والكيفية بالنسبة لمدخلاتهم ثم الشكوى المرة من عدم أهلية خريجى الجامعتين للأعمال والوظائف الموكلة إليهم إلى جانب نقص خلفيتهم الثقافية العامة وكذلك تصاعد حدة الانتقادات للجامعتين من جهات رسمية وشعبية من ضعف جدوى قيامهما وأثر فعلهما فى المجتمع.

٢- البحث العلمى

تتمثل هذه الوظيفة فى تنمية مهارات الطلاب فى القيام بالبحوث والدراسات وكتابة التقارير والمقالات وما يلى ذلك من تكون عادات التقصى والبحث والتحليل والنقد وكذا إعداد الأطر اليمنية المتخصصة فى مجالات العلوم والمعرفة وفيهم تكون الجامعة قادرة على تواصلها مع غيرها من الجامعات ومراكز البحث العلمى والاستفادة من التطبيقات التكنولوجية والجامعة وجدت للخلق والكشف عن معارف جديدة من خلال عمليات البحث العلمى والتنقيب والإضافة إلى العلم وتطوير التكنولوجيا الملائمة أو ابتداع ما يناسب المجتمع ومع التقدم التكنولوجى وتعقد مشاكل المجتمع استوجب تكامل عدة تخصصات فى فريق بحثى متعارف يتناول قضايا المجتمع وسبل تطويره فى مجالات العمل والانتاج وكلما توسع البحث العلمى ورقى دبت الحياة وروح التغير فى الجامعة فيتحسن أداء الجامعة ويرتفع مستواها وتصبح قادرة على القيام بوظيفة البحث العلمى.

ويتضح من أداء هذه الوظيفة فى الجامعتين أنها هامشية وفى أضيق الحدود ولإغراض جانبية ويمكن التحقق من ذلك بما يأتى:-

١- هناك مقررات وأنشطة بحثية يقوم بها الطلاب ولكنها تتم بطريقة عرضية

وروتينية لا جدية فيها ولا ثمرة منها ويجريها الطلاب بقصد نجاحها أو لإرضاء مطالب أعضاء هيئة التدريس الذين بدورهم لا يلتفتون إلى فحواها.

٢- يتم إعداد باحثين خارج الجامعتين أو داخلها ولكن بهدف حصولهم على درجات الماجستير والدكتوراه حتى يمكنهم الإنضمام إلى كادر هيئة التدريس وأبحاثهم التي يقومون بها سواء ارتبطت بالواقع اليمني او لم ترتبط به فمصيرها مكتبات الكلية.

٣- الأبحاث التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس هي إذا كانت فردية وتتناول نقاطها أو مواضيع بحثية مجزأة ترتبط بجهد العضو وفي ظل قلة أو ندرة المصادر العلمية المختلفة بما فيها المحلية فهي تتم بقصد الترقية.

٤- لا تقوم الجامعتان تقريبا بإجراء بحوث أو تطوير نظم وأساليب أو تحسين أداءات العمل والانتاج الموجه لقطاعات النشاط الاقتصادي والأجهزة الإدارية والخدمية في المجتمع أو تقديم الاستشارات أو غير ذلك.

بل أن الجامعتين نادرا ما تقوم ببحث ومعالجة مشاكلها العديدة المثقلة بها أو تطوير أساليبها فالجامعتان لم تهيىء نفسيهما أو تعد العدة للقيام بهذه الوظيفة.

خدمة المجتمع

وهي مجموع الخدمات الممتدة أو الموجهة إلى المجتمع ببيئاته الطبيعية في جوانبه التعليمية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية الفنية والترويحية فتقدم تعليما محليا تخصصيا لفئات عديدة من المجتمع بفتح أقسام وفصول مسائية أو صيفية وتوفير مراكز للتعليم والتدريب المهني والوظيفي وإقامة المعارض والندوات والمحاضر العامة والحفلات الترفيهية والفنية وتوفير الكتب وعرض الأفلام بل وتخرج الجامعة إلى الناس كي تقدم لهم برامج وخدمات تهم حياتهم العريضة وكذا تقديم الخدمات الصحية وكذا تقديم الاستشارات المختلفة.

وفي إطار هذه الوظيفة أصبحت الجامعة المعاصرة منتجة تقيم المصانع أو تشرف على بعض المصانع بل قد يتعدى ذلك إلى خدمة الكثير من المجتمعات على المستويين القومي

والعالمى فى المجالات الصناعية والزراعية الطبية والحربية والملاحظ أن جامعتى صنعاء وعدن لا تقومان بالخدمات الموجهة إلى المجتمع باستثناء خدمات عرضية نادرة كإقامة المعارض والندوات الثقافية التى كثيرا ما يصبغ عليها الجانب الدعائى ويتضح من ذلك بجلاء القصور الكبير فى أداء جامعتى صنعاء وعدن لوظائفهما وأدوارهما المنوطة بهما وبالتالى إخفاقهما فى تحقيق أهدافهما المرسومة.

وقد يكون هنالك ما يبرر اخفاقات الجامعتان فى القيام بأدوارهما تلك كاملة وبالكفايات الممكنة لأسباب قد تكون وجيهة بالنظر إلى أوضاع الجامعتين وتحدياتهما الخارجية أو الداخلية غير أن هناك قصوراً فى أدائهما الكثير من الأدوار والأنشطة الممكنة والمتاحة فهناك تقاعس وإهمال وسوء استغلال وتوظيف الموارد والطاقات القائمة فهناك من مجالات العمل والحركة والفعل المثمر سواء داخل الجامعتين أو خارجهما حتى دون حاجة الجامعتين إلى أموال إضافية أو طاقات بشرية جديدة ما يجعل الجامعتين تتحملان قسطا كبيرا فى اخفاقاتهما والقيام بواجباتهما تجاه نفسهما ومجتمعهما.

لقد ثبت أن الجامعة التى لا تقوم محلها وتقيس أداءها أو تحدد مقدار نجاحها أو فشلها بصورة دائمة فإنها تتعثر وتفشل فى أداء أولى وظائفها التقليدية بل وتنظيم نفسها ورؤية مستقبلها.

ثانيا- التعليم العالى والجامعى فى ليبيا

إن قضية إنتشار التعليم فى ليبيا وتنوعه قصة مثيرة ومشوقة لقد سبق إنشاء الجامعة المحلية برنامج أرسل بموجبه عدد محدود من الطلاب لاستكمال تعليمهم فى الخارج وفى مصر على وجه الخصوص ثم جاء افتتاح كلية الآداب والتربية نواة للجامعة الليبية فى العام الدراسى ١٩٥٥ / ١٩٥٦ فى مدينة بنغازى فى مرحلة طبيعية لتطور ونمو حركة متميزة فى مجال التعليم لأن التعليم ليس ظاهرة جديدة فى المجتمع الليبى ففى كل حقب التاريخ وجد فى هذا البلد نوع من أنواع التعليم ولكن لعل ما يميز هذه الحركة هو الاندفاع الهائل نحو المدارس الذى أبداه أفراد المجتمع بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية والجغرافية والامكانات المتوفرة لديهم لكن ومع هذا الإقبال الهائل احتفظت

بعد التقاليد بقوتها فأثرت على الانجازات فى مجال التعليم فكان ولفترة ليست قصيرة إقبال الذكور أكبر وأقوى من إقبال الإناث كما حصرت تخصصات الإناث فى مجالات محدودة لها علاقة بالمهنة المقبولة اجتماعيًا للأنثى.

أ- نشأة التعليم العالى والجامعى فى ليبيا

يعتبر التعليم العالى أحد أنواع الاستثمار البشرى الذى تسعى إليه جميع الدول لما له من أهمية استراتيجية يعول عليه لتحقيق أهداف جمة وقوية بعيدة المدى.

كانت بداية التعليم العالى والجامعى فى ليبيا تعود إلى سنة ١٩٥٥ عندما أسست جامعة ليبية ومقرها مدينة بنغازى وذلك بافتتاح كلية الآداب والتربية فى تلك المدينة ثم بعد ذلك بسنتين افتتحت كلية الاقتصاد وإلى جانب الكليتين المذكورتين أفتتحت كلية العلوم بمدينة طرابلس وفى السنوات التالية تزايد عدد الكليات فى مناطق مختلفة.

بدأ التعليم الجامعى المحلى بواحد وثلاثين طالبا وبدون طالبات ظهرت فى العام التالى إلى الوجود كلية العلوم فى مدينة طرابلس وكلية الاقتصاد والتجارة فى مدينة بنغازى وقفز عدد الطلاب إلى ٧٩ طالبا ودخلت أول طالبة جامعية كلية الآداب والتربية فى عامها الثالث.

تعاقب إنشاء الكليات الجامعية فى مدينتى بنغازى وطرابلس واستمر التعليم الجامعى فى الداخل تنظمه وتقدمه جامعة واحدة حتى جاء عام ١٩٧٣ وهو العام الذى شهد بداية عهد تعدد الجامعات أصبح للبلاد جامعتان ثم ثلاث جامعات ثم تكاثر العدد ليصل فى عام ١٩٩٦ إلى أربع عشرة جامعة وهذا عدد كبير مقارنة بما هو موجود فى البلدان المحيطة فمع الفارق الهائل فى حجم السكان فقد كان لمصر فى تلك السنة أربعة عشرة جامعة وفى الجزائر اثنتا عشرة جامعة وفى تونس سبع جامعات وفى السعودية سبع جامعات وفى الكويت جامعة واحدة.

تكاثر أعداد الطلاب بسرعة هائلة وتغيرت الظروف وتبدلت التقاليد وخصوصا المتعلقة بتقييد حرية المرأة انتهزت الفتيات الفرصة وأقبلن على التعليم بنهم شديد وبعد أن كانت نسبتهن من مجموع الطلاب لا تكاد تتجاوز ٣٪ فى العام الدراسى ١٩٦٠-

١٩٦١ نراها تصل نحو ٩٪ فى العام الدراسى ١٩٦٥ / ١٩٦٦ وإلى ١١٪ فى العام الدراسى ١٩٧٠ / ١٩٧١ ثم نجدها قد تجاوزت مع مطلع العقد التاسع ٤٠٪ إلى أن وصلت النسبة ٥٠٪ ودخلت الفتاة جميع التخصصات المعرفية.

ساعدت سياسة التعليم التى تمثلت فى جعل التعليم حقا للجميع، وقواعد قبول الطلبة فى الجامعة التى اعتمدت على المساواة بين الجنسين وتوجيه جميع الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الثانوية إلى الكليات المختلفة على ضوء معدلات النجاح فقط، إلى الارتفاع السريع فى معدلات الإناث فى التعليم الجامعى.

ويستخدم المطالبون بالمساواة بين الجنسين نسب وتوزيع الفتيات فى الكليات الجامعية كأحد أهم انجازات المرأة فى المجتمعات الحديثة.

ومن جهة أخرى استمر تزايد أعداد الكليات الجامعية التى تناثرت فى مختلف المدن والقرى كما فتح أخيرا المجال للجامعات الخاصة فتكاثرت خلال زمن قصير جدا بسرعة كبيرة جدًا بحيث وصل عدد الجامعات فى مطلع العام ٢٠٠٤ إلى ٤٢ جامعة وأن حوالى ٦١٪ من جميع طلبة الجامعات الحكومية خلال العام الدراسى ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ كانوا يدرسون فى مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية وحوالى ١٣٪ منهم يدرسون فى العلوم الأساسية وحوالى ١١٪ يدرسون فى العلوم الهندسية بينما بلغت نسبة المنخرطين فى دراسة العلوم الطبية ١٥٪ كما بلغ عدد طلاب الدراسات العليا محليا فى العام نفسه ٦٢٣٧ طالباً ووصلت نسبة الذين يدرسون فى مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية منهم حوالى ٦٪.

وبالإضافة إلى التعليم الجامعى فإن التعليم العالى يضم أيضًا المعاهد العليا المهنية والفنية وقد تطورت هى الأخرى من لا شىء فى بداية ١٩٦٩ إلى نحو ٥١ معهدا عاليا فى العام الدراسى ١٩٩٥ / ١٩٩٦ وتضم ١٦ تخصصا علميا.

ب- أسباب نشأة التعليم العالى والجامعى فى الجماهيرية

تعتبر الجماهيرية فى مقدمة الدول النامية التى أولت موضوع التعليم الجامعى والعالى أهمية كبيرة باعتباره الأداة الناجحة فى تحقيق أهداف التنمية بصورة عامة والجامعى

والعالى بصورة خاصة ومن الأسس التى استندت إليها :-

١ - أن التعليم خير أداة لرفع مستوى الفرد العربى الليبى وتنمية شخصيته المتكاملة من ناحية ولرفع مستوى المجتمع وتطويره وتمكينه من مواجهة مشكلات وتحقيق احتياجاته ومطالبه واستمراره الحضارى من ناحية أخرى.

٢- إظهار تراثنا الثقافى والحضارى وبيان دوره فى بناء الحضارة الإنسانية والعمل على جعله أساسا لتقدمنا وتطوير أساليب الحياة الجديدة لامتنا فى إطار من العصرية يتفق مع قيمنا الروحية وتقاليدنا الأصلية.

٣- اتخاذ العلم وسيلة لإعداد القوى البشرية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٤- إن العملية التعليمية تزيد وعى الإنسان العربى الليبى وفهمه للقيم الروحية والقومية وتنمى احساسه بأصالة الأمة العربية وضرورة وحدتها حتى يعتز بها ويعمل على تحقيق الوحدة بين أبنائها.

٥- إن الدين الإسلامى باعتباره عقيدة وأسلوب حياة يجب أن يكون المصدر الرئيسى الذى تستخدمه التربية فى أصولها ومقوماتها الرئيسية وبذلك تصبح التربية بكافة أنواعها وجوانبها إسلامية الروح والإطار والهدف ثورية الفكر والتطبيق والتنفيذ ومن ثم تتحقق عن طريقها مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع.

٦- اعتبار العملية التعليمية والتربوية الأداة الأساسية لتحرير إرادة الشعب العربى الليبى من الجهل والتخلف ليعى دوره فى معركة الأمة العربية لتحقيق أهدافها فى الحرية والاشتراكية والوحدة.

وانطلاقا من هذه المنطلقات السامية وتدعيما للنهضة التعليمية برزت قضية التعليم العالى والجامعى فى ليبيا فى منتصف الخمسينات باعتبار أنها قضية وطنية ملحة فرضتها الأسباب التالية :-

١- رغبة شعبية فى إيجاد مؤسسات تعليمية عالية داخل الوطن.

٢- زيادة عدد المدارس الثانوية وبالتالى زيادة عدد خريجيها الأمر الذى يترتب على

إيفادهم للدراسة الجامعية إلى الخارج تكلف الدولة وأولياء الأمور أموالا طائلة.

٣- سد احتياجات البلاد من المواطنين والمدرسين والباحثين والفنيين المؤهلين تأهيلا جامعيا وعاليا الذين يساهمون فى بناء المجتمع وتطويره.

جـ - تطور التعليم العالى والجامعى فى الجماهيرية

فى إطار ما تشهده الجماهيرية من تحولات جذرية فى شتى مناحى الحياة فقد لقى التعليم اهتماما كبيرا بتطويره وتدعيمه فقد أدركت الجماهيرية أن التقدم الذى تسعى إلى بلوغه والأهداف التى ترمى إلى تحقيقها لا يمكن أن تصل إليها بمجرد استيراد العلم والعلماء وإنما بناء صرح تعليمى يمكنها من تكوين أجيال قادرة على قيادة خطة التنمية وتحمل أعبائها فى مجالاتها المختلفة على أسس علمية سليمة وعلى حمل أمانة التقدم العلمى وخدمة أهداف المجتمع الليبى وقد ترتب على ذلك أن التعليم الجامعى والعالى فى الجماهيرية قد شهد تطورا واضحا من حيث الكم والكيف.

فقد تطور التعليم العالى والجامعى خلال العقدين الأخيرين سواء من حيث عدد مؤسساته ومن حيث عدد الكليات وأقسامها ومن حيث عدد المعاهد العليا المهنية والفنية وكذلك عدد المسجلين به ففى العام الدراسى الجامعى ١٩٧٢ / ١٩٧٣ كانت هناك جامعة واحدة تضم نحو تسع كليات فقط ويلتحق بها ٨٢٢٠ طالب وطالبة ثم تطور هذا الوضع ليصل فى العام الدراسى الجامعى ١٩٨٩ / ١٩٩٠ إلى اثنتى عشرة تضم أكثر من ٥٠ كلية تشتمل على مختلف التخصصات العلمية والأساسية وبلغ عدد المسجلين فيها نحو ٤٨ ألف طالب وطالبة وأكثر من ٢٠٠٠ عضو هيئة تدريس هذا بالإضافة إلى تسعة معاهد عليا ويلتحق بها ٢٧١٧ طالبا وطالبة و٢٥٥ عضو هيئة تدريس:

وفى العام الدراسى الجامعى ١٩٩٥ / ١٩٩٦ تطور التعليم الجامعى العالى تطورا كبيرا إلى أن بلغ عدد الجامعات ثلاثة عشرة جامعة تضم ٦٦ كلية ويدرس فيها أكثر من ١١٦ ألف طالب وطالبة أما بخصوص أعضاء هيئة التدريس فقد بلغ عددهم نحو ٥ آلاف عضو وفى العام الدراسى الجامعى ١٩٩٩ / ٢٠٠٠م شهد التعليم العالى والجامعى تطورا آخر فقد شهدت هذه الفترة إعادة تنظيم التعليم الجامعى والعالى حيث دمجت الجامعات

فى بعضها البعض وأصبح عددها سبع جامعات تضم ٥٣ كلية تضم ٢٧٠ قسما علميا وبلغ عدد الملتحقين بها نحو ٢٠٤ ألف طالب وطالبة فى حين ارتفاع عدد المعاهد العليا إلى ١٠٨ معاهد عالية ويلتحق بها نحو ١٩٤ ألف طالب وطالبة وبخصوص أعضاء هيئة التدريس فى كل من الجامعات والمعاهد العليا فقد بلغ أكثر من ٦ آلاف عضو.

وفى العام الدراسى الجامعى ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ تطور التعليم الجامعى والعالى تطورا ملحوظا إذا وصل عدد طلبة الجامعات خلال هذا العام ٢٢٢٩٧٦ طالبا وطالبة وعدد طلبة المعاهد العليا فى العام نفسه ٤٠٢٠٧ طلاب وعدد أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات والمعاهد العليا ٨٨٩٧ عضوا وبالإضافة إلى الجامعات السبع هناك ما يزيد على ١٧ جامعة أقسام موزعة على جميع أنحاء الجماهيرية.

د - أهداف التعليم العالى والجامعى

لا يختلف المشتغلون بالتربية والتعليم على مفهوم التعليم الجامعى والعالى وإنما قد يختلفون على دوره ووظائفه وأشكاله وبرامجه فالتعليم الجامعى والعالى يعتبر آخر مراحل التعليم وأعدادها درجة وتضم هذه المرحلة مجموعة من الطلبة المختارين فى قدراتهم العقلية وتحصيلهم العلمى ومثابرتهم وجهدهم فى الدراسة وقدرتهم على البحث العلمى لأن هذه المرحلة تتطلب توافر استعدادات وإمكانات خاصة فى طالب التعليم الجامعى والعالى تختلف عن الاستعدادات والإمكانات المطلوبة توافرها فى طالب التعليم العام قبل الجامعى والعالى لأن أعباء التعليم الجامعى والعالى هى أعباء ثقيلة جدا لا يقوى على النهوض بها إلا أصحاب المواهب الممتازة والدوافع الكافية للاستفادة.

ولقد مر التعليم العالى والجامعى فى الجماهيرية فى مرحلتين متميزتين هما مرحلة ما قبل الثورة الثقافية ومرحلة ما بعد الثورة الثقافية.

أ- أهداف التعليم العالى والجامعى فى المرحلة الأولى (ما قبل الثورة الثقافية).

١- إتاحة الفرص الدراسية الجامعية لأبناء الوطن ممن تسمح لهم قدراتهم ومستواهم العلمى بمواصلة الدراسة الجامعية.

٢- العمل على تزويد البلاد بالمتخصصين فى الميادين المختلفة وإعداد الكوادر الفنية

والإدارية التى تحتاج إليها البلاد.

٣- العناية بالحضارة الإسلامية والعربية ونشر تراثها.

٤- العمل على رقى الأدب والفنون وتقدم العلوم والمشاركة الايجابية فى تطور الفكر العالمى.

٥- تشجيع البحث العلمى وكان هدفا ثانويا فى تلك الفترة.

ب- الأهداف فى المرحلة الثانية (مابعد الثورة الثقافية)

بعد إعلان الثورة الثقافية والإدارية فى خطاب زوارة التاريخى الذى ألقاه قائد الثورة فى مدينة زواره (النقاط الخمس) فى١٢ ربيع الأول ١٣٣٩ الموافق ١٦ من ابريل ١٩٧٣ أصبح أمام مؤسسات التعليم العالى والجامعى منهاج عمل وجب عليهم الالتزام به.

١- تعميم الثورة الثقافية وتأجيل فلسفة ثورة الفاتح.

٢- تعميق أطروحات النظرية العالمية الثالثة ووضع الحلول العلمية والتطبيقية لها.

٣- العمل على بعث الحضارة العربية والإسلامية من جديد كى تستعيد أمتنا العربية إمكاناتها الريادية فى العالم.

٤- توفير برامج تعليمية متعددة ومتنوعة التخصص تفى باحتياجات المجتمع من الكفاءات المتخصصة فى المجالات المختلفة.

٥- القيام بالبحوث العلمية النظرية والتطبيقية التى تسهم فى رقى المجتمع.

٦- تنظيم الندوات والمؤتمرات العلمية والفكرية التى تخدم احتياجات المجتمع.

٧- الاهتمام باللغة العربية والتأكيد على استعمالها فى كافة فروع العلم والمعرفة.

ويمكن ذكر أهم أهداف التعليم العالى والجامعى فى الجماهيرية فى الأهداف التالية :-

١- تلبية احتياجات المجتمع من الكفاءات العلمية المتخصصة فى مختلف مجالات الحياة.

٢- إجراء البحوث العلمية النظرية والتطبيقية والقيام بالاختبارات والتجارب العلمية.

٣- تنظيم وإعداد الدورات التدريبية والبرامج التطبيقية فى مجال التعليم التطبيقى

المستمر.

٤- تنظيم الندوات والمؤتمرات العلمية وتوثيق الصلات والروابط العلمية والثقافية مع المؤسسات والهيئات البحثية داخل الجماهيرية وخارجها

٥- الاهتمام بالتعريب والترجمة والتأليف والنشر والتأكيد على استعمال اللغة العربية فى التدريس والبحث العلمى فى جميع فروع المعرفة والعلم.

٦- تقديم الخدمات الأستشارية والعلمية والفنية إلى مؤسسات المجتمع العربى الليبى.

٧- إعداد الكفاءات المتخصصة والمواصلة للتدريس الجامعى وللعمل فى مجالات البحث العلمى والتخطيط والدراسات المستقبلية.

هـ - شروط قبول الطلاب بالتعليم العالى والجامعى

يقبل الطلبة حاليا فى معظم الجامعات العربية على أساس معدل مجموع درجاتهم فى الدراسة الإعدادية والثانوية طبقا لتسلسل رغباتهم المبينة بالاستمارات الخاصة ويتم اختيار الطلبة المتقدمين لكل اختصاص بحسب تسلسل مجاميع درجاتهم فقط وتمتاز طريقة القبول هذه بعدة مزايا أهمها ما يلى:-

١- البساطة والسهولة التنظيمية إذ إنها لا تتطلب أكثر من إعداد استمارة تثبت فيها جميع الاختصاصات المتوافرة فى الجامعات، وما على الطلبة سوى تأثيرها بحسب تفضيله اختصاصا طبقا للشروط المعينة.

٢- لا مجال هناك للتلاعب أو ممارسة الضغوط الشخصية للقبول خلافا للضغوط نظرا لأن العملية تتم بصورة آلية بحتة.

٣- تحقيق العدالة ومبدأ تكافؤ الفرص أمام الجميع وتأمين حقهم المشروع بالانتساب إلى الجامعات وفقا لمعدلاتهم.

ومن عيوب هذه الطريقة ما يلى:-

١- القبول فى اختصاصات لا يرغبون فيها وإنما مادتهم إليها مجاميع درجاتهم الأمر الذى قد يؤدى إلى اخفاقهم فى هذه التخصصات فى ما بعد أو اجتيازهم

متطلباتها بأدنى المستوى فى أحسن الأحوال.

٢- احتكار تخصصات معينة كالطب والهندسة لذوى المعدلات العالية وحرمان التخصصات الأخرى منها، وهذه لا تقل أهمية عن الطب والهندسة فى تقنية المجتمع.

٣- اعتماد القبول على أساس الدرجات وإن كان يبدو أنه يحقق العدل وتكافؤ الفرص أمام جميع الطلبة إلا أنه فى حقيقة الأمر ليس كذلك لأن أخذ الطلبة ميسورى الحال دروسا خصوصية على يد مدرسين ذوى الخبرة والتمايز الواضح بين المدارس الإعدادية إذ إنه فى الوقت الذى تشكو بعض المدارس من نقص حاد فى كوادرها التدريسية وخاصة من القرى والأرياف والمدن الصغيرة.

و - مستويات التعليم العالى والجامعى فى ليبيا

تعد الجماهيرية من طليعة الدول النامية وبخاصة الدول الأفريقية التى أولت قضية التعليم أهمية قصوى باعتباره من أهم الوسائل التى تساعد فى تطوير المجتمع وتحقيق أهدافه، فالتعليم الجامعى والعالى هو الذى يعد ويهيئ الكفاءات التى تحتاجها عملية التنمية ويحتاجها سوق العمل.

ويتضمن هذا النوع من التعليم ثلاث مستويات

- المستوى الأول- ويندرج تحت هذا المستوى

أ) المعاهد العليا لإعداد المعلمين والمعلمات مدة الدراسة فيها أربع سنوات تمنح خريجها دبلوما مهنيا عاليا.

ب) المراكز المهنية المتخصصة.

جـ) مراكز إعداد المدربين

د) مراكز المهن الشاملة

ومدة الدراسة فى هذه المراكز ثلاث سنوات تمنح خريجيها دبلوما فنيا عاليا.

ويلتحق بهذه المراكز والمعاهد الطلبة والطالبات الحاصلون على شهادة إتمام المرحلة الثانوية والتعليم المتوسط.

-المستوى الثانى- يندرج تحت هذا المستوى جميع الكليات للعلوم التطبيقية والعلوم الإنسانية وتمنح خريجيها شهادة البكالوريوس، الليسانس ويلتحق بكليات هذا المستوى الطلبة والطالبات الحاصلون على شهادة إتمام المرحلة الثانوية (التعليم المتوسط)

-المستوى الثالث

وهو الحصول على شهادة عليا تعقب التعليم الجامعي والعالى ويتحصل الطلبة فى الدراسات العليا على ثلاثة انواع من الشهادات هى:-

- الدبلوم -العالية الماجستير- الدقيقة الدكتوراة.

الفصل السابع

الاتجاهات الحديثة للتعليم الجامعي

مقدمة

أولا - التعليم الجامعى فى انجلترا

أ) نشأة ومدخل تاريخى للتعليم الجامعى فى انجلترا

ب) فلسفة وأهداف التعليم الجامعى فى انجلترا.

١- فلسفة التعليم الجامعى فى انجلترا

٢- أهداف التعليم الجامعى فى انجلترا

ج) شروط القبول وتنظيم التعليم العالى والجامعى فى انجلترا

د) سياسة التعليم الجامعى فى انجلترا

هـ) تمويل التعليم الجامعى وإدارته

ز) نظم تقويم الطلاب

ح) إعداد وتدريب عضو هيئة التدريس بالجامعات

ثانيا - التعليم العالى والجامعى فى اليابان

أ) نشأة وتطور التعليم العالى والجامعى فى اليابان

ب) سياسة التعليم الجامعى فى اليابان

ج) إدارة التعليم الجامعى وتمويله

د) البرامج والمقررات الدراسية

هـ) نظم تقويم الطلاب

ح) إعداد وتدريب أعضاء هيئة التدريس بالجامعات

مقدمة :

يعتبر التعليم الجامعى العالى أعلى مراحل السلم التعليمى التخصصى فى النظام التعليمى الجديد وهو يلبى احتياجات التنمية الشاملة وسوق العمل من الكفاءات المؤهلة والمتخصصة وللتعليم الجامعى أهميته الخاصة والمؤثرة فى المجتمع الذى يعيش فيه يساعد على الارتقاء به ويعمل على تطويره والنهوض به كما يتأثر التعليم الجامعى والعالى بدوره بأحوال المجتمع الذى يوجد فيه ومن هنا فإن دور الجامعات فى النهوض بمجتمعاتها يتأثر بواقع تلك المجتمعات وظروفها والجامعات فى الدول المتقدمة أكثر قدرة على النهوض بمجتمعاتها من الدول النامية والمتخلفة ذلك لأن الأولى تنطلق من واقع متقدم زاخر بعوامل التقدم، بينما نجد الثانية تتحرك من واقع مختلف مقومات التطور فيه محدودة فضلا عن الفجوة بين الواقع والأمل الذى نتطلع إليه وتحرص المجتمعات المختلفة على تحسين جودة التعليم، وزيادة الاعتمادات المالية المخصصة للإنفاق عليه وتطوير مناهجه وأساليب تدريسه وتدعيم ربطه بآليات السوق الأمر الذى دفع بالجامعات إلى تضمين أولوياتها الاهتمام بجودة العملية التعليمية ورفع كفاءتها لتلبية احتياجات طلابها من ناحية والاستجابه لمتطلبات السوق وآليات المنافسة من جهة أخرى لذا تبنت العديد من الجامعات الأمريكية والإنجليزية واليابانية وغيرها فلسفة الجودة الشاملة باعتبار أن التعليم يوجد فى بيئة تنافسية عالية وعلى النظم التعليمية مواجهة التحديات للتمكن من المنافسة فى الاقتصاد العالمى بتعليم الطلاب مهارة جديدة لدعم ثورة الجودة وثقل المجتمع لمطالب الجودة وتحمل مسئولياتها لتحسين معايير الأداء وخدمات الجودة، وتزايدت الدعوة منذ ثمانينات القرن العشرين إلى تعميق مبدأ المساءلة والمحاسبية للتحكم فى المخرجات التعليمية للجامعات والاتجاه نحو مركزية نظم التقييم وربط التقويم والاعتماد بمعايير قومية لزيادة فاعلية الجامعات وتحسين جودة التعليم والتدريس والبحث العلمى للجامعات للوصول إلى العالمية واتجهت العديد من الجامعات بالدول المتقدمة إلى تنفيذ نظام الإرشاد الذاتى والتقويم الذاتى وبدأت محاولة اختيارية من قبل الجامعات لتقديم الأنشطة التدريسية والبحثية لتحسين مستويات التدريس والبحث وتحقيق أهدافها وواجباتها تجاه المجتمع.

أولا - التعليم الجامعى فى إنجلترا

تعتبر بريطانيا إحدى الدول الصناعية الكبرى وهى دولة ديمقراطية ورغم وجود عدد من الوزارات المركزية فى العاصمة لندن إلا أن السلطات المحلية المنتخبة تعد مسئولة عن تسيير دفة الأمور فى كل مقاطعة من المقاطعات التى تضمها أقاليم الجزر البريطانية الثلاثةوهى إنجلترا وإسكتلندا وويلز باستثناء بعض الأمور ذات السيادة القومية كالدفاع، والسلطات المحلية منتخبة ينتخبها سكان كل مقاطعة انتخابا مباشراً ومن ثم فإن السلطات تعتبر مسئولة مباشرة أمام الشعب.

أ) نشأة ومدخل تاريخى للتعليم الجامعى فى إنجلترا

بدأت حركة التعليم العالى فى إنجلترا عام ١١٦٧ عندما قامت جالية المعلمين فى إكسفورد بإنشاء جامعة، وبعد أربعين عاما منذ ذلك التاريخ قامت جامعة ثانية فى كمبردج، وكانت تلك الجامعتان تتمتعان بقدر من الاستقلال وإن إحتفظتا بطابع التعليم الدينى، وقبل القرن التاسع عشر تخصصت الجامعة الأولى فى الأدب والفنون فى حين تخصصت الجامعة الثانية فى تعليم الرياضيات والعلوم بوجه خاص. وهكذا ظلت الجامعتان تؤديان رسالتيهما فى إنجلترا وويلز حتى أوائل القرن التاسع عشر وتوالى بعد ذلك إنشاء الجامعات حتى بلغ عددها الآن خمسة وأربعين جامعة بما فيها الجامعة المفتوحة.

والتعليم الجامعى فى إنجلترا محكوم بالتقاليد التى سارت عليها جامعتا أكسفورد وكمبردج وركزتا على التعليم م أكثر من التركيز على البحث، واهتمت هاتان الجامعتان بالتعليم الذى ينمى الصفات السياسية والاجتماعية والخلقية التى تناسب الطبقة الحاكمة فى إنجلترا وظل هذا الوضع لفترة طويلة حتى بداية التسعينات، ومازالت أثاره باقية حتى الأن، بيد أن الجامعات الحديثة التى تم إنشاؤها فى الفترة من ١٩٦١ إلى ١٩٦٧ والتى أنشأتها الدولة لمواكبة الإقبال الشديد على التعليم الجامعى من جهة وإستجابة لاتجاه الشباب فى البقاء لفترة دراسية أطول أخذت تفرض نفسها مع التغير الاجتماعى الأساسى الذى يستند إلى مبدأ الكفاءة والجدارة بدلا من مبدأ نبل الميلاد الذى كان يحكم التعليم البريطانى بصفة عامة.

ب) فلسفة وأهداف التعليم الجامعى فى إنجلترا

١- فلسفة التعليم الجامعى فى إنجلترا

نظراً للطبيعة اللامركزية لنظام التعليم عامة ونظام التعليم الجامعى والعالى فى إنجلترا خاصة، والتقاليد الطويلة المستقرة بعدم تدخل الحكومة المركزية فى معظم الجوانب المتعلقة بالتعليم فإن البيانات الحكومية بشأن غايات وأهداف النظام التعليمى تكون نادرة جداً، ومع ذلك يمكن التوصل إلى صورة تقريبية لأهداف التعليم الجامعى والعالى فى إنجلترا، حيث أنه ينظر إلى التعليم الجامعى على أن له دور وأربعة أبعاد هى:-

- تنمية المعرفة

تطبيق المعرفة فى مشكلات معاصرة

إعداد قوى بشرية عالية المهارة

ترقية الكبار فى مجالات العلوم والتكنولوجيا وإدارة الأعمال

٢- أهداف التعليم الجامعى فى إنجلترا

إن أهداف التعليم الجامعى والعالى فى إنجلترا شأنها شأن الأهداف فى مختلف المجتمعات، أن تلك الأهداف تنبع من فلسفة هذه المجتمعات وأيديولوجيتها ونظريتها التربوية، وتجسد تطلعاتها وتستهدف خلق المواطن المتشرب لقيم المجتمع ومثله

وتتمثل أهداف التعليم الجامعى والعالى بإنجلترا فيما يلى:-

- العمل على تكوين العقلية الثقافية والفكرية فى المجتمع تكوينا يلائم فلسفة المجتمع الرأسمالى وقيمه ومثله.

- المساهمة الفعالة فى ترقية الملكات العقلية العامة، فليس هدف التعليم الجامعى والعالى تخريج اخصائيين أو مهنيين فحسب، بل أن هدفه الأسمى تكوين مواطنيين مثقفين قادرين على الإبداع والخلق.

- العمل على إثراء المعارف الإنسانية وتقدمها ومحاولة البحث عن الحقيقة واكتشاف نظريات علمية جديدة، تساهم فى حل مشكلات المجتمعات الإنسانية وتصنيف شيئا مبتكراً إلى المعارف الإنسانية.

- الإهتمام بالأبحاث العلمية وتطويرها وإيجاد الطرق العلمية لتطبيق النظريات العلمية كى تساهم فى حل مشكلات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، وبذلك يكون العلم فى خدمة المجتمع، بإعتبار أن البحث العلمى من أهم وظائف الجامعات ومعاهد التعليم العالى

- العمل على إقامة المجتمع الواعى المستنير المترابط لأجيال بأواصر لا تنفصم عراها من تراث ثقافى وحضارى، وذلك بالمحافظة على التراث ونقل أسس الحضارة والقواعد الأساسية لخلق المواطن الصالح وفق المنظور الرأسمالى للإجيال القادمة.

- تعليم المهارات المناسبة للقيام بدور فى التنظيم العام للعمل، فليس من المعقول أن يتفرغ الإنسان للدراسة مدة ثلاث سنوات أو أكثر ولا يهدف الحصول على أجر.

ج) شروط القبول وتنظيم التعليم الجامعى والعالى فى إنجلترا

تتطلب الدراسة بالجامعات حصول الطالب على شهادة إتمام الدراسة الثانوية (المستوى المتقدم Level.......A) ويتوقف القبول على درجات الطالب وعدد الأماكن المتاحة وتشترط بعض الجامعات إجتياز مقابلات شخصية.

ويسير تنظيم الجامعات على أساس الأقسام العلمية التى تتمتع باستقلال أكاديمى وإدارى ومالى .

وتستغرق الدراسة بالجامعات ثلاث سنوات للطلاب المتفرغين وتمتد لأكثر من ثلاث سنوات فى بعض التخصصات المهنية مثل الطب والعمارة وتمتد السنة الدراسية الكاملة من سبتمبر إلى يونيو، وهى مقسمة إلى ثلاث فصول دراسية وهى كالتالى (الشتاء- الربيع- الصيف).

د) سياسة التعليم الجامعى فى إنجلترا

منذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينات فى القرن العشرين اهتمت إنجلترا بالإصلاح التعليمى الشامل الذى تمثل فى صدور قانون الإصلاح التعليمى عام ١٩٨٨ نظرا لوجود العديد من القضايا والمشكلات التى يعانى منها النظام التعليمى مثل الامتحانات العامة فى المرحلة الثانوية ومدى تأثر التعليم بها، وانخفاض جودة التعليم وكفاءته ونقص

التجهيزات التى تتناسب وعصر المعلومات.

وتتحدد الخطوط العامة للسياسة التعليمية فيما يلى :-

- التوسع فى التعليم الجامعى وتوفيره لكل من يملك الاستعدادات والمواهب والقدرات التى تمكنه من الالتحاق به.

- الاهتمام بإجراء البحوث التطبيقية التى تسهم فى تنمية المجتمع ورفع كفاءته الاقتصادية.

استحداث نظام جديد لتمويل الجامعات وتعيين أعضاء هيئة التدريس وتنظيم منح الدرجات العلمية ووضع ضوابط للحرية الأكاديمية.

هـ) تمويل التعليم الجامعى وإدارته

إن التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعى بصفة خاصة هو خدمة قومية تدار محليا إذ أن هناك سكرتير دولة- وزير- مسئول عن التعليم، وهناك عدة أقسام للتعليم فى بريطانيا كل منها مسئول عن التعليم فى إقليم من الأقاليم.

وأن لكل من إنجلترا وويلز قسما أو مكتبا للتعليم يتولى الإشراف على التعليم العالى غير الجامعى بينما يشرف على التعليم الجامعى فى بريطانيا العظمى كلها قسم التربية والعلوم من خلال لجنة المنح الجامعية ويعنى هذا أن التعليم فى بريطانيا خدمة قومية تدار محليا، أى أن اللامركزية تعد سمة هامة من سمات النظام التعليمى البريطانى.

ويتمثل دور قسم التربية والعلوم فى وضع سياسات تعليمية قومية وتقوم السلطات المحلية بدور رئيسى بالنسبة للعملية التعليمية فى الأقاليم ولكل سلطة محلية مسئولياتها التعليمية، إذ أنها تقوم بتعيين لجنة التعليم مهمتها تنفيذ السياسة التعليمية المحلية، وعادة ما يكون نصف عدد أعضاء لجنة التعليم منتخبين والنصف الآخر يختار على أساس الخبرة والتخصص وتتلقى السلطات المحلية دعما ماليا من الحكومة المركزية يصل إلى حوالى ٦٠٪ من ميزانية التعليم من خلال ما يسمى (Ratesupport Crant) وهى دعم إلى السلطات المحلية من الحكومة المركزية، كإسهام من الدولة فى الخدمات التى تقدمها المحليات بما فيها التعليم ومن ثم يتضح أن التعليم يدار لا مركزيا حيث

تعتبر السلطات التعليمية المحلية مسئولة عن إدارة التعليم وهى بدورها تفرض معظم اختصاصاتها للمؤسسات التعليمية التى تقع فى دائرتها.

ويتم تمويل التعليم الجامعى فى إنجلترا فإنه على الرغم من أن الجامعات البريطانية مستقلة من النواحى العلمية والأكاديمية، إلا أنها تخضع لتوجيه الحكومة عن طريق الإعانات التى تمنحها لها لجنة المنح الجامعية التى تخطط لمخصصاتها المالية للجامعات لمدة خمس سنوات وأن حوالى ٨٠٪ من ميزانية الجامعات تأتى من خلالها أما باقى الميزانية فتأتى من المصروفات والتبرعات والإيرادات والمصادر الأخرى.

وتخضع الجامعات لزيارة اللجنة المالية أو المراقب المالى وهو مسئول حكومى ليس له التدخل فى المسائل المرتبطة بالسياسة الأكاديمية ولكن يتلخص عمله فى كيفية إنفاق الأموال التى تخصصها لجنة المنح الجامعية للجامعات.

وبصدور قانون الإصلاح التعليمى فى بريطانيا فى ٢٩ / ٧ / ١٩٨٨م والذى يعتبر نقطة تحول هائلة فى تاريخ التعليم البريطانى، تم إلغاء لجنة المنح الجامعية وحل محلها مجلس يعرف بمجلس تمويل الجامعة، أو مجلس التمويل الجامعى.

وتتلخص مسئوليته فى التصرف فى الأموال التى يخصصها له وزير التربية والعلوم لتمويل الأنشطة المختلفة بما فيها التدريس والبحث العلمى والأنشطة الأخرى التى يراها المجلس مناسبة، كما يقوم بتقديم النصح والمشورة لوزير التربية والعلوم فيما يتعلق بالتمويل والأنشطة التى يجب تمويلها، وهكذا أصبح تمويل الجامعة مركزيا بدرجة كبيرة وأصبح لوزير التربية والعلوم اليد الطولى فى ذلك.

و - البرامج والمقررات الدراسية

توفر الجامعات مدى واسعاً من المقررات الاختيارية والمقررات التى ترتبط بتخصصات متنوعة لإتاحة الفرص أمام طلابها للحصول على درجة علمية إما فى تخصص رئيسى أو تخصص رئيسى وأخر فرعى مرتبطين معاً.

وتتكون جميع برامج الدرجات الجامعية الأولى من مديولات ويوجد فى جامعة ليفربول على سبيل المثال المقررات التالية:-

دراسات متقدمة فى السنوات المبكرة- تاريخ- دراسات أمريكية- الإنسان والعلوم البيولوجية- بيولوجى- علوم السلوك الإنسانى- إدارة الأعمال والمعلومات- التسويق- رياضيات- لغات أجنبية حديثة- تكنولوجيا- إدارة الحضانة- دراسات تربوية- إدارة البيئة- إدارة المعرفة.

ز- نظم تقويم الطلاب

نظراً لأن نظام تقويم الطلاب بجامعات إنجلترا يهدف إلى الحكم على مدى التقدم والنمو فى جميع جوانب شخصيات الطلاب (عقليا ونفسيا ووجدانيا واجتماعيا) لذا فإن أساليب تقويم الطلاب تتنوع بصورة يمكن معها الإلمام بشخصية الطالب من جميع جوانبها وإصدار حكم يتسم بالشمول والاستمرارية، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تتنوع أساليب تقويم الطلاب تمشيا مع التنوع القائم فى طرق التدريس إذ أن طرق التدريس بجامعات إنجلترا كثيرة ومتنوعة وذلك حتى تكون متمشية مع اهتمامات وميول وقدرات الطلاب.

ففى جامعة درهام **University of Durham** يتم تقويم الطلاب بواسطة أساليب مختلفة ومتنوعة تمشيا مع التنوع القائم فى طرق التدريس. ومن تلك الأساليب التى يستخدمها الأساتذة مع طلابهم. تكليف الطلاب بكتابة مقالات تعبر عن مدى فهمهم للموضوعات التى يدرسوها ويعبر عن حالة الطلاب بعلامتى ناجح - راسب.

أما فى جامعة أكسفورد **Oxford** فيتم تقويم الطلاب عن طريق أساليب عديدة لعل من أهمها عقد امتحان تحريرى وتقديم مقالة أو بحث كذلك يكون على كل طالب أن يجتاز اختباراً شفهياً حيث تتم مناقشته أمام لجنة من الأساتذة. أما فى الامتحان التحريرى الذى سبق له أداؤه أو فى البحث الذى قدمه أو فى الاثنين معاً.

ومن الأساليب التى تستخدم فى تقويم الطلاب بجامعات إنجلترا أيضا عقد امتحان تحريرى لمدة ثلاث ساعات ويعرف الطالب الموضوعات التى يشتمل عليها كل فصل من الكتاب المقرر وقد تسمح بعض الأشكال الأقل تقليدية للطالب باصطحاب الكتب معه أو زيارة المكتبة وقضاء معظم النهار فى جمع المعلومات عن أسئلة معينة، ثم الإجابة عنها

بطريقة هادئة متأنية نسبياً ومن الأشياء التقليدية الأخرى اختيار المقال الذى يجيب فيه الطالب عن سؤال واحد تغطى أربعة موضوعات أو أكثر يختار منها واحدا أو يكتب عنه مقالا فى جلسة الامتحان الواحد، والمعتاد أن تغطى هذه الموضوعات جوانب عامة قد يكون اتصالها ضعيفا أو وثيقا بالمقررالذى يدرسه، ويقوم بتصحيح هذه الموضوعات واضعوا الاختبارات أنفسهم أو ممتحنون خارجيون وتفضل نسبة كبيرة من الطلاب هذا النوع من الاختبارات فهم يعتقدون أنها تعطى وقتا كافيا لمعالجة الموضوعات كما تعطى فكرة عن المعلومات العامة للطالب. وتغطى جزءاً كبيراً من المنهج الدراسى وتشجع على الاطلاع الخارجى ومن بين أنواع الاختبارات التحريرية أسئلة الاختيار من متعدد وهناك الاختبارات الشفهية التى تعطى فى صورة أسئلة للطلاب، أو يرجع فيها إلى أعمالهم التحريرية أثناء سير المقرر الدراسى مثل البحوث أو المشروعات أما فى المواد العلمية فتستخدم الاختبارات العملية التى يؤديها الطالب فى المعمل.

ويرجع تنوع أساليب تقويم الطلاب فى الجامعات الإنجليزية إلى التنوع الكبير فى طرق التدريس حيث تشمل طرق التدريس على المحاضرات والمناقشات واشتراك مجموعات صغيرة من الطلاب فى أنشطة تربوية متنوعة، ومن ثم فإن أساليب تقويم الطلاب تتمثل فى الاختبارات الشفوية والعلمية والاستقصاءات والواجبات المنزلية والمشروعات، إن هذا التنوع فى طرق التدريس وأساليب التقويم يؤدى إلى تحقيق أهداف العملية التعليمية. حيث لا تعتمد المحاضرات على طريقة الإلقاء فقط، ولكن غالبا ما تنتهى كل محاضرة بمناقشة لأهم ما جاء بها ويتم تشجيع الطلاب على المشاركة فى تلك المناقشات.

ومن الأساليب الفعالة التى تستخدمها الجامعات بإنجلترا فى تقويمها التقديم العلمى لطلابها، السماح لهم بتقويم أدائهم فى مهام مختلفة تقويما ذاتيا، وقد تم الاعتماد على نتائج تقويمهم هذا فى تطوير برامج الدراسة وطرق التدريس بالجامعة وفى جامعة سوانسى **Swansea university** يستخدم أسلوب التقويم الذاتى للحكم على التقدم العلمى للطلاب، حيث أن أسلوب التقويم الذاتى للطلاب يعتبر أكثر فاعلية من الأساليب الأخرى التى تتبع فى تقويم الطلاب، ويقوم هذا الأسلوب أساسا على إجراء

مناقشات وحوار بين الطلاب وأساتذتهم وقد أدى استخدام هذا الأسلوب إلى مساعدة الطلاب على فهم القضايا المختلفة بصورة أفضل.

وذلك بعكس الطلاب الذين تم تقويمهم بأساليب أخرى وتبرز أهمية أسلوب التقديم الذاتى للطلاب فى أن الحوار بين الطلاب والأساتذة سوف تكون له نتائج إيجابية على السلوك الاجتماعى للطلاب داخل وخارج الجامعة ولقد أوضح الطلاب أن هذا الأسلوب لا تنحصر أهميته فى مساعدتهم فى أثناء دراستهم فى الجامعة فحسب، ولكن أهميته تمتد لتساعدهم على تطوير أعمالهم فى المستقبل.

ح - إعداد وتدريب عضو هيئة التدريس بالجامعات

تضع الجامعات الإنجليزية النظم والمعايير التى يتم على أساسها اختيار وتعيين أعضاء هيئة التدريس بكلياتها، وفقا لسياستها التعليمية التى يشارك فى وضعها أساتذتها المنوط بهم تنفيذها، وقد تختلف تلك النظم الخاصة بالاختيار والتعيين من جامعة لأخرى، وبالرغم من أنه ليس للجامعات قدر كبير من الحرية فى تحديد رواتب وشروط عمل أعضاء الهيئة الأكاديمية إلا أن كل جامعة هى التى تقوم بتعيين معلمها، تقوم بعض الجامعات الإنجليزية فى حالة ما إذا منح عضو من أعضاء هيئة التدريس تأكيد للتعيين عقب فترة اختبار فإن الجامعة تكون قد اقتنعت من حيث عمره ومنصبه وخبرته والفرص التى منحت له، كما أن الجامعات الإنجليزية تحرص على إعداد وتدريب أعضاء هيئة التدريس بها، حيث يكون ذلك هو المحك الذى يتم تأكيد تعيينهم بالجامعات على أساسه إذ تقوم بعض الجامعات الإنجليزية فى حالة ما إذا منح عضو من أعضاء هيئة التدريس تأكيد للتعيين عقب فترة اختبار، فإن الجامعة تكون قد اقتنعت به من حيث عمره ومنصبه وخبرته والفرص التى منحت له وذلك من خلال اشتراك العضو بصورة مقنعة فى تدريس مقررات محددة وقيامه بالعمل الإشرافى والتعليمى الذى أوكل إليه.

أن يكون قد قام بواجبات الامتحان وكل الواجبات الإدارية التى طلبت منه.

- المتابعة المستمرة من رئيس القسم لمعرفة مدى تقدم عضو هيئة التدريس فى نهاية كل عام وفى نهاية العام الثانى يعد رئيس القسم تقريرا مكتوبا للعرض على لجنة الأساتذة

فإذا لم توص اللجنة بإعادة تعيينه فيخطر العضو بذلك وقد تعطى فرصة لعلاج أوجه القصور أو لإيجاد منصب آخر وقد يتم مد فترة الاختبار لعام رابع نهائى دون التزام من جانب الجامعة يمنح تأكيداً للتعيين.

وتتم عملية إعداد وتدريب أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الإنجليزية وتنميتهم مهنيا من خلال وحدات مستقلة داخل كل جامعة تعمل لهذا الغرض مثل وحدة التنمية والتدريب بجامعة ساوثها مبثون وتقوم هذه المراكز بتقديم خدمات متنوعة لمساعدة ودعم أعضاء هيئة التدريس ومن تلك الخدمات:

- التشاور مع اعضاء هيئة التدريس.
- إدارة السيمنارات ودروس العمل.
- تقديم المساعدات والموارد والمصادر التعليمية لإتاحة فرص متساوية للجميع.
- إصدار نشرات خاصة تتضمن الإعلان عن البرامج والأنشطة المختلفة ويتم من خلالها الإعلان عن كيفية الالتحاق بالبرامج المختلفة التى تقدم مجانا لجميع أعضاء هيئة التدريس.

وتعتبر عملية الإعداد والتدريب والتنمية المهنية من أهم العمليات التى تتم فى جامعات انجلترا باعتبار أن أعضاء هيئة التدريس هم المكون الرئيسى لها وتقوم فلسفة التنمية المهنية على إدراك أن الدفع بعملية الأداء الفردى والرضا الوظيفى سوف يحسن من نوعية أو جودة أداء الجامعة وذلك باعتبار أن الموارد فى الجامعة يتم استخدامها بكفاءة وفعالية ومحاسبية وأن أعضاء هيئة التدريس ينبغى أن يحصلوا على أقصى رضا وظيفى فى عملهم.

وتتعدد أساليب الإعداد والتدريب والتنمية المهنية فى جامعات انجلترا وتتنوع حسب ظروف كل جامعة ومن تلك الأساليب ما يلى:-

- المحاضرات.
- المناقشة.
- الأجهزة السمعية والبصرية.

- التدريب العملى.

- المطبوعات.

- مساهمة المشاركين حيث يقومون بانفسهم بتقديم الحاجة والتدريب وتحليلها والغرامة المالية حيث تعترض على المشاركين عند عدم حضورهم إذا كانوا مسجلين فى دورة أو برنامج ما وتقدر هذه الغرامة بمبلغ ٤٠ جنيه استرلينى عن البرامج الداخلية أما البرامج الخارجية فتقدر غرامتها بحسب تكلفة البرنامج التدريبى.

ثانيا- التعليم العالى والجامعى فى اليابان

تتبع اليابان النظام البرلمانى طبقا لدستور ١٩٤٧ وعلى رأس الدولة الامبراطور الذى يعتبر رمز الدولة ووحدة الشعوب وهناك فى السلطة التنفيذية مجلس الوزراء يرأسه رئيس الوزراء ويضم وزراء تنفيذيين كما أن اليابان تقوم على التعددية الحزبية فهناك الحزب الليبرالى الديمقراطى والحزب الاشتراكى وبعض الأحزاب الصغيرة والاقتصاد اليابانى أكثر نظم الاقتصاد تقدما فى آسيا واليابان أول دولة صناعية أسيوية.

أ- نشأة وتطور التعليم العالى والجامعى فى اليابان

ترجع جذور النظام التعليمى عامة والتعليم العالى والجامعى خاصة فى اليابان إلى عصر الامبراطور ميجى الذى تولى الحكم عام ١٨٦٨م ليبدأ اليابان عصرا جديدا إذ بدأ يبنى اليابان الحديثة بعد أن نزحت البلاد حوالى ثلاثمائة عام تحت حكم الاقطاع وقد أدرك الامبراطور ميجى أهمية التعليم فى بناء الدولة الحديثة ومن ثم بنى نظاما جديدا للتعليم بموجب قانون صدر عام ١٨٧٢ متبنيا خطة طموحة للتوسع فى التعليم فتم بناء ثمانى جامعات مع إتاحة فرص التعليم أمام اليابانيين واختيار وتعهد الكفاءات والقائمين برعاية أكبر ولم يكتف ميجى بذلك بل أنه استقدم خبراء أجانب إلى بلاده وأرسل البعثات العلمية إلى الخارج وكان هذا كله الأساس لنهضة اليابان فى العصر الحديث.

ولقد كان لليابان عند بداية الحرب العالمية نظام تعليم جامعى يضاهى فى مداه النظام المتبع فى الدول الأوربية الكبرى وكان الدور الرئيسى لجامعتها هو تدريب صفوة القيادة للحكومة والأعمال والمجتمع بصفة عامة ثم لإدارة البحوث لخدمة الاحتياجات القومية

وكانت الموضوعات والمواد الفنية والعلمية تحظى بأهمية بالغة.

وبعد الحرب العالمية الثانية أدخلت سلطات الاحتلال اصلاحا رئيسيا فى نظام التعليم العالى تضمن فيما تضمن من أمور أخرى جعل الجامعة مجرد خطوة واحدة مباشرة فوق المدارس الثانوية الأعلى أى فتح التعليم الجامعى أمام خريجى الثانوية الأعلى بشكل أوسع وبأسلوب ديمقراطى كما أدخلت هذه السلطات مفهوم كلية الراشدين وظهر إلى الوجود بعد الاحتلال العديد من المؤسسات الأخرى بعد المرحلة الثانوية.

ولقد اهتم القانون الاساسى للتعليم الذى صدر عام ١٩٤٧ بإنشاء كليات صغرى وجامعات وكليات للتعليم الفنى وكان من نتائج ذلك الاهتمام بالتعليم غير النظامى وتبنى سياسة التعليم المستمر ومن أمثلة ذلك فتح أبواب التعليم بالمراسلة ليشمل التعليم المتوسط والثانوى والعالى خدمة للعاملين الذين يستغرق عملهم وقتهم كله.

ثم شهدت فترة الستينات نموا وتنمية اقتصادية وتعليمية أيضا حيث حدث تقدم كبير فى صناعة الصلب بشكل جعل اليابان تتفوق على دول أوروبية عديدة وكان ذلك دعما للاقتصاد اليابانى وكانت الثورات الطلابية عام ١٩٦٨م احتجاجا على عدم ايجاد حلول مشكلات التعليم العالى وعدم الرضا عن التعليم بعامة مما دفع المسئولين إلى البحث عن طرق لتطوير التعليم ولذلك فقد طولب مجلس التعليم المركزى بوضع أسس للتوسع الشامل فى التعليم وتحسين التعليم لمقابلة التطور التكنولوجى الهائل وتعقد الحياة الاجتماعية التى لم يعد النظام التعليمى القائم قادرا على مقابلتها وقد أدى ذلك إلى إعادة النظر فى إدارة التعليم وتنظيمه وتمويله ودخول هيئات خاصة ميدان التعليم العالى مما أدى إلى تأسيس ١٣ جامعة خاصة و ٢٠٠ كلية تقدم دراسة مدتها عامان دون أى دعم حكومى معتمدة على ما يدفعه الطلاب من مصروفات وإن أدى ذلك إلى عدم الاهتمام بالبحث العلمى بالمقارنة بالجامعات الحكومية وخلال السبعينات وما بعدها بدأت المساعدات المالية تغطى ثلث ميزانية هذه الجامعات مما ساعد على رفع مستواها.

وخريجو الجامعات فى اليابان يتمتعون طيلة حياتهم بميزة لا يتمتع بها من لا يحمل درجة جامعية والشهادة الدراسية وليست الموهبة الفردية هى التى تحدد أول وظيفة لدى

الشركات الأعلى مكانة وتظل هذه الشهادة موضع اعتبار رئيسى عند أى تقدم فمن النادر فى تلك الشركات أن يحرز خريج غير جامعى تقدما على خريج جامعى ومع وجود فرصة ضئيلة للعودة على التعليم الرسمى فليس أمام الطالب إلا أن يعتمد على الأداء الجيد فى المدرسة أولا ليدخل مدرسة ثانوية مرموقة ثم جامعة ذات خطوة والجامعة التى يتخرج منها الطالب فى اليابان هى التى تحدد توقعات وإمكانات أفضل الوظائف والمهن وأنماط المهن لخريجى مختلف الجامعات معروفة على نطاق واسع والمعاهد والمؤسسات التعليمية تصنف بطريقة غير رسمية طبقا لنجاح خريجيها فى الحصول على وظيفة لها مكانتها المرموقة وإن الحصول على مكانة عالية سواء فى الحكومة أو فى شركة كبيرة أمر بالغ الصعوبة ما لم يكن المرء قد تخرج من جامعة من جامعات القمة.

ب -سياسة التعليم الجامعى فى اليابان

بعد الحرب العالمية الثانية دخلت اليابان مرحلة جديدة تختلف اختلافا جذريا عما كان عليه الأمر من قبل وتحددت الخطوط العامة لسياسة التعليم الجامعى والعالى فى :-

- الاتجاه نحو ديمقراطية التعليم حيث أصبح التعليم حقا لكل مواطن.
- الاتجاه نحو مشاركة التعليم فى بناء المجتمع اليابانى وإتاحة فرصة الحراك الاجتماعى.
- الاتجاه نحو التخفيف من حدة المركزية فى إدارة التعليم عامة والتعليم الجامعى والعالى خاصة وإعطاء الفرصة للمحليات للقيام بدور فعال فى إدارة التعليم.
- التزايد الواضح فى الانفاق على التعليم ففى عام ١٩٧٥ بلغت ميزانية التعليم عامة حوالى ١٢,١٪ من الميزانية القومية ٢٦,٢٪ من الميزانية المحلية وهذه المخصصات فى جملتها بلغت ٤,٦٪ من الميزانية العامة للدولة.

وللتعليم العالى أثر كبير فى تحقيق التفوق اليابانى، إذ يقول توشيوشيشيدو رئيس أحد مراكز الأبحاث فى اليابان، أن هذا التعليم قد يسر لليابانيين عملية نقل التكنولوجيا بسبب سعة انتشاره وبلوغه مستوى رفيعا من جهة ولقيام اليابان بإرسال البعثات الدراسية للخارج واستضافة الاختصاصيين لاختيار التكنولوجيا المناسبة من جهة أخرى التى تعد من بين العوامل التى حققت التفوق اليابانى.

ح - إدارة التعليم الجامعى وتمويله

قد استمرت اليابان تأخذ بالنظام المركزى حتى صدر أول قانون للتعليم عام ١٩٤٨ وبمقتضاه أنشئت هيئات للإدارة المحلية للتعليم، وتتمثل إدارة التعليم على المستوى المركزى فى وزارة التعليم والعلوم والثقافة والتى يأتى التعليم ضمن مسئولياتها المتعددة أما على المستوى المحلى فنجد مجلسا للتعليم يرأسه مشرف أو مدير التعليم وهذا المشرف على التعليم بالمقاطعة يعين من قبل الحكومة وهناك إدارة للجامعات والكليات الصغرى وفى البلديات أيضا هناك مجلس للتعليم يرأسه مشرف أو مدير يعين هو الآخر كما توجد إدارة لجامعات البلدية وكلياتها الصغرى.

وإن إدارة التعليم الجامعى والعالى تحت إشراف وزارة التعليم فمن سلطة الوزارة الموافقة على إنشاء جميع المؤسسات التعليمية الخاصة منها والعامة على حد سواء كما أن لها حق الإشراف المباشر على ميزانيات الجامعات والكليات القومية وكليات الراشدين وأى معاهد بحثية مرتبطة بها تقدم الوزارة العون المالى للمؤسسات الخاصة ومؤسسات المقاطعات وتشترط الحد الأدنى للمستويات الجامعية بالنسبة للمناهج الدراسية وعدد مؤهلات المديرين وحجم المبانى والملاعب كما توفر وسائل البحث وتدعم تكاليف سفر الطلاب المتفوقين للخارج فى بعثات لاستكمال دراستهم وفى حين تستطيع الجامعات الأهلية خاصة الهامة منها ممارسة الاستقلال الذاتى إلا أن الوزارة تحتفظ بالنفوذ الرئيسى فيما يتصل بتطوير التعليم العالى.

ومع مطلع القرن العشرين كان على الجامعات ومعاهد التعليم العالى أن تلعب دورا هاما فى إتاحة الفرص أمام الشعب لمواصلة التعليم مدى الحياة وعملا على تحقيق هذه الأهداف كان من المتعين على تلك المؤسسات والجامعات والمعاهد أن تنوع الإدارات والأقسام فى الكليات والمعاهد المتوسطة وأن تمنح هذه المعاهد والكليات مزيد من المرونة فى وضع برامجها التعليمية أما عن تمويل التعليم الجامعى والعالى فإن تكلفة هذا التعليم تشكل عاملا له أثره الكبير ففى حين أن التعليم العام أقل تكلفة وأرفع مكانا من التعليم العالى الخاص فإن فرصة القبول فيه محدودة وصعبة.

إن متوسط تكلفة سنة فى التعليم العالى وصلت فى عام ١٩٨٢إلى ١,٢٣,٥٠٠ ين ويمثل هذا المبلغ ما قيمته فى تلك الفترة ٢٥٪ من متوسط دخل الأسرة وتتحمل الأسرة نحو ٨٠٪ من هذا المبلغ وتتكلف الكليات الخاصة وهى أكثر تكلفة من الكليات العامة أى ما يساوى ٣٠٪ من الدخل السنوى للأسرة تساهم فيه الأسرة بحوالى ٧٦٪ وكانت الأسرة تدفع فى السنة الواحدة فى إحدى كليات الراشدين مبلغ يضاهى ٢٠٪ من دخلها السنوى وما تتحمله الحكومة فى تمويل التعليم فى اليابان ليس بالنسب التى تتحملها بعض الدول الأخرى فى الولايات المتحدة على سبيل المثال فإن أكثر من ٥٠٪ من الطلاب فى التعليم العالى يتلقون شكلا من أشكال المساعدة الفيدرالية ومعظم ما يقدم فى اليابان من مساعدات فى هذا المجال يتخذ شكل القروض أكثر من المنح ففى عام ١٩٦٨ قدمت مؤسسة المنح الدراسية اليابانية قروضا لنحو ٤٣٠,٠٠٠ طالب أصبحت تشكل عبئا ماليا ثقيلا بالنسبة لغالبية الأسر حتى أن عدداً كبيراً من الطلاب يعملون نصف الوقت ومدرسين خاصين أو مدرسين فى الجوكر .

د - البرامج والمقررات الدراسية

اهتمت الجامعات اليابانية بتحديث برامجها ومقرراتها الدراسية سعيًا إلى العالمية فيدرس جميع الطلاب اللغة الانجليزية وتدريبهم على مهاراتها من خلال تكاملها وتوظيفها فى المقررات الدراسية المختلفة.

كما اهتمت بالعلوم الأساسية والتطبيقية والتكنولوجية وأوصت لجان الإصلاح بضرورة نشر المعلومات التكنولوجية لتصبح فى متناول جميع الطلاب وتحسين محتوى البرامج والمقررات الدراسية وربطها بالاحتياجات المستقبلية وسوق العمل وأدخلت بعض الجامعات العديد من مقررات السلام مثل التربية من أجل حقوق الإنسان والتربية البيئية وقضايا الحرب والفقر وغيرها .

هـ - نظم تقويم الطلاب

هناك تقويم على مدار العام الدراسى حيث يتم تقويم عمل الطالب عن طريق المحاضرين وهيئة التدريس وهناك امتحانات لكل مقرر تعقد فى نهاية كل فصل دراسى وتعلن كل

كلية جدولا بامتحاناتها منذ بداية العام الدراسى وتعطى الفرصة للطالب الراسب فى دخول الامتحان مرة أخرى وتتنوع وسائل وأساليب الامتحانات لتشتمل على الاختبارات التحريرية والشفهية والعملية أو قد يتم تكليف الطلاب بإجراء بعض البحوث المرتبطة ببعض المقررات الدراسية والامتحانات فى اليابان كما يقول بوشامب هى محددة المصائر ويقول إزرا فوجل Ezra vogel فى كتابة اليابان الدرس الأول لأمريكا أن ليس هناك حدث باستثناء الزواج يقرر ويحدد مجرى حياة الشباب اليابانى مثلما تفعل الامتحانات.

ويذكر King فى عام ١٩٧٧ أقدم على الانتحار ٨٠٠ طالب وترجع معظم حالات الانتحار إلى القلق المرتبط بالامتحانات.

وقد يرجع هذا النظام الصارم للامتحانات إلى المنافسة العالمية بين اليابان والغرب بعامة والولايات المتحدة الأمريكية بخاصة وما يرتبط بذلك من الرغبة فى أن تكون مخرجات التعليم على درجة عالية من الكفاءة بشكل يساعد على التفوق اليابانى والمنافسة مع العالم الخارجي.

ح - إعداد وتدريب أعضاء هيئة التدريس بالجامعات

تضم الجامعات أعضاء هيئة تدريس دائمين من الحاصلين على درجتى الماجستير والدكتوراه بالإضافة إلى الأساتذة الزائرين من جامعات أجنبية وآخرين من ذوى الخبرة فى مجالات التجارة والفنون والعلوم الإنسانية والاتصالات والتربية الدولية وغيرها.

وتهتم الجامعات بإدخال أعضاء هيئة التدريس عالم العمل بجانب علمهم الأكاديمى حيث يلحق حوالى ٦٠٪ منهم بالشركات متعددة الجنسيات والمصانع وغيرها مما يكسبهم خبرات متعددة تسهم فى تنميتهم مهنيا ومن ثم رفع كفاءتهم وجودة العملية التعليمية.

ويتم اختيار أعضاء هيئة التدريس بالجامعات وفق معايير أكاديمية تماثل المعايير المستخدمة فى الجامعات الأوروبية والأمريكية وتحدد الجامعات واجبات ومسئوليات أعضاء هيئة التدريس لتحسين التدريس والبحث العلمى والوظائف والأنشطة الرئيسية لها.

ويتم تقويم أعضاء هيئة التدريس ومحاسبتهم من خلال التقويم الذاتى وتقويم الطلاب والمراكز الجامعية التى تتولى مسئولية تقويمهم وتقويم النظام الجامعى ككل.

ثالثا - فرنسا :

كانت هزيمة فرنسا فى ألمانيا فى الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٠ وما تلى هذه الهزيمة من سنوات احتلال ومهانة بمثابة صدمة كبرى شبيهة بصدمة الهزيمة التى حاقت بها عام ١٨٧٠ فى الحرب الفرنسية البروسية، لقد اكتشفت فرنسا خلال هذه السنوات أن سبب الهزيمة لا يرجع إلى ضعف فى الجيش أو البحرية أو إلى وهن أو خيانة فى القيادات العليا، وإنما لأن نظامها التعليمى لم يستطع أن يوفر لها فى مختلف المستويات قيادات صالحة نادرة على تسيير البلاد ، ومن أجل ذلك بل وخلال سنوات الاحتلال بدأت فرنسا فى التفكير فى أساليب إصلاح نظامها التعليمى وفى عام ١٩٤٤ صدر تقرير من حكومة التحرير عرف باسم تقرير لجنة الجزائر حدد نقاط الضعف الأساسية فى نظام التعليم الفرنسى وأهمها :

١- أن التعليم الفرنسى قد أعطى مركزا خاصا لمفهوم الثقافة العامة وتأكيدها الشديد على الدراسات الإنسانية التشكيلية بحيث أهمل وبدرجة واضحة الحاجات الحقيقية لمجتمع صناعى حديث.

٢- أن التعليم الثانوى الفرنسى مازال امتيازا للفئة الاجتماعية الممتازة وأن التعليم التقنى لا يطرقه سوى الفئات المتدنية اقتصاديا واجتماعيا ودعى التقرير إلى أن يكون التعليم الفرنسى أكثر ديمقراطية وأن يقدم لجميع أبناء الشعب فرصا متكافئة للتعليم تتناسب مع قدراتهم وإمكاناتهم وبغض النظر عن أى فروق واختلافات فى الأوضاع والظروف الاقتصادية والاجتماعية .

وفى نوفمبر ١٩٤٤ شكلت لجنة وزارية لدراسة إصلاح نظام التعليم بقيادة بول لانجفان التى استكملت عمل لجنة الجزائر وفى عام ١٩٧٤ أصدرت اللجنة تقريرها الذى عرف باسم خطة لانجفان، ومرة ثانية أفادت هذه اللجنة أن التأكيد المبالغ فيه على امتحانات المسابقة من أهم أسباب القصور فى النظام التعليمى الفرنسى.

عندما زار «فيكتور كوزان» بروسيا سنة ١٨٣١م من قبل الحكومة الفرنسة أعجب بمدارس النورمال هناك وبنى عليها ما شاهده هناك اقتراحات لإصلاح وتطوير إعداد

المعلم فى فرنسا .

وقد تأثر بهذه المدارس «هوراس مان» ونقل فكرتها إلى أمريكا، وقد ترتب على اقتراح كوزان أن أدخلت مدارس النورمال الابتدائية فى فرنسا بموجب قانون «جيزو» سنة ١٨٣٣ .

وفى سنة ١٨٦٩ أنشأت فرنسا كليات لإعداد معلمى التعليم الابتدائى فى كل إقليم، وفى سنة ١٨٧٩ أصبح كل إقليم ملزما بحكم القانون أن ينشىء على الأقل كلية للمعلمين وأخرى للمعلمات، وكل إقليم يتولى مسئولية التعليم الابتدائى من كل جوانبه بما فى ذلك اختيار المعلمين، فى حين تتولى وزارة التربية الوطنية (المركزية) دفع المرتبات وتقرير المناهج والإشراف على الامتحانات، وبعد الحرب العالمية الثانية بدأ اهتمام فرنسا بإصلاح التعليم بها وإعادة بنائه على أسس جديدة، وشكلت لهذا الغرض لجنة «لانجفين» التى أوصت هذه اللجنة بضرورة العمل على تساوى إعداد معلم المرحلة الأولى مع معلم المرحلة الثانوية، وأن يكون مستوى هذا الإعداد حتى مستوى الجامعة، ومع أن هذه التوصية ظلت على الورق، إلا أنها كانت دافعا رئيسا للخطوة التى اتخذت فيما بعد للتقريب بين إعداد كلا النوعين من المعلمين، وأصبح من المبادىء الرئيسية فى إعداد معلم المرحلة الأولى أن يكون على حظ من الثقافة العامة والثقافة المهنية ،وعلى هذا أصبحت شهادة البكالوريا وهى التى تؤهل للالتحاق بالجامعة شرطا ضرورياً للدخول إلى مرحلة الإعداد المهنى للتدريس بمدارس النورمال حيث يدرس مدة سنتين يؤهل فى نهايتها للتدريس بالمدارس الابتدائية .

وفى سنة ١٩٧٥ أنشىء فى كل كلية للآداب أو العلوم معهد معلمى المرحلة الثانوية يلحق به من أتم السنة الأولى من الجامعة بشرط اجتياز امتحان، ومن يلتحق بالمعهد يتلقى مرتبا كمعلم طالب أو تحت التمرين، ويبقى سنة لإعداد الامتحان العملى ، ويتم هذا التدريب العملى فى المراكز البيداجوجية الإقليمية التى توجد فى كل المدن التى بها جامعات، ويمكن للطلاب المهنيين أن يتقدموا لشهادة الاستعداد للتدريس الثانوى أو شهادة الأجرجاسيون .

الوضع الحالى إعداد المعلمين فى فرنسا .

يسمى معلموا المرحلة الابتدائية وما قبلها مدرسون وهم يعدون فى مدارس «النورمال» حيث توجد مدرستان منها على الأقل فى كل إدارة محلية إحداهما لإعداد المدرسين والأخرى لإعداد المدرسات .

ويتم إعداد معلمى التعليم الابتدائى فى الجامعة ، ويحصل الطالب بعد دراسة سنتين فى الجامعة على الشهادة المرحلية الجامعية المعروفة باسم (DUEG) فى أحد ميادين التخصص الرئيسية ، وفى نفس الوقت يحصل على نوع من التدريب المهنى بالتعاون مع مدرسة النورمال مع اشتراك الجامعة فى إعدادهم المهنى ، أما معلمو التعليم الثانوى وما فوق الابتدائى فيختارون بامتحان مسابقة على المستوى القومى ويشترط أن يكونوا قد أمضوا أربع سنوات فى الجامعة .

ولقد شهدت فرنسا فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تطورا كبيرا فى نظام إعداد التقنيين الصناعيين استهدفت هدفين أساسيين :

الأول :- تكييف النظام وفقا لحاجات النمو الصناعى الذى شهدته فرنسا فى فترة ما بعد الحرب والذى يتطلب مستويات مختلفة من المهارة تبدأ من العامل الماهر وينتهى بالقادة من المهندسين الذين يتخرجون فى المدارس العظمى .

الثانى :- ربط تعليم التقنيين بالتعليم الثانوى العام ومحاولة إزالة الفروق والفواصل التى تفصل بين هذين النوعين من التعليم .

فمن الناحية الأولى نظمت فرنسا تعليمها التقنى فيما بين تعليم العامل الماهر والمهندس خريج الكليات والمدارس العظمى إلى ثلاث مستويات .

١- مستوى التقنى :- ويعد فى الكليات التقنية والمدارس الوظيفية المهنية ويبدأ إعداده فى حوالى سن الثالثة والرابعة عشر ويستمر حتى سن الثامنة أو التاسعة عشر .

٢- مستوى التقنى العالى :- ويعد فى المدارس الوطنية المهنية وبعض الكليات التقنية بعد حصوله على شهادة التقنى أو شهادة البكالوريا التقنية ويكون إعداده إعداد متخصص اليشغل وظائف مساعدي المهندسين ومديرى الورش .

٣- مستوى المهندس التطبيقى:- ويعد فى المدارس الوطنية لمهندس الفنون والصناعات وبعد حصوله على شهادة البكالوريا التقنية.

ومن الناحية الثانية أدخلت فرنسا تعديلات فى نظام تعليمها التقنى يضم تنظيم هذا التعليم وفق نفس الأسس التى ينظم عليها تعليمها الأكاديمى، فحيث توجد كليات التعليم العام القصير يوجد مقابلها كليات التعليم التقنى القصير، وحيث توجد مؤسسات التعليم العام الطويل والتى تضم الليسيه التقنية والمدارس الوطنية المهنية والكليات التقنية، كما كان إنشاء البكالوريا التقنية محاولة ناجحة لتوجيه التعليم الأكاديمى فى الليسية والكوليج نحو خدمة التعليم التقنى العالى.

واحتفظت فرنسا فى جميع الأحوال بالخصائص العامة لتعليمها التقنى فظل كما كان منذ نشأته الأولى تعليما يقوم على البرامج كل الوقت حيث يأخذ التلميذ تعليمه النظرى وتدريبه العملى فى نفس المؤسسة كما ظل نظامها قائما على مبدأ التدريب قبل العمل، فالتعليم التقنى فى فرنسا لم يصاحب الوظيفة أو العمل كما هو الحال فى انجلترا، ولم يتطلب تدريبا عمليا يسبقه كما هو الحال فى ألمانيا، وإنما أخذ الطلاب بعد إكمالهم تعليما ثانويا معينا وألحقهم بمدارس تقنيه تستهدف إعدادهم نظريا وعمليا لدخول سوق العمل كتقنيين فى مستويات مختلفة ،كما ظل النظام التعليم التقنى أيضاً يدار مركزيا وسواء كانت المدارس دولة أو مدارس تابعة للبلديات أو حتى مؤسسات خاصة فهى جميعها خاضعة للإشراف وزارة التعليم التى تحدد برامجها ومستوياتها والشهادات التى تمنحها.

رابعاً - الهند :

فإن من أولويات السياسة التعليمية منذ الاستقلال هو تقديم تعليم إلزامى عام (تعليم ابتدائي والذى تضمن فى دستور الدولة حيث نص الدستور على توفير التعليم الإلزامى لجميع الأطفال وفى كل المقاطعات حتى سن الرابعة عشر خلال فترة زمنية مدتها عشر سنوات ، وعلى الرغم من أن هذه التوصية لم تكن قانونا ولكن الذين تعهدوا العملية التعليمية حاولوا جاهدين على جعلها على قوة القانون .

وتوسعت السلطات التعليمية فى الهند إلى وضع هذه التوصية موضع التنفيذ فى الولايات والمناطق الحضرية أول ا ابتداء من العام الدراسى ١٩٧٥ / ١٩٧٦ بينما أوصت بوضع هذه السياسة موضع التنفيذ فى بقية المناطق الريفية بعد ذلك على أن يتم توفير خمس سنوات دراسية لجميع الأطفال ، تمتد إلى سبع سنوات للجميع مع بداية العام الدراسى ١٩٨٥ / ١٩٨٦.

كما أوصت اللجنة العليا للتعليم بإيجاد نوع من التعليم الإلزامى لبعض الوقت مدته عاما واحدا لهؤلاء الأطفال من سن ١١-١٤ والذين فاتتهم فرصة الالتحاق بالنظام التعليمى المدرسى وذلك بهدف رفع المستوى التعليمى لجميع أطفال الهند ، كما أوصت اللجنة أيضا بتحويل اهتمامات التعليم الثانوى والعالى إلى سوق العمل والإنتاج لمقابلة متطلبات الاقتصاد الهندى.

كما أن المادة ٤٥ من الدستور الهندى نصت على تقديم تعليم ابتدائي عام مدته ٨ سنوات مجانا وإلزاميا للجميع ولهذا فإن النظام التعليمى فى ٢٢ ولاية هندية طبق هذه الفرصة فى صورة تقديم تعليم إلزامى بتقسيم التعليم الابتدائي إلى قسمين أو مرحلتين، مرحلة دنيا تمتد من ٦-١١ ومرحلة عليا تمتد من ١١-١٤ ولكن على الرغم من هذا النص الدستورى غلا أن التطبيق والتقسيم يختلف من ولاية إلى ولاية أخرى بل ويختلف من مدينة إلى أخرى داخل الولاية بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية وسوق العمل.

والنظام التعليمى فى الهند يشمل :

مرحلة ما قبل المدرسة التعليم الابتدائي التعليم الثانوى ثم التعليم العالى بالإضافة

إلى توفير الوسائل والأدوات اللازمة للتعليم الفنى والتكنولوجى وخاصة فى مرحلة التعليم الثانوى وما بعدها كما أن هناك دراسات مهنية بالجامعات ودراسات بالمراسلة بالراديو والتلفزيون.

وأن المصدر الأساسى والأول لتمويل التعليم فى الهند يأتى من الحكومة المركزية وحكومات الولايات إلى جانب الأقاليم الفرعية فى الولايات كما يأتى جزء كبير من المصروفات الدراسية أو المنح والأوقاف والهبات المالية وكلما زادت الضرائب المفروضة على الشعب كلما زاد نصيب الحكومة من الإنفاق على التعليم كما تأتى ميزانية المقاطعات المخصصة للتعليم من خلال الضرائب المحلية إلى جانب المنح المقدمة من الحكومة المركزية.

التعليم الجامعى فى الهند:-

من المشكلات الرئيسية التى تواجه الهند مثل غيرها من الدول النامية فى مجال التعليم العالى هو الانتشار السريع وغير المحسوب فى الجامعات ومؤسسات التعليم العالى ،دون توفير المتطلبات الأساسية والضرورية لإنشاء ولإقامة مثل هذه المؤسسات الأكاديمية حيث عدم التنسيق بين هذه المؤسسات وبقية المؤسسات الاجتماعية الأخرى فى المجتمع مما يترتب علية انخفاض المستوى الأكاديمى والفنى للطلاب نتيجة للنقص فى هيئات التدريس اللازمة لهذا العدد الزائد من الطلاب إلى جانب النتيجة المترتبة على العدد الكبير من الخريجين حيث البطالة الفنية والثقافية، ولكن الاستراتيجيات الصحيحة لنمو وتطور التعليم الجامعى تعمل على ضمان مقابلة التخصصات المختلفة للخريجين للطلب الاجتماعى والاقتصادى والسياسى على التعليم الاجتماعى وخاصة التوقعات الحديثة والمترتبة على الخطط المقدمة من جانب المجتمع كما يستلزم ذلك تعديل وتطوير محتوى المقررات الدراسية الجامعية لتقابل اهتمامات الأفراد والمجتمعات بحيث تصبح هؤلاء الخريجين أعضاء منتجين فى مجتمعهم بدلا من انضمامهم إلى قوائم الانتظار وحيث البطالة .

سياسة القبول العليم العالى فى الهند تمثل إحدى المشكلات التى تواجه النظام التعليمى فى الهند كما هو قائم فى بعض الدول النامية والمتقدمة على حد السواء فالنظام الاقتصادى فى الوقت الحاضر لا يملك الإمكانات اللازمة للتوسع فى التعليم العالى كما لا يملك السوق اللازمة لتصريف منتجات أو مخرجات التعليم العالى المتمثل فى الأعداد الزائدة من الخريجين وفق طموحاتهم وتوقعاتهم المستقبلية.

والسياسة المترتبة فى هذا الوضع القائم ولحل هذه المشكلة التى تواجه النظام التعليمى الهندى. هو ما أكدت علية الخطة الخمسيه الخامسة ٧٤-١٩٧٩ هو محاولة رفع الرسوم الجامعية والتقليل من الأماكن المتاحة فى التعليم الجامعى ،مع الاهتمام بالتعليم الثانوى الفنى وإتاحة الفرصة لخريجى هذا النوع من لتعليم للالتحاق بسوق العمل والاتفاق على مستوى أكاديمى معين لدخول مؤسسات التعليم العالى ، مع إتاحة الفرصة لمن يرغب فى التعليم بالمراسلة عن طريق الإذاعة (راديو-تلفزيون) وخلال الفصول المسائية وخاصة الدراسات الاجتماعية والأدبية ،كما يجب توفير فرص العمل بدرجات ومستويات علمية وفنية أقل من التعليم الجامعى، مثل هذه الإجراءات المتمثلة فى هذه الإستراتيجية الهندية سوف تعمل على التقليل من أهمية التعليم الجامعى عند طلاب التعليم الثانوى وتقلل من دافعيتهم للانضمام إلية مادامت هناك فرص متاحة من العمل المرموق والمقبول من المجتمع بمثل هذه المؤهلات دون الجامعية ،هذه السياسة تعتبر مناسبة للتقليل من الإنفاق الكثير على التعليم دون الحصول على عائد اجتماعى يتناسب وهذا الإنفاق.

الفصل الثامن

العولمــــة

(مفهومها - أهدافها - خصائصها)

مقدمة

- نشأة العولمة
- مفهوم العولمة
- أهداف العولمة
- خصائص العولمة
- أشكال العولمة

  أولاً : العولمة الاقتصادية

  ثانياً : العولمة السياسية

  ثالثاً : العولمة الثقافية
- إيجابيات وسلبيات العولمة

  أولاً : إيجابيات العولمة

  ثانياً : سلبيات العولمة
- مخاطر العولمة

مقدمة :

تعد العولمة Globalization من أهم التغيرات العالمية المعاصرة بكل ما تحمله من تجليات وحقائق وأوهام ومخاطر ويبو أن المدى الكبير فى التغيرات الثقافية والاقتصادية الناجمة عن العولمة قد جعل بعض المفكرين يتوقعون حدوث تغيرات عميقة فى نظم التعليم الجامعى فى ضوء العولمة. وتؤكد بعض المقترحات على زيادة الوعى بالثقافات الأخرى وينادى البعض الآخر بضرورة الحفاظ على الهوية الثقافية، والخصوصية الحضارية فى ظل هذا العالم المفتوح وظاهرة العولمة ليست ظاهرة جديدة. حيث إن الحضارة الإنسانية طوال التاريخ تتوسع وهى ظاهرة في نفس الوقت في حالة انتقال دائم من موقع إلى آخر وهذا يجعل الكوكب الذى نعيش عليه ينكمش، وربما يكون ذلك شيئاً طبيعياً.

ولكن الآن توجد كلمتان فى تنافس للتعبير عن هذا المعنى، (كلمة الكوكبة وكلمة العولمة) وتتمثل سمات العولمة فى الفترة الأخيرة إلى ثلاث ظواهر جديدة جعلت منها مفهوماً جديداً وهذه الظواهر هى:

١- التطورات الاقتصادية.

٢- التطورات التكنولوجية عموماً، والتطورات التكنولوجية فى مجال الإعلام خصوصاً.

٣- معضلة الديمقراطية فى العالم الثالث.

نشأة العولمة :

إن علماء التاريخ يقولون إن العولمة ليست ظاهرة جديدة بل إن بدايتها الأولي ترجع إلى نهاية القرن السادس عشر مع بدء عملية الاستعمار الغربى لآسيا وأوربا والأمريكتين، ثم اقترنت بتطور النظام التجاري الحديث فى أوربا الأمر الذى أدى إلى ولادة نظام عالمى متشابك ومعقد عرف بالعالمية ثم بالعولمة بعد ذلك.

فالعولمة ما هى إلا لفظ جديد لظاهرة قديمة نشأت فى دنيا أصبحت فى حجم قرية إلكترونية صغيرة ترابطت بالأقمار الصناعية، والاتصالات الفضائية، وقنوات التليفزيون الدولى.

ويرى بعض الباحثين أن هناك أربع عمليات أساسية للعولمة وهى على التوالى:

١- المنافسة بين القوى العظمى.

٢- الابتكار التكنولوجى.

٣- انتشار عولمة الإنتاج والتبادل.

٤- التحديث.

وصياغة تعريف دقيق للعولمة تبدو مسألة شاقة نظراً لتعدد تعريفاتها، والتى تتأثر أساساً بانحيازات الباحثين الأيديولوجية، واتجاهاتهم إزاء العولمة رفضاً أو قبولاً وهناك من يرى أن العولمة عملية مستمرة تكشف كل يوم عن وجه جديد من وجوهها المتقدمة، وأن صياغة تعريف شامل للعولمة فلابد أن نضع فى الاعتبار ثلاث عمليات تكشف عن جوهرها هى:

١- العملية الأولى تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح متاحة لدى جميع الناس.

٢- العملية الثانية تتعلق بتذويب الحدود بين الدول.

٣- العملية الثالثة هى زيادة معدلات التشابه بين الجامعات والمجتمعات والمؤسسات وكل هذه العمليات قد تؤدى إلي نتائج سلبية بالنسبة لبعض المجتمعات وإلى نتائج إيجابية بالنسبة لبعضها الآخر.

وعلى الرغم من ذلك يوجد هناك ما يسمى بالعولمة الاقتصادية والعولمة السياسية وهناك ما يسمى بالعولمة الثقافية.

مفهوم العولمة Globalization:

نبت مفهوم أو مصطلح العولمة فى العقد الأخير من هذا القرن وسيظل من القوميات واعتبار العالم بمثابة قرية صغيرة متوحدة ومتجانسة نتيجة لسرعة الاتصالات، والإعلام الإلكترونى وصراع تملك الفضاء وفى ذلك وهم كبير وخداع خطير لابد من التيقظ له وبقربة مضامينه ومراميه حيث يصبح العالم وكأنه غابة ليلتهم فيها الكبير الصغير ويفترسه ويستعمره ويستنزف خيراته المالية، والفكرية.

ومصطلح العولمة ازداد استعماله شيوعاً في السنوات الأخيرة ولكن مفهومها مازال

يكتنفه الغموض فى ذهن البعض بينما ينظر إليه آخرون على أنه مجرد واجهة أخرى للهيمنة الأمريكية.

والعولمة ببساطة شديدة تشير إلى فكرة الاعتمادية المتبادلة بين الدول بطريقة يبدو مستحيلا معها الفصل بينهم فلم يعد من الممكن لكل دولة تطبيق السياسات الداخلية الخاصة بها والتى كانت موجودة فى مجال العلاقات الدولية. والتعريف الآخر للعولمة هو اتجاه تصالحي يهدف لتوحيد الشعوب على مستوى العالم من خلال نظام واحد كمثلث بثلاثة أضلاع من الاقتصاد، والمعرفة، والتطور العلمى والتكنولوجى.

وتمثل العولمة نتاجاً داخلياً للرأسمالية العالمية وواحدا من مراحلها ديناميكية جديدة لفرص التكامل الدولى من خلال إحداث تغيرات فى أنماط الإنتاج وطريقة نوعيته، والتحول التدريجى من هيمنة القيم المادية إلى القيم المعرفية. والعولمة هى نتاج الثورة المعرفية والتقنية المستمرة، وتمثل الشركات متعددة الجنسيات بفروعها وتوابعها رأس الرمح والمحرك الأساسى لها حيث تستهدف الهيمنة الكونية وتحقيق أقصى الأرباح.

ويعبر مصطلح العولمة الذي تداول المفكرون والباحثون استخدامه منذ عقد من السنين (منذ نهاية الثمانينات) عن تحول عالمى فى رؤية كثير من المرتكزات فى مجال القيم الأخلاقية والاقتصادية والسياسية التى كانت سائدة على المستويات الوطنية، والاقليمية، والدولية بين البشر.

وأن مفهوم العولمة ليس نتاج اليوم في الدراسات العليا، والتعليم الجامعى أو البحث العلمى، وبرامج التعليم فى الكليات، والجامعات أو هو متمثل فى السياسات التعليمية أو فى اهتمامات الحكومة وإنما هو التحدى الذى يقدم مجموعات التحدى للمتعلمين فى حيرة تامة.

فظاهرة العولمة تعبر عن واقع عالمى جديد يتخلق فى الوقت الراهن بفضل عوامل وقوى وتحولات عديدة ومن هذا المنطلق إن القضية ليست قضية قبول العولمة أو رفضها على الصعيد اللفظى.

وهناك من يرى أن العولمة تعتبر ثورة علمية تكنولوجية واجتماعية تغطى العالم

بشبكة من المواصلات، والاتصالات أنتجت أنماطاً من المفاهيم والقيم السلوكية ما يجعلها ذات تأثير فعال في مختلف جوانب الحياة الخاصة والعامة وهى أمر لا يمكن رده أو الاختيار فيه وهو ما أطلق عليه البعض (حتمية العولمة).

وتعنى العولمة في مفهومها المثالى بناء عالم واحد أساسه توحيد المعايير الكونية، وتحرير العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية وتعريب الثقافات ونشر المعلومات وعالمية الإنتاج المتبادل ونشر التقدم التكنولوجى وعالمية الإعلام.

وهذا المفهوم لا يمكن أن يتم إلا بين القوى المتكافئة سياسيا واقتصاديا وثقافيا بحيث لا يستطيع فرض فرص التغير على الفرص الأخرى وبذلك يسير التغير فى اتجاهين بدلا من اتجاه واحد، وهذا لا يحدث بين الأقوياء. أما العولمة كما هو مطبق فى عالم الواقع فهى عملية انتقالية تقسم العالم إلى عالمين:-

١- عالم القوى الكبرى ذات المصالح المتبادلة والمؤسسات والشركات العملاقة.

٢- عالم الدول النامية أو الضعيفة وهذا العالم أن تقبل دور التابع للعالم الأول وحتى طاقته التكنولوجية القليلة التى تطورت بشق الأنفس يتم استنزافها والاستيلاء عليها بواسطة دول العالم الأول.

وتعرف العولمة بالمعنى الأكاديمى الدقيق بأنها نظام مشاركة كافة أرجاء العالم في وضع النظام الثقافى، والإعلامى، والسياسى، والاقتصادى للجميع. إلا أن هناك اعتراضاً على هذا المفهوم فنتائج هذا الاتحاد تسبب فى أن الشريك الأقوى ذلك الذى يملك أكثر الآلات والقدرات تعقيدية.

يقصد بالعولمة عملية تكثف العلاقات الاجتماعية عبر العالم وترابط الأحداث المحلية المتباعدة بطريقة وثيقة الصلة، كما لو كانت تقع في مجتمع واحد.

كما يقصد بها عملية ضغط العالم وتصغيره وتركيز الوعى به فى مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية.

ويقصد بها أيضاً ظاهرة تاريخية تعبر عن حقيقة التحول الرأسمالى العميق للإنسانية جمعاء فى ظل هيمنة دول المركز وسيادة نظام عالمى جديد غير متكافئ.

ومن خلال هذه التعريفات لمفهوم العولمة أن تنظر إلى العالم على أنه يجب أن يكون عالم واحد متكامل وكأنه قرية صغيرة وعلى جعله عالم واحد في مجال القيم والأخلاقيات والثقافات والنواحى الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية وبعضها ينظر إلى تقسيم العالم إلي عالم قوى (كبير) وعالم ضغيف (صغير) بحيث يستمد العالم الصغير كل قيمه، وأخلاقياته وثقافته ونظمه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من العالم الكبير إلا أن هذا التقسيم يفرض على العالم الكبير كل قيمه، وثقافاته، وأخلاقياته على العالم الصغير وينتج عن ذلك تحكم العالم الكبير فى العالم الصغير والسيطرة والهيمنة عليه ويجب مواجهة هذا التحدى عن طريق التعليم وخاصة التعليم العالى من حيث المناهج والمقررات الدراسية وفى المدارس أيضاً عن طريق المعلم باعتبار أن يكون له دور كبير في ذلك. ولذلك يجب الاهتمام بعملية إعداده أثناء دراسته بكلية التربية ونظم قبوله ومناهج دراسته بحيث أن تكون برامج إعداد المعلم تنمى لديه فهم الثقافات العامة والقدرة على التشكيل الاجتماعى وتزويده بالمهارات التى تمكنه بالإلمام بالمستحدثات الجديدة وأن تتناول برامج إعداد المعلم أهم القضايا، والمشكلات والتحديات المستقبلية وأن تؤهله للتعامل مع هذه المشكلات، والقضايا والتحديات ومواجهتها.

أهداف العولمة :

هناك مجموعة من الأهداف الحيوية للعولمة يمكن توصيفها على النحو التالى:

١- الوصول إلى سوق عالمى مفتوح دون حواجز أو فواصل جمركية أو إدارية أو قيود مادية أو معازل عرقية أو جنسية أو معنوية أو عاطفية بل إقامة سوق متسع ممتد يشمل العالم كله ويشمل كل قطاعاته ومؤسساته وأفراده أى الوصول بالعالم كله إلى أن يصبح كتلة واحدة متكاملة ومتفاعلة وفي نطاق هذا الهدف يتم احتكار مباشر وغير مباشر بين كافة الأجناس البشرية بموروثهم الحضارى وثقافتهم المتعددة واختلافهم الفكرى وصهر هذا الاختلاف فى بوتقة التوحيد والائتلاف.

٢- الوصول بالعالم إلى جعله وحدة واحدة مندمجة ومتكتلة سواء من حيث المصالح

والمنافع المشتركة والجماعية أو من حيث الإحساس والشعور بالخطر الواحد الذى يهدد البشرية جميعاً أو من حيث أهمية تحقيق الأمن الجماعى بأبعاده الكلية وعناصره الجزئية الفاعلة فيه وأهمية التصدى لأى خطر يهدد الاستقرار والأمن العالمى العام والتعامل معه بجهد وعمل مشترك وتعاون كامل من الجميع ويتضمن ذلك القضاء على بؤرة النزاع، ومصادر التوتر وعوامل القلق ويتم ذلك من خلال زيادة مساحة الفكر المشترك، وإنهاء حالات الصراع وزيادة الاعتمادية المتبادلة بين الشعوب وتنمية حاجة كل منهما إلى الآخر، وخلق الثقة، وجنى المكاسب المشتركة.

٣- الوصول إلى شكل من أشكال التجانس العالمى سواء من خلال تقليل الفوارق فى مستويات المعيشة أو فى الحدود الدنيا لمتطلبات الحياة فى حقوق الإنسان وخاصة أن هذا التجانس لا يكون بالتماثل ولكنه قائم على التعدد والتنوع وعلى التشكيل الدافع والحافز على الارتقاء والتطور الذى يرتفع بجودة الحياة ومن ثم تختفى الأحقاد والمطامع وتزداد المودة والألفة ومن ثم يتحول الانتماء والولاء إلى رابطة إنسانية عامة شاملة تشكل كل البشر وتتحول قيمة الحياة معها إلى قيمة الحرية وقيم العدل وقيم المساواة.

٤-تنمية الاتجاه نحو إيجاد لغة اصطلاحية واحدة تتحول بالتدريج إلى لغة وحيدة للعالم يتم استخدامها وتبادلها سواء بالتخاطب بين البشر، أو بين الحاسبات الإلكترونية، أو ما بين مراكز تبادل البيانات وتخليق وصناعة المعلومات.

٥- الوصول إلى وحدة الإنسانية جمعاء ويستخدم لتحقيق هذا الهدف قدر متعاظم من الحراك الحضارى لتأكيد الهوية العالمية ولتحقيق تحسينات مضافة فى الوجدان والضمير الإنسانى، وتنمية الإحساس بوحدة البشر ووحدة الحقوق لكل منهم سواء ما كان مرتبطاً بحق الحياة وحق الوجود وحق الاستمرار.

٦- تعميق الإحساس والشعور العام والمضمون الجوهرى بالإنسانية البشرية وإزالة كل أشكال التعصب والتمايز العنصرى والنوعى وصولاً إلى عالم إنسانى بعيداً

عن التعصبات والتناقضات الانفراطية.

٧- انبعاث وبعث رؤية جديدة بمثابة حركة تنوير كبرى واستبصار وتبصير فاعلة يسرى ويداعب طموحات البشر باختلاف أجناسهم وشعوبهم ودولهم ويخاطب أحلامهم ومن ثم تصبح الرؤية فاعلة فى المنظور البشرى سواء من حيث الضمير أو من حيث الطموحات.

خصائص العولمة :

وتتصف العولمة بمجموعة من الخصائص أبرزها ما يلى :

١- سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاديات العالم حيث تم اختراق أكثر من (٣٠) ألف شركة متعددة الجنسيات إلى (٥٠٠) شركة كبرى فى العالم إيرادها يعادل حوالى (٤١٪) من الناتج المحلى الإجمالى العالمى، كما أن (٤٢٤) شركة من هذه الشركات تمتلكها مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى، أمريكا واليابان وكندا وفرنسا وإنجلترا وألمانيا وإيطاليا.

٢- بروز أحادية القطب التى تعد من أهم سمات العولمة والتى تتمثل فى الهيمنة الأمريكية على العالم والسيطرة السياسية والعسكرية والاقتصادية وامتلاك وسائل الاتصال والتكنولوجيا المتقدمة.

٣- تراجع دور الدولة وعجزها عن مواجهة الشركات متعددة الجنسيات التى حلت محل الدولة في بعض الدول المتقدمة.

٤- تكوين نخبة من رجال الأعمال لا تنتمى إلي بلد معين، هدفها الأساسى السعى لنقل نشاطها فى أى مكان وفق مقتضيات العائد المادى على نطاق علمى.

٥- تحقيق الوحدة والألفة بين البشر دون اعتبار للعرق أو الثقافة أو الطبقة الاجتماعية والخلفية.

٦- تؤدى العولمة إلى انقسام العالم إلي مناطق حضارية مغلقة وأخذ هذا الانقسام الشكل الثقافى والحضارى وأصبح أكثر وضوحاً من أى وقت مضى.

أشكال العولمة :

أولا - العولمة الاقتصادية :

تمثل ظاهرة العولمة الاقتصادية أحد أبرز التطورات الاقتصادية التى يشهدها الاقتصاد العالمى فى أزمنة نهاية القرن العشرين والعولمة الاقتصادية مرحلة من مراحل تطوير المنظمة الرأسمالية تتميز بالانتقال التدريجى من الاقتصاد الدولى الذى تتكون خلاياه القاعدية من اقتصاديات إنتاجية كونية وهيمنة معلومة على موارد الكوكب وإدارة اقتصادية شديدة المركزية للعلاقات الاقتصادية العالمية ولمجريات ومغريات الاقتصاد العالمى وشيوع منطق القرار الاقتصادى المعولة ومقومات السيادة الاقتصادية العالمية بدلا من مقومات السيادة الاقتصادية الوطنية والسيطرة العولمة على حركة التصنيع والتكنولوجيا وتستند العولمة إلي مرجعيات غاية فى الأهمية النسبة لاقتصاديات الجنوب ومنها الاقتصاديات العربية ويشير مفهوم العولمة من المنظور الاقتصادى إلى تحول العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التى تزداد تعقيداً لتحقيق سيادة نظام اقتصادى واحد فيه يتبادل العالم الاعتماد بعضه على البعض الآخر فى كل من الخامات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال والعمالة والخبرة حيث لا قيمة لرؤوس الأموال من دون استثمارها ولا قيمة لسلع دون أسواق تستهلكها.

شاع استخدام هذا المصطلح بداية فى مجال المال والتجارة والاقتصاد. ولكنه سرعان ما تعدي هذا الإطار المحدود بالاقتصاد وليصبح الحديث عنه على أنه نظام عالمى يتضمن فى شموليته مجالات المال، والتبادل، والاتصالات وتقيدها وصولاً إلى مساحات السياسة، والفكر، وهو ما يعنى فى أبسط تعريفاته الانتقال بالشئ من المحدود إلى اللامحدود أو جعله عالمياً، أو حدوده الكرة الأرضية، وتعد العولمة إحدى معززات ونتائج التقنية الحديثة فى وسائل الاتصال والإعلام والإعلان. وهذا المفهوم الجديد مع بدء عمل منظمة التجارة الدولية وأثرها فى التحول من الاقتصاد الوطنى المنطلق إلى الاقتصاد العالمى وسوقه الموحدة ستجعل من الصعب على أية دولة أن تحقق معدلات التنمية المنشودة خارج نطاق هذا السوق، بل إن التوجه نحو هذا السوق وإيجاد الميزة التنافسية للصناعات الوطنية

يصبح المحرك الأساسى للصادرات ومن ثم التطور الصناعى، وبذلك يصبح التجديد، والتطوير، والمحافظة على الجودة من العناصر المهمة لتحقيق الميزات التنافسية الأمر الذى يوحى إلى أن نهضة التربية والتعليم ستصبح أساس التطور الاقتصادى الجديد، وبالاهتمام المتزايد خلال هذا العقد من قبل الدول المتقدمة بإصلاح نظم التربية، والتعليم لتتواكب مع المستجدات العالمية إلا دليلاً واضحاً على هذا التوجه.

ويشير مفهوم العولمة من المنظور الاقتصادى إلى تحول العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التى تزداد تعقيداً لتحقيق سيادة نظام اقتصادى واحد فيه يتبادل العالم الاعتماد بعضه على بعضه الآخر فى كل الخدمات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال والعمالة والخبرة حيث لا قيمة لرؤوس الأموال من دون استثمارات ولا قيمة للسلع دون أسواق تستهلكها.

ويضيف الاقتصاديون أنه منذ بدء تطور، وتضخم الشركات المتعددة الجنسيات فقط تطورت العولمة اقتصادياً، ومعلوماتياً، وأدى تعمق هذا التطور إلى الإسراع بتضخم هذه الشركات بدءاً من زيادة قدرتها على الاستفادة من فروق الأسعار أو نسبة الضرائب أو مستوى الأجور وانتهاء بتركيز الإنتاج فى المكان الأرخص ونقله إلى الاستهلاك فى المكان الأعلى على مستوى الكرة الأرضية. والعولمة هى صناعة الأسواق التى تتضمن عالمية التصدير والاستيراد.

وبذلك فالعولمة في مفهومها الاقتصادى إبعاد وإقصاء المستضعفين نهائياً عن أى مشاركة فى ميادين التنافس وإفساح المجال للشركات عابرة القارات لكى تفرض قوانيها وأسعارها وشروطها على أصحاب الكيانات الاقتصادية الهشة من الفقراء، والمطحونين دون أى اعتبار لإنسان والنتيجة معروفة سلفاً، وهى أن يبقى الضعفاء فريسة لجشع الكبار واقفين فى انتظار الموت والانتحار.

فالعولمة الاقتصادية هى عملية سيادة نظام اقتصادى واحد ينطوى تحته مختلف بلدان العالم فى منظومة متشابكة من العلاقات الاقتصادية تقوم على أساس تبادل الخامات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال ونتيجة لظهور الشركات المتعددة الجنسيات

فقد تطورت العلاقات الاقتصادية بين بلدان العالم.

وأن العولمة فى جانبها الاقتصادى اتخذت شكل تيار متصاعد هادر من أجل فتح الأسواق وانفتاح كل دول العالم على بعضها البعض وقد تنامى هذا التيار مع تزامن حركة نهوضية من أجل تحديث وتطوير بنية الإنتاج فى اقتصاديات السوق المتقدمة وتصدع نظم الإنتاج فى اقتصاديات دول التخطيط المركزى وتحولها إلى اقتصاد السوق وما أحدثه ذلك من تفكيك هائل وانكشاف خارجى ضخم فى هذه الدول.

يقوم البعد الاقتصادى للعولمة على مبدأ حرية التجارة الدولية الذى يعنى انسياب السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول دون عوائق أو حواجز وقد عبرت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) عن هذا المبدأ خير تعبير حيث تنص أهدافها على إقامة نظام تجارة دولية حرة يؤدى إلى رفع مستويات المعيشة فى الدول المتعاقدة، الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية العالمية والعمل على تطويرها وتنمية وتوسيع الإنتاج والمبادلات التجارية السلعية الدولية والخدمات وتشجيع الحركة الدولية لرؤوس الأموال وما يرتبط بها من زيادة الاستثمارات العالمية وسهولة الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية وتشجيع التجارة الدولية من خلال إزالة القيود والحواجز التى تعترض طريقها وبذلك تترتب على العولمة الاقتصادية زيادة الاعتماد الاقتصادى المتبادل بين دول العالم ولذلك فإن الدول النامية وخاصة الدول الأقل نمواً تواجه أوضاعاً بالغة الصعوبة ومن بينها انخفاض رصيد رأس المال البشرى وعدم توافر البنية الأساسية وعدم الاستقرار السياسى بالإضافة ارتفاع مستويات الدين الخارجى الأمر الذى يترتب عليه عدم قدرة استفادة هذه الدول من العولمة ومن هذه العوامل أيضا ضعف جانب العرض واعتماد هذه الدول على سلعة أو سلعتين فى التصدير بالإضافة إلى التقلبات التى تلحق بأسعار صادرات هذه الدول.

ثانياً - العولمة السياسية :

إن الجانب السياسى للعولمة وهو جانب الحرية والديمقراطية وهو جانب دفعت من أجله شعوب العالم باختلاف نماذجها ثمناً غالياً من دماء أبنائها ولاتزال تدفع كل يوم ضريبة دم جديدة من أجل إحقاقها .

إن الديمقراطية الحرة لم تعد مجرد شعارات زائفة يمكن إرجاء تطبيقها أو يمكن تزويد الشعوب فيها بل أصبحت حتمية فرضية من حتميات الحياة الحرة الكريمة ومعها أخذت قلاع الظلم والطغيان والجبروت والتسلط تنهار وتدك حصونها وحداً بعد الآخر. لقد أثارت العولمة الكثير من الأسئلة وأثارت كل كوامن الفكر بشأن ولادة مرحلة كونية جديدة .

وهناك من يرى أن العولمة فى المنظور السياسى تعنى أن الدول لا تكون هى الفاعل الوحيد على المسرح السياسى العالمى ، ولكن توجد إلى جانبها هيئات متعددة الجنسيات ومنظمات عالمية وجماعات دولية ، وغيرها من التنظيمات الفاعلة التى تسعى إلى تحقيق مزيد من الترابط والتعاون والاندماج الدولى بحيث تكف الدول عن مراعاة مبدأ السيادة الذى يأخذ فى التقلص والتآكل تحت تأثير حاجة الدول إلى التعاون فيما بينها فى المجالات الاقتصادية ، والبيئة التكنولوجية وغير ذلك ، مما يعنى أن السيادة لا تكون لها الأهمية نفسها من الناحية الفعلية فالعملية قد تضطر إلى التفاوض مع جميع الفعاليات الدولية ، مما ينتج منه أن حريتها فى التصرف بحسب مشيئتها تصبح ناقصة ومقيدة .

ويقوم الجانب السياسى للعولمة على الحرية فى صورها المتعددة : حرية العقيدة والفكر والتعبير وحرية الانضمام إلى التنظيمات السياسية وتشكل الأحراب والانتخاب وحرية الاختيار. ومن المظاهر السياسية للعولمة سقوط النظم الديكتاتورية والشمولية والاتجاه إلى الديمقراطية والنزوع إلى التعددية السياسية وتأكيد احترام وصيانة حقوق الإنسان ، ويشهد العالم المعاصر تطورها تطوراً ديمقراطياً يتجلى فى تطبيقات متعددة فى دول كثيرة بما فيها بعض الدول النامية ، ومما يلفت النظر الزيادة الملموسة فى درجة المشاركة السياسية للشعوب فى تعزيز مصيرها وفى ظل النظام العالمى الجديد هوى النظام الحزبى

الواحد فى بعض الدول التى أخذت بتعدد الأحزاب وأتاحت له حرية العمل الوطنى عن طريق تعميق الديمقراطية حيث أسقطت الحواجز التى تحول دون تكوين الأحزاب السياسية ولم تعترض مسيرتها طالما أنها تعمل لصالح الوطن والمواطنين كما وفرت حرية الترشح للمجالس النيابية وحرية الانتخاب.

ومن مظاهر العولمة السياسية احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية طبقاً لميثاق الأمم المتحدة، ويعتبر مبدأ التدخل لأغراض إنسانية أو التدخل الدولى الإنسانى مثلاً حياً لذلك الاهتمام.

كما يدخل ضمن مظاهر العولمة السياسية النمو والنشاط الملحوظ للمنظمات الدولية غير الحكومية والتى تركز اهتماماتها على قضايا ذات طابع عالمى مثل حقوق الإنسان وتحقيق السلام. وتعد منظمات حقوق الإنسان وفى طليعتها منظمة العفو الدولية مثالاً ناصعاً للعمل الدائب والنشاط المستمر والجهد المعنى الذى يتوخى احترام حقوق الإنسان. وترفع العولمة السياسية شعارات الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان وتواجه دول العالم الثالث تحديات كبيرة تجاه هذه الشعارات الثلاثة وقد شهدت بعض الدول على مدى العقود الثلاثة الأخيرة عملية الانتقال إلى التعددية السياسية بيد أنها لم تؤد إلى تغيير أساسى فى طبيعة السلعة وأساليب ممارسة الحكم بسبب القيود والضوابط السياسية والقانونية والإدارية التى فرضتها النخبة الحاكمة على تلك العملية مما فرغها من مضامينها الحقيقية.

وعلى الرغم من وجود تعددية ضريبية فى كثير من الدول النامية فإن النظام الحزبى فى داخلها يفتقر إلى الفاعلية لكثرة القيود التى تعترضها النظم الحاكمة على أحزاب المعارضة وضعف التعاون والتنسيق فيما بينها فضلاً عن اختصار الكثير من الأحزاب السياسية إلى القواعد الجماهيرية والأيدلوجية الواضحة والديمقراطية الداخلية كما أن النظم الحاكمة تكبل تنظيمات المجتمع المدنى بكثير من القيود الأمر الذى يحد من حريتها واستقلاليتها. وتتغير عملية التحول الديمقراطى فى دول العالم الثالث لعدة أسباب أهمها: استمرار هيمنة السلطة القضائية، وتعدد مظاهر انتهاك حقوق الإنسان.

وهناك اتجاه آخر ينادى به الاستراتيجيون من علماء السياسة يرى ضرورة فك الاشتباك بين العولمة والهيمنة. إذ يرى هؤلاء أن العولمة عملية تطور تاريخى موضوعى لا نملك إلا الاستجابة إليها. بينما الهيمنة وهى إيدولوجيا العولمة هى ما يجب أن نحاربها على اعتبار أن الهيمنة انتعاش لموازين القوى السياسية، والاقتصادية فى العالم لصالح قطب واحد يريد أن يفرض سياسات يسير الكل فى ركابها.

ثالثاً - العولمة الثقافية:

ارتبط المفهوم الثقافى للعولمة بفكرة التنميط **Uniformalisation** أو التوحيد **Unification** الثقافى العالمى على حد التعبير التى استخدمته لجنة اليونسكو العالمية للإعداد لمؤتمر السياسات الثقافية من أجل التنمية التى عقدت فى اجتماعاتها فى مدينة استكهولم عام ١٩٩٨ فقد رأت اللجنة أن التنميط الثقافى يتم استغلال ثورة وشبكة الاتصالات العالمية وهيكلها الاقتصادى الإنتاجى والمتمثل فى شبكات نقل المعلومات والسلع وتحريك رؤوس الأموال.

كما أن التوحيد أو التنميط الثقافى هو مرآة التطور الاقتصادى للعولمة فمن البديهى أن يتكامل البناء الثقافى للإنسانية مع البناء الاقتصادى المعلوماتى ومن هنا اتخذ المفهوم الثقافى للعولمة بعداً اقتصادياً إعلامياً ومن ثم فإن عولمة الثقافة تصبح شكلاً آخر من أشكال فرض السيطرة والاحتواء والتبعية بل ربما تكون من أخطرها جميعاً إلى حد ذهب معه البعض إلى القول بأن تنميط الثقافة هو الحرب العالمية الثالثة غير المعلنة بين الشعوب الأكثر نمواً أو تلك الأقل نمواً بشكل خاص.

ولما كانت عولمة الثقافة من المفاهيم التى أصبحت شائعة الانتشار على نطاق واسع بما تحمله من مخاوف وآمال والتى يعبر عنها باستمرار من خلال وسائل الإعلام المختلفة وتصريحات الكتاب والمسئولين كظاهرة حتمية يجب الاستعداد لها فقد اهتم رجال التربية بثقافة العولمة والأخذ بمفاهيم الحداثة **Modernity** والمواطنة **Citizenship** من منظور العولمة.

وتلعب الثقافة دوراً مهماً فى حياة الإنسان، وأنها هى التى تميز بين فرد وآخر وبين

مجتمع وآخر بل إن الثقافة هى التى تميز الجنس البشرى عن غيره من الأجناس؛ لأن الثقافة هى التى تؤكد الصفة الإنسانية فى الجنس البشرى.

ومن أقدم التعريفات للثقافة هو تعريف إدوارد تايلور الذى عرّف الثقافة على انها كل مركب يشتمل على المعرفة والمعتقدات والفنون و الأخلاق والقانون والعرف وغير ذلك من الإمكانات أو العادات التى يكتسبها الإنسان باعتباره عضواً فى المجتمع، ويبرز هذا التعريف العناصر اللامادية لحياة الناس فى جماعة كالأخلاق والقانون والعرف الذى ينشأ نتيجة للتفاعل الاجتماعي وتأخذ طابعاً إلزامياً إلى جانب العنصر المادى للثقافة علاوة على العلاقات بين الناس وبين العناصر المكونة للثقافة.

وهناك من عرّف الثقافة على أنها تعنى كل ما صنعه الإنسان فى بيئته خلال تاريخه الطويل فى مجتمع معين، وتشمل اللغة والعادات والقيم وآداب السلوك والأدوات والمعرفة والمستويات الاجتماعية والأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية والثقافية.

ونظراً لتنوع وتعدد تعريفات الثقافة بشكل يصعب حصره، ركز مؤلفو كتاب نظرية الثقافة على اتجاهين واضحين فى تلك التعريفات وإن كان بينهما تنافس، ينظر أحدهما للثقافة على أنها تتكون من القيم والمعتقدات والمعايير والرموز والايدولوجيات، وغيرها من المنتجات العقلية.

أما الاتجاه الآخر فيربط الثقافة بنمط الحياة الكلى لمجتمع ما والعلاقات التى تربط بين أفراده وتوجهات هؤلاء الأفراد في حياتهم واستمدوا منها ثلاثة مفاهيم تمثل الثقافة في نظرهم وهى:-

١- التجهيزات الثقافية. ٢- العلاقات الاجتماعية. ٣- أنماط وأساليب الحياة.

ويتضح أنها ظوهر، أو عناصر مرتبطة ببعضها البعض فى الكل المركب للثقافة فالتجهيزات الثقافية تشمل القيم والمعتقدات المشتركة بين الناس والعلاقات الاجتماعية تشمل العلاقات الشخصية التى تربط الناس بعضهم إلى البعض الآخر.

وإزاء تحدى العولمة الثقافية لابد للتربية خلال مؤسساتها المختلفة من القيام بمسئولياتها

من خلال قيامها ببعض الواجبات الأساسية ومنها:

١- تدعيم الهوية الثقافية والوطنية دون إغلاق الأبواب أمام الثقافات الأخرى.

٢- السعى لاستخدام اللغة العربية السليمة والبسيطة فى وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرى وخاصة مع البرامج التى تتعامل مع الطفل والابتعاد ما أمكن عن اللهجات المحلية.

٣- إيجاد توازن بين رسائل المؤسسات التى تعنى بالجوانب الثقافية والتعليمية ورسائلها التى تعنى بالترفيه والتسلية على ألا يتعارض المضمون الترفيهى مع القيم التى تستهدفها التنمية.

٤- دعم القيم الدينية والروحية إنطلاقاً من دور الدين فى تاريخ العرب وتراثهم وحياتهم المعاصرة والتأكيد على نسق قيمى يستند إلى القيم العربية والإسلامية.

٥- إنشاء هيئة تربوية إعلامية تضم الكفاءات والمخلصين من التربويين والإعلاميين تسهم فى التخطيط لوضع برامج تربوية وتثقيفية بعيدة المدى تستهدف مواجهة أخطار العولمة الثقافية.

٦- تحليل ونقد الرسائل الإعلامية التى تبثها وسائل الإعلام وما تحمله من قيم قد لا تتفق والقيم الدينية والروحية العربية والإسلامية أو تتعارض مع سياسات التنمية والجهود الساعية لحماية الخصوصية الثقافية.

٧- الحفاظ على التراث الثقافى وإثرائه بالربط بين الموروث الثقافى والإبداعات المعاصرة.

إيجابيات وسلبيات العولمة:

وعلى الرغم من تعريفات العولمة وتعددها ومدى تفرعها فى جميع الجوانب الاقتصادية، والسياسية، وما لها من أهداف فقد ظهر لها إيجابية وسلبيات أهمية.

أولاً - إيجابيات العولمة:

هناك العديد من الإيجابيات للعولمة نذكر منها ما يلى:

١- إيجابيات اجتماعية نذكر منها:

أ- ان العولمة هى حتمية التعامل اليقظ مع الواقع العالمى بكل مفرداته.

ب- ان العولمة تقتضى السعى إلى التميز والاتقان والارتفاع بمستوى الطموح للفرد والجماعات.

ج- ان العولمة تهدف إلى مناشدة الكمال وقبول التغير.

د- ان العولمة تنمى الصدق والجرأة فى الحق والوضوح فى التعامل مع النفس والآخرين.

هـ- ان العولمة تسعى إلى تبنى وترويج الفكر المستقبلى لأبناء الوطن بصياغة عقولهم بعيداً عن الفكر التقليدى والتمسك بالماضى.

٢- إيجابيات اقتصادية نذكر منها:

أ- ان العولمة هى البديل المقبول للدول النامية فى خلاصها من مأزق التخصص فى اتجاه منتجات أولية متدنية القيمة المضافة وذلك عن طريق:

- تطعيم المؤسسات القائمة بشركات متعددة الجنسيات مع ضرورة الاهتمام بالمهارات التفاوضية وتقنين الأطر الحاكمة لتشغلها فى الدول المضيفة.

- التعرف على المميزات النسبية والتنافسية للسلع الأولية فى كل دولة مما يتيح لها فرص الاندماج أو التكامل.

ب- تنمية التعاون الإقليمى بين مصر وجيرانها عن طريق:

١- ضمان التدفق الحر للعمالة ورأس المال.

٢- الاهتمام بتنظيم رحلات جماعية للدول العربية لتهيئة الأجيال القادمة للتقارب فى التعامل التجارى.

ويرى المفكرون أن للعولمة تأثيراتها الإيجابية والتى من أهمها:

١- أن هناك مشاكل إنسانية مشتركة لا يمكن حلها من منظور السيادة الوطنية المطلقة للدولة التى يقوم عليها النظام الدولي القائم فى اليوم كانتشار أسلحة الدمار الشامل والتهديدات الثورية والتلوث البيئى وغيرها من المشكلات وبالتالى فلابد من اشتراك جميع دول العالم فى استرتيجية موحدة للسيطرة والقضاء على تلك المشاكل.

٢- كما أنها تؤدى إلى الإسراع فى عملية التطور الديمقراطى فى العالم وإضعاف النظم المستبدة وأدى ارتباط العولمة بالثورة العلمية والمعلوماتية إلى فتح آفاق معرفية لا متناهية أمام البشرية.

٣- كما أبرزت العولمة مكاناً للمنافسة بين الكفاءات وساعدتهم على النجاح فى الحياة العملية نتيجة تميزهم بمهاراتهم التى لم تتح لغيرهم.

٤- أنها تقضى السعى بين التميز والإنفاق والارتفاع بمستوى الطموح للفرد وللجماعة.

٥- أنها تنمى الصدق والجرأة فى الحق والوضوح فى التعامل مع النفس والآخرين بعد أن أزاح العلم القناع عن طبيعتها لينكشف المختفى منها.

٦- أن العولمة تسعى إلى تبنى وترويج الفكر المستقبلى لأبناء الوطن بصياغة عقولهم بعيداً عن الفكر التقليدى والتمسك بالماضى.

٧- أنها محك حقيقى لاختيار مادة صناعية من أفكار وجهاز قياسى لما نطبقه من ممارسات عملية فى شتى قطاعات الاقتصاد القومى.

٨- أنها الناتج الشرعى لتحرير التجارة العالمية ومحصلة القوى للعديد من المنظمات الدولية التى تقاسمها فكر الاعتماد المتبادل بين الدول.

٩- إن العولمة هى البديل المقبول للدول النامية فى حلالها من مأزق التخصصى فى تجارة منتجات أولية متدنية القيمة وذلك عن طريق:

أ- تطعيم المؤسسات القائمة بشركات متعددة الجنسيات مع ضرورة الاهتمام بالمهارات التفاوضية وتعتنى الأطر الحاكمة لتشغيلها فى الدول المعنية.

ب- التعرف على الميزات النسبية والتنافسية للسلع فى كل دولة مما يتيح لها نواحى الاندماج أو التكامل ومن ثم الاحتفاظ بصيغتها الكثيفة فى المعاملة وتحسن مستويات الدخول.

ثانياً - سلبيات العولمة:

يرفض الكثير من كتاب، ومفكرى العالم الثالث مفهوم العولمة باعتباره يعبر عن

ظاهرة تعمل على (أمركة العالم) وتهميش الشعوب وإذلالها وجعل العالم يعيش داخل قوالب جامدة فرضتها عليه قوى الإنتاج والإعلام الأمريكية. والتى تحاول أن تجعل من العالم نسخة منسوخة مما لديها من ثقافة، وسلوك أمريكى محض وبذلك تنمط العالم وتجعله مشوهاً وممسوخاً ومنسلخاً عن ذاته وعن واقعه وقد عمد هذا الاتجاه الفكرى إلى مقاومة ظاهرة العولمة وأثارت جدلاً واسعاً حول آثارها السلبية فيما يلى:

١- سحق الهوية والشخصية الوطنية، وإعادة صهرها وتشكيلها فى إطار هوية شخصية عالمية.

٢- سحق الثقافة والحضارة المحلية الوطنية، وإيجاد حالة اغتراب ما بين الإنسان والفرد وتاريخه الوطنى والموروثات الثقافية والحضارية التى أنتجتها حضارة الآباء والأجداد.

٣- سحق المصالح والمنافع الوطنية، خاصة عندما تتعارض مع مصالح العولمة أو مع تياراتها المتدفقة فى كافة المجالات، ونزوع العولمة إلى الانفتاح الواسع.

٤- استباحة الخاص الوطنى وتحويله إلى كيان رخو ضعيف غير متماسك وبصفة خاصة عندما يكون هذا الخاص لا يملك القدرة على التحرر أو التطور أو إعادة تشكيل ذاته بشكل جيد قابل للتكيف مع تيار العولمة.

٥- السيطرة على الأسواق المحلية من خلال قوى فوقية تمارس سطوتها وتأثيرها ذى النفوذ القوى على الكيانات المحلية الضعيفة وتسحقها وتحولها إلى مؤسسات تابعة لها.

٦- فرض الوصاية الأجنبية باعتبار أن العولمة وأن هذا الأجنبى أكثر تقدماً وقوة ونفوذاً ومن ثم إذلال كل ما هو محلى، والتنصل من إفرازاته وثماره بل ممارسة القهر عليه فى شكل موجات متتالية ومتصاعدة ومتلاحقة حتى يتوقف عن ممارسة أى مقاومة والاستسلام لتيار العولمة والرضوخ لمطالبه، والاستجابة لمتطلباته التى يقدمها.

تتمثل أهم الجوانب السلبية للعولمة فيما يلى:

١- سحق الهوية والخاصية الوطنية المحلية وإعادة صهرها وتشكيلها فى إطار هوية عالمية.

٢- سحق الثقافة والحضارة المحلية والوطنية وإيجاد حالة اقتراب ما بين الإنسان والفرد وتاريخه الوطنى الموروثات الثقافية والحضارية التى أنتجتها حضارة الآباء والأجداد.

٣- سحق المصالح والمنافع الوطنية خاصة عندما تتعارض مع مصالح العولمة أو مع تياراتها المتدفقة فى كافة المجالات ونزوع العولمة إلى الانتفاع الواسع ومحاربتها أية قيود تحول بينها وبين ما تسعى إلى الوصول إليه خاصة عندما تكون القوى المناوئة لا تملك الدفاع عن مصالحها أو عاجزة عن حماية مكاسبها أو تسيطر عليها قوى متساوية تستنزفها.

٤- استباحة الخاص الوطنى وتحويله إلى كيان رخو ضعيف غير متماسك وبصفة خاصة عندما يكون هذا الخاص لا يملك القدرة على التحور أو التطور وإعادة تشكيل ذاته بشكل جديد قابل للتكيف مع تيار العولمة.

٥- السيطرة على الأسواق المحلية من خلال قوى فوقية تمارس سيطرتها وتأثيرها ذو النفوذ القوى على الكيانات المحلية الضعيفة وتسحقها وتحولها إلى مؤسسات تابعة لها.

٦- فرض الوصاية الأجنبية باعتبار أن العولمة مصدرها أجنبى وباعتبارها أن هذا الأجنبى أكثر تقدماً وقوة ونفوذاً ومن ثم إذلال كل ما هو محلى والتنصل من إفرازاته وثماره.

ومن الآثار السلبية للعولمة فى حياتنا المعاصرة تنحصر فى صعوبات عديدة أهمها:

١- الدول المتقدمة ستكون هى صانعة القرارات وموزع الأدوار على الدول النامية تحت رغبة الاقتصاديات المتقدمة التأثير اقتصادياً وتكنولوجياً وسياسياً.

٢- المنافسة ستكون كونية لا تقف عند حد خفض الانماء وتحسين جودة السلعة بل تشكل الجودة البيئية وغيرها وستكون منافسة على أساس القدرة على الإبداع والابتكار أى دخول السوق بمنتجات جديدة لم نكن نسمع عنها منافسة تتسم بالديناميكية المستمرة.

٣- إن العولمة فرضت تحدياً مهما يتمثل فى أن كل اقتصاد عليه أن يضع فرصاً، وبخاصة اعتماده على ذاته فى الأساس وتحت مسمع ومرمى من الجميع بل تحت وطأة منافسيهم.

مخاطر العولمة :

ومن أهم مخاطر العولمة ما يلى:

١- الخشية من ذوبان الدولة القوية القومية بحيث تفقد سيادتها المطلقة، خاصة الدول الضعيفة.

٢- انهيار التوازنات الدولية السابقة الاقتصادية والسياسية والثقافية.

٣- مضاعفة فى المجموعات الأقوى التى كانت تسيطر فى الأصل على عناصر القوة الاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية وغيرها.

الفصل التاسع

تحديات المستقبل

مقدمة

أولاً : تحدى الثورة التكنولوجية.

ثانياً : تحدى المعلوماتية وصناعة المعرفة.

ثالثاً : تحدى التكتلات الاقتصادية.

رابعاً : تحدى المتغيرات الثقافية.

خامساً : تحدى المتغيرات الاجتماعية.

سادساً : تحدى الديمقراطية.

سابعاً : تحدى الزيادة السكانية.

مقدمة:

يواجه العصر الحالى العديد من التحديات والتغيرات المتنوعة ولم يعد أمام المجتمع سوى أن ينظر فى أساس التقدم والتطور، وهو التعليم لاستشراف المستقبل بما يحمله من تقدم حديث وتطور مفاجئ وأن التحديات التى تواجه الإنسانية فى عصرنا الراهن تسبب لإنسان هذا العصر القلق وتثير فيه الخوف والرعب إلا أنها تضع الإنسان أمام مستقبله بشكل سريع وعنيف وأنها تجعل الإنسان كثير التفكير بالمستقبل.

وزاد الاهتمام فى السنوات الأخيرة بوضع الجامعات ودورها فى المجتمع ا لمعاصر، وبمستقبل التعليم الجامعي وأهدافه والتحديات التى تواجه الجامعات فى مختلف المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والأساليب، والوسائل التى يمكن أن تستعين بها الجامعات لمواجهة هذه التحديات والتغلب عليها أو تذليلها وتطويعها لصالحها وتحقيق أهدافها وخدمة رسالتها العلمية.

وهناك بعض التحديات التى تهددنا ولذلك يجب علينا أن نحدد بعض الوسائل والأساليب لمواجهة هذه التحديات المستقبلية ونحن ندرك ما يمكن أن تفعله هذه التحديات المستقبلية، فالهدف الأساسى لنا اليوم هو ضرورة إعطاء الأفكار الحديثة الفرص لتنمو وتنتشر ومن خلالها كيفية مواجهة هذه التحديات.

والتعليم العالى له دور كبير فى تكوين وتقدم المجتمع وتحقيق أهدافه وفى مواجهة التحديات المعاصرة والتغيرات السريعة الهائلة فى مختلف المجالات وفى تلبية احتياجات المجتمع من الموارد البشرية وله دور كبير فى متابعة التقدم العلمى والتكنولوجى وملاحقة هذا التقدم عن طريق إعداد الباحثين وخلق الطاقات المبدعة والعمل على تنميتها. ويتفق المربون على أن إعداد معلم المستقبل مرتبط بما سيوكل إليه القيام به فى القرن الحادى والعشرين، وبذلك يجب أن يأخذ الإعداد الحالى فى كليات التربية مطالب المستقبل خاصة وأن الأساليب المتبعة فى كليات التربية أساليب قاصرة لا تصلح لتأهيل معلم المستقبل في عصر الفضاء والالكترونيات والأقمار الصناعية.

ويتفق أيضاً مع المربون كثير من القادة السياسيين أن تنمية الموارد البشرية هى المفتاح

لمستقبل التعليم العالى وخاصة من أجل إنتاج قوة عمل فنية وصناعية وإدارية ويزداد اتساعاً بتنوع الكفاءات والقدرة على العمل الجاد والانضباط والإخلاص فى أداء العمل ومن الضرورى تنويع مؤسسات التعليم العالى وليس لمجرد تلبية احتياجات السوق بل أيضاً لكفالة توافر النطاق الواسع من المعرفة والقدرات اللازمة فى جميع الدول من أجل دخول القرن الحادى والعشرين.

والتغيرات السريعة فى مختلف مجالات المعرفة، والتى تؤثر على المجتمع في مختلف مجالات حياته سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتعليمياً تتطلب ضرورة مواءمة، ومسايرة مقررات إعداد المعلم لهذه التغيرات بحيث يجب ألا تكون مقررات الإعداد جامدة بل تتسم بالمرونة لدرجة تسمح معها بتعديل مقررات الإعداد بما يتفق والمتغيرات الحادثة فى المجتمع.

ويتطلب ذلك بالضرورة تحرر التعليم الجامعى من الأنماط التقليدية القائمة الآن سواء فيما يتعلق بالمناهج أو بعض المقررات أو بعض طرق التدريس مع اتساع النظر فى تصور أهداف الجامعة بحيث تضفى على التعليم الجامعى طابعاً ثقافياً إنسانياً نابعاً من التجربة الخاصة ومن الاتصال بالثقافات العالمية المختلفة. وتواجه الأمة العربية وهى تخطو نحو القرن الحادى والعشرين العديد من التحديات الدولية والإقليمية والمحلية، والتى تجعل من التطوير خياراً استراتيجياً لا بديل عنه فالأمة العربية لا تعيش بمعزل عن الدول الأخرى بل تعيش منفتحة على العالم كله بما لها من تراث ثقافى وحضارى يؤهلها للانفتاح على ثقافات العالم والتكيف مع متغيراته.

وأن على كليات التربية باعتبارها أحد مراكز التعليم العالى في مواجهة هذه التحديات عن طريق الإعداد الجيد للمعلم التى تتوافر فيه الخصائص والمستوى الذى يجعل ذلك المعلم قادراً على مواجهة هذه التحديات، والتغيرات الحالية والمستقبلية وتوفير الأعداد اللازمة من المعلمين لسد احتياجات المجتمع مع المعلمين.

أولاً - تحدى الثورة التكنولوجية :

يتميز العصر الذى نحياه بأنه عصر التكنولوجيا بما ينطوى عليه من تطبيق للعلم الحديث فى مختلف المجالات ومن أبرز مظاهر ذلك العصر، ثورة الاتصالات، وثورة تكنولوجيا المعلومات فقد أدى التطور الهائل فى تكنولوجيا الاتصال إلى تحويل العالم إلى ما يشبه القرية الصغيرة وربط الشعوب المتباعدة بعضها ببعض وأصبح الإنسان قادراً على رصد ما يجرى على الطرف الآخر من الكرة الأرضية بالصوت والصورة فى لحظة قيام الحدث وأسهمت تلك الثورات فى ظهور مفهوم جديد للعصر الذى نحياه الآن وهو عصر العولمة، فقد غيرت ثورة الاتصالات من طبيعة وسائل الإعلام العالية وأدت إلى انتشار المعلومات من خلال البث بالأقمار الصناعية ونقل الصوت والصورة إلى جميع المناطق فى الكرة الأرضية.

تعد الثورة العلمية والتكنولوجية من أهم الظاهرات التى تميز العصر الحالى وتعود أهميتها إلى التأثير العميق الشامل الذى تحدثه فى كافة جوانب الحياة وإلى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى تثيرها. ولقد نجم عن هذا الانفجار المعرفى والتكنولوجى العديد من المتغيرات فى كافة المجالات إذا زادت حدة التغير الاجتماعى وبخاصة فى القيم والمؤسسات، والعلاقات الاجتماعية فالتغير فى القوى المنتجة سيلقى بظلاله على أنماط الحياة الاجتماعية بأسرها فمع زيادة الحاجة إلى عمالة جديدة والاتجاه إلى لا مركزية الإنتاج بفضل عصر المعلومات ستتجه الدول الصناعية إلى نشر السكان وعدم تركيزهم فى المدن كما يتوقع الزحف على المدن فى الدول النامية وزيادة عدد سكانها كما يتوقع أيضاً زيادة الاستهلاك الفردي ونقص ساعات العمل وزيادة وقت الفراغ نظراً لزيادة القدرة الإنتاجية زيادة هائلة. كما يتوقع أن يحدث تغيير فى الطبقة العاملة وطبيعة عملها ومن ثم عقليتها المهنية والاجتماعية.

يعتمد امتلاك زمام التقدم العلمى والتكنولوجى على تعليم جامعى قادر على إعداد قوى بشرية قادرة على التعامل مع التقدم العلمى والتكنولوجى، حيث لا مكان فى الوقت الحالى لتعليم جامعى منعزل عن المجتمع وأفراده وإحداث التنمية الشاملة فى ظل هذا

العالم المتغير، فلم يعد دور الجامعات إعداد الطلاب لوظائف تقليدية فقط بل إعدادهم للتفاعل بفعالية واقتدار مع وسائل الإنتاج المتجددة لأن الوظائف التى يلتحقون بها بعد انتهاء دراستهم ربما تختفى من جراء طبيعة المتغيرات التكنولوجية.

ويقصد بالتقدم التكنولوجى التغير السريع فى مختلف جوانب الحياة والتطور العلمى وما يرتبط به من تطبيق تكنولوجى فى هذه الجوانب الحياتية والإبداع العقلى والمعرفة العلمية المتقدمة والاستخدام الأمثل للقدرات البشرية والمادية وزيادة فاعلية المنظومات الحياتة والتحكم فيها.

والثورة التكنولوجية هى ثورة تعتمد على المعرفة العلمية المتقدمة والاستخدام الأمثل للمعلومات المتدفقة ويعتبر خبراء الدراسات المستقبلية أن حجم المعرفة العلمية سيتضاعف كل سبع سنوات أى أن حجم التراكم فى هذه المعرفة خلال السنوات المتبقية من هذا القرن. وهذا الكم الهائل والمهول من المعرفة يحتاج إلى تنظيم سريع ومستمر لمن يريد أن يستخدمه وهذا التنظيم السريع لتدفق المعلومات و التعرف على طرق استخدامها هو محل التقدم فى القرن القادم.

والعلم يتطور فى عالمنا بسرعة مذهلة حيث تتضاعف المعرفة وتتولى الكشوفات العلمية بمعدلات متسارعة يتبعها تزايد المبتكرات التقنية واتساع التطبيقات الإلكترونية، وساعد على ذلك تبدل أساليب العمل والإنتاج وزيادة التخصص وازدياد الاحتكاك الثقافى بين المجتمعات وتدخل العلم والتقنية فى حياة الفرد، والمجتمع، والمدرسة فى عصر العلم، والتكنولوجيا بدعوة إلي تغير طرقها وأساليب تربية النشء، وتعمل على تزويدهم بأدوات الكشف عن المعرفة والمهارات الأساسية فى التفكير والتعبير وأن تنمى لديهم القدرة على الملاحظة والبحث وغيرها من الطرق التى تمكنه من أن يعلم نفسه بنفسه.

وسوف تؤدى تكنولوجيا المعلومات فى مجتمعات ما بعد الصناعة إلى وجود فراغ أو فجوة بين الذين يملكون المعلومات ويستخدمونها ويستفيدون منها وبين الذين لا يملكون تلك المعلومات، ولا يستطيعون استخدامها أو يستفيدون منها. ونتيجة لذلك سوف

تزداد حجم تلك الفجوة كلما زاد هذا الكم الهائل من وسائل المعلومات والاتصال.

وبناء على ذلك فإن تكنولوجيا المعلومات مكنت الإنسان من أن يراجع عقله في أىَ وقت وفى أى نوع من المعلومات فى وقت قصير جداً إذا احتاجها، لأن عملية التسجيل للمعلومات والوعى بها يجعلها قابلة للتحسين والإضافة والتعديل بالاعتماد على قواعد أساسية لذلك التطوير أو التعديل أو التحسين، وعلى ذلك فالتعليم العام يجب تزويده بالمستوى الأعلى من المعارف والحقائق بشكل مطلق فهو يقدم المعلومة مجردة ويؤكد على جعلها مفيدة فى عالم الواقع.

ولم تقتصر هذه الثورة العلمية على الجوانب النظرية بل تعدتها إلى الجوانب التطبيقية فقد تقلصت الفجوة الزمنية بين النظرية وتطبيقها بصورة واضحة.

ولا يقتصر مفهوم التكنولوجيا على الأدوات والوسائل التى يمكن أن تسهم عملية التعليم، والتعلم بل يتعدى ذلك إلى الطرق، والاستراتيجيات التى يتم من خلالها تطبيق النظريات والأفكار، والمعارف إلى أدوات منتجة يمكن من خلالها تحسين العمل.

وما يشهده العالم اليوم من تغير فى مجال تكنولوجيا المعلومات، ومصادر الحصول عليها يعد من أكبر العوامل ذات التأثير فى المنهج المدرسى فارتباط المنهج المدرسى التقليدى بالكتاب، وبالمعلم أخذ بالانحسار لصالح مجموعة متعددة من مصادر المعرفة التى أصبحت فى متناول الجميع، ففى الوقت الراهن تقوم مراكز التعلم العالمية بتوفير المعلومات لطالبيها فى جميع مجالات المعرفة عن طريق وسائل وأدوات متطورة تعمل بكفاءة وفعالية.

ونجد أن تكنولوجيا المعلومات الحديثة، والعولمة واقعاً جديداً فى مجال التعليم، وبخاصة التعليم العالى إلى جانب المجالات الحياتية الأخرى، ويتطلب الأمر أن تغير جامعات الوطن العربى من فلسفاتها ومناهجها ومؤسساتها التعليمية التقليدية، حيث أن الأساتذة والطلبة بدأوا يدركون بعض التغيرات التى جاءت بها التكنولوجيا الحديثة والعولمة، وأولى هذه التغيرات القناعة بأن عمليات التعليم والتعلم يمكن أن تكون خارج أسوار الجامعة وأن المفهوم التقليدى للجامعة والكلية يمكن أن يطور ويجدد بل يتغير كليا

ويأخذ شكلاً آخر مختلفاً عن الشكل القديم وهذا الاتجاه يزداد قوة وسرعة ليس فى الوطن العربى فقط بل فى جميع أنحاء العالم تقريباً.

وكل تغير مجتمعي لابد أن يصاحبه تغيير تربوى وأن هناك من يرى النقلة المجتمعية التى ستحدثها تكنولوجيا المعلومات ما هى فى جوهرها إلا نقلة تربوية، وتبرز علاقة المعلومات بالتربية خاصة جانبها التعليمى بشكل مباشر إذا ما نظرنا فى اقتناء المعرفة.

ولذلك فمن الواجب دراسة التكنولوجيا المستخدمة اليوم للوصول إلى الفوائد والحدود لمخلتف الوسائل للتعليم العولمى للغد.

واستثماراتنا فى مجال التكنولوجيا قد طورت بشكل واضح قدرتنا على الاستجابة للظروف المتغايرة أنه على أساس يوحى بأننا جميعاً نتفاعل مع أنظمة المعلومات، وفى المستقبل سنعتمد أكثر على نظم المعلومات. إن معرفة قدرة نظم المعلومات، والقدرة على وضع هذه المعرفة محل العمل أن تنتج مؤسسات ووظائف شخصية والتى تصل لأهدافهم وإلى مجتمع بنوعية حياة سامية ويتضح من ذلك أن للعلم دوراً كبيراً ومؤثراً فى العصر الذى نعيش فيه فنحن فى حاجة إلى علم يهيئ الفرد والمجتمع لحقائق الثورة التكنولوجية وبذلك يصبح واضحاً أنه يجب الربط بين التقدم العلمى، والتقدم التكنولوجى مما يتطلب ذلك أثراً على النظام التربوى، وعلى اختيار نوع التعليم مما يعدهم للحياة العملية فى المستقبل ومما يؤثر ذلك على عملية إعداد المعلم مما يجب أن تتناول عملية إعداد المعلم تحول وظيفة المعلم من مجرد ملقن ومحفظ واستظهار للمعلومات والمناهج والمقررات الدراسية إلى متبع للمنهج العلمى، ومسهلاً لعملية التعليم وأن يتسم بالمرونة وممارساً لعديد من الأنشطة الدراسية وتحول المتعلم من متلقن سلبى إلى متعلم مشارك ومناقشاً ومحاوراً إيجابياً للحصول على المعرفة ويساعد على ذلك أيضاً تكنولوجيا المعلومات التى يجب أن تدخل بصورة مهيمنة فى برامج الإعداد بحيث تمكن المعلم من تهيئة التلاميذ للتعامل مع المستقبل والتعرف على تكنولوجيا المعلومات ويجب أن تصبح ضمن مقررات كلية التربية بصورة عامة بدلا من تخصص فريد بهدف تمكين المعلم أن يساير مجتمع المعلومات، والتعامل مع متطلبات المستقبل بالإضافة إلى ذلك

يجب أن تصبح نظم التربية متجددة بحيث تتفق مع مسايرات العصر وتحديات متطلبات المستقبل، وهكذا تبدو الحاجة ماسة إلى الاهتمام بالتعليم وبالتكنولوجيا للمعلم العربى ويمكن أن يكون ذلك من خلال برنامج تعليمي يساعد المعلم على تنمية فهمه وكفاءته فى التصميم والإنتاج والاستخدام للمنتجات، والنظم التكنولوجية.

ويجب على المعلم مواكبة هذا الكم الهائل من الانفجار المعرفى وتكنولوجيا المعلومات بحيث يظل على اتصال دائم بتلك المستجدات والمستحدثات وملاحقة هذا الكم الهائل من الانفجار المعرفى من المعلومات والقدرة على استخدام الأساليب التكنولوجية فى العملية التعليمية.

ويتصف التقدم التكنولوجى بمجموعة من الخصائص والسمات أبرزها:

١- ظهور تكنولوجيا جديدة، مثل التكنولوجيا الذرية، والتكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا الفضاء والإلكترونيات الدقيقة.

٢- يتسم بالإيقاع المتسارع والذى سوف يغير نسيج الحياة وإيقاعها وانعكاساتها على النظم السياسية والاقتصادية والتعليمية والعسكرية.

٣- ظهور التكتلات الاقتصادية الضخمة والسباق فى الإنتاج والصناعة لكسب المزيد من الأسواق العالمية والاتجاه المتزايد نحو الخصخصة انطلاقاً من قاعدة معلوماتية ضخمة لتصبح التكنولوجيا هى المورد الرئيسى للاقتصاد المتقدم.

٤- يحدث بمعدلات متسارعة للغاية إلى حد ضاقت معه الفجوة الزمنية التى تفصل بين تاريخ الاكتشاف العلمى وبين بداية تطبيقه عملياً.

٥- استحداث صناعات وخطوط فرعية جديدة للصناعات الحديثة المتنوعة، مثل البرمجيات والإلكترونيات الدقيقة.

٦- مساعدة التقدم العلمى والتكنولوجى على اختصار العمل اليدوى والميكانيكى والاعتماد على المجهود الذهنى.

ثانياً - تحدى المعلوماتية وصناعة المعرفة :

يمر العالم الآن بثورة تكنولوجية تعتمد على المعرفة العلمية المتقدمة والاستخدام الأمثل للمعلومات، والكم الهائل من المعرفة يحتاج إلي تنظيم سريع ومستمر لمن يريد أن يستخدمه بالإضافة إلى التعرف على طرق استخدامها فهو المحك للتقدم، ومواجهة القرن القادم. وهذه القدرة التكنولوجية سوف يتأثر بها الجميع مما تحدث نوعا من التغير الاجتماعى المتسارع من الفرد، والمجتمع لكى يكونا سريعى التكيف مع كل تحول وتغير.

ولا جدل أن ثورة المعلومات التى يشهدها العالم الآن أحدثت، ومازالت تحدث طفرة هائلة فى مختلف مجالات المعرفة وهذا يعود إلى اعتماد هذه الثورة على المعرفة العلمية المتقدمة والمعلومات المتقدمة سريعة الانفجار المعلوماتى الناتج عن تضاعف حجم المعرفة، ولذا كان من الأمور الطبيعية أن يصاحب هذا التطور المعرفي تطوراً تقنياً كبيراً بهدف التوصل إلى وسيلة فعالة للتحكم فى حجم المعلومات وتدفقها، ومعرفة قدرة نظم المعلومات والقدرة على وضع هذه المعرفة محل العمل يمكن أن تنتج مؤسسات، ووظائف شخصية.

وانتشار المعرفة يتم الآن بسرعة لا تعرف حدوداً سوى مدى إتاحة الفرص التربوية والتعليمية؛ وذلك بفضل انتشار وسائل الاتصال ووسائط الإعلام الفائقة والتطور التى حطمت الحواجز التعليمية التى كانت تحول دون تقاسم التراث العلمى، والثقافى المشترك بين البشر.

وبالطبع فإن المعرفة بنظرياتها وتقنياتها وبدائلها ومستوياتها المتفاوتة وقوتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية هى المصدر الوحيد للقوة التى تمثل الباعث، والدافع وراء كل الأنشطة الإنسانية المختلفة. وهى أساس وشريان وعصب التقدم المجتمعى على مر العصور ولا غنى عنها لأى تقدم أو تطور أو نمو على مر العصور. وإن كانت أهميتها تزداد بمعدل تضاعفها أو أكثر، وهذا يجعل منها تجارة رابحة، وسلعة رائجة حيث تتحدد فى ضوء كم المعارف التى تتحصل عليها الدول مدى مكانتها بين دول العالم المختلفة ومدي تفوقها وانحسارها.

وذلك فإن مهمة التعليم العالى ليست فقط تطوير المعرفة وتدريب المتخصصين ولكن أيضاً نقل الحضارة وبناء صرح شائع للمعرفة، ولذلك فإن المهمة العظمى للتعليم العالى هى إنجاز نوع من التكامل فى كلتا الحالتين من المعرفة (المعرفة الخاصة والمعرفة العامة للعالم ككل) وأن يفعل ذلك على أساس وقواعد عالمية.

وتخطيط نظام المعلومات يشمل تطوير الاتجاه العام والمحدد لمناطق نظم المعلومات، وأن برامج المستقبل ومشروعاته قد تم تحديدها من خلال تخطيط نظم المعلومات، والتى يمكن أن تكون نتيجة مباشرة للتخطيط الاستراتيجى للمنظمة أو المؤسسة، وأن تخطيط نظم المعلومات يمكن أن يؤثر فى الكثير من المجالات والأفراد داخل أو خارج المؤسسة، وتخطيط نظم المعومات يعرض الكثير من المميزات وتشمل :-

١- تطوير استراتيجية طويلة المدى.

٢- الاستغلال الأفضل لمصادر المعلومات.

٣- الأداء الأفضل للمجالات الوظيفية.

والتخطيط لنظم المعلومات يمكن أن ينتج عنه الاستخدام أو الاستغلال الأفضل لمصادر المعلومات، ومن دون تخطيط لنظم المعلومات يمكن أن ينتج عنه أنظمة أقل تطوراً ويجعل من الصعب جداً تقييم أداء يقيم نظم المعلومات، واستخدام تكنولوجيا المعلومات داخل المؤسسة وأن يكون هناك مستوى لقياس الأداء الفعلي وعدم وجود مستوى للمعيار يمكن أن ينتج عنه سوء فهم بين التنفيذ على المستوى الأعلى وقسم نظم المعلومات.

وتتميز المعلومات بعدة خصائص رئيسية يمكن تلخيصها فيما يلى :-

١- التمتع والسيولة فالمعلومات ذات قدرة هائلة على التشكل فعلى سبيل المثال يمكن تمثيل المعلومات نفسها فى صورة قوائم أو أشكال ورسوم بيانية أو رسوم متحركة أو أصوات ناطقة وتقوم وسائل الإعلام باستغلال تلك الخاصية فى تكييف رسائلها الإعلامية بما يتفق مع مصلحة المعلن أو المهيمن.

٢- سهولة النسخ : حيث يستطيع مستقبل المعلومات نسخ ما يتلقاه منها بوسائل يسيرة للغاية.

٣- قابلية النقل عبر مسارات محددة (مثل انتقال موجة أو بثها على المشاع لمن يرغب فى استقبالها).

٤- إمكانية استنتاج معلومات جديدة من بيانات قديمة قد تكون مشوشة وذلك من خلال تتبع مسارات عدم الاتساق والتعويض عن البيانات غير المتكاملة.

٥- القابلية الكبيرة للإندماج بين العناصر المعلوماتية حيث يمكن ضم عدة قوائم فى قائمة واحدة أو إضافة ملف معين لقاعدة بيانات قائمة أو تكوين نص جديد من فقرات يتم استخلاصها من نصوص سابقة.

٦- المعلومات مصدر رئيسى للقوة السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية للمجتمعات الحديثة.

٧- المعلومات تنمو مع زيادة استهلاكها فهى لا تتأثر بالاستهلاك وهى المورد الإنسانى الوحيد الذي لا يتناقص بل على العكس.

سمات مجتمع المعلومات:

إن مجتمع المعلومات هو ذلك المجتمع الذي يسمح بالاتصالات المفتوحة وذلك المجتمع الذى ينتج المعلومات على نطاق واسع وتنتشر فيه المعلومات بلا قيود وبذلك تصبح فيه المعلومات قوة دافعة نحو توجيه الاقتصاد والتنمية.

ولمجتمع المعلومات سمات تميزه وتميز أيضاً المهارات المعلوماتية لأفراده ويمكن إجمال ذلك فيما يلى:

١- القوة المحركة الأساسية فى مجتمعات المعلومات هى إنتاج المعلومات وليس إنتاج السلع المادية.

٢- تكنولوجيا الحاسب الآلى هى التكنولوجيا الأساسية فى مجتمع المعلومات.

٣- أساليب حل المشكلات وصناعة القرار هى أساس مجتمع المعلومات.

٤- الصناعات الرئيسية هى الصناعات المعتمدة على المعلومات والمرتبطة بالمعرفة.

٥- مركز الثقل الاجتماعى سيكون للعاملين فى حقول المعلومات والاتصالات وإنتاج المعرفة.

٦- بينما يقوم المجتمع الصناعى على التخصص وتقسيم العمل فإن مجتمع المعلومات يعتمد على التكامل والتنسيق وحسن استخدام المعلومات فى المواقف المتعددة ومرونة التنقل بين المهن والوظائف.

٧- تتوزع السلطة فى الوحدات الاقتصادية أفقياً وليس رأسياً، وسيتحول التنظيم الإدارى من المركزية إلى اللا مركزية.

٨- ارتفاع قيمة الوقت فى مجتمع المعلومات أكثر منه فى المجتمع الصناعى.

٨- تمتع أفراد المجتمع المعلوماتى بالوعى الكونى أى إدراك المتغيرات العالمية مع إجادة اللغات وأسس الرياضيات والقدرة على التعلم الذاتى والابتكارية وامتلاك فلسفة كونية تؤكد على المثل العليا ومفهوم الحرية واحترام خصوصية الآخرين.

ويجب على المعلم مواكبة هذا الكم الهائل من الانفجار المعرفى وتكنولوجيا المعلومات بحيث أن يظل على اتصال دائم بتلك المستجدات والمستحدثات، وملاحقة هذا الكم الهائل من الانفجار المعرفى، والمعلومات، والقدرة على استخدام تلك الأساليب التكنولوجية فى العملية التعليمية وبالتالى يجب أن تتضمن برامج، ومقررات كلية التربية مختلف مجالات المعرفة، والتكنولوجيا الحديثة والمتقدمة.

ثالثاً - تحدى التكتلات الاقتصادية :

واكبت التغيرات التكنولوجية تطور الاقتصاد فى العالم من اقتصاد ما قبل الصناعة ما يمكن أن يطلق عليه اقتصاد ما بعد الصناعة **post industrial economy** والذى يعتمد على التكنولوجيا المتقدمة، وتكنولوجيا المعلومات كما شملت هذه التغيرات أيضاً مجال التجارة حيث نجد الآن المؤسسات والشركات المتعددة التى تتخطى موازناتها موازنات الكثير من الدول بل تمتد تعاملاتها عبر الحدود. والدليل على ذلك ما سمى باتفاقية التجارة الحرة (الجات). والمتغيرات الاقتصادية التى يعيشها المجتمع الإنسانى بصفة عامة أو الدول النامية بصفة خاصة عديدة يصعب حصرها فى هذا المجال إلا أن أهم عناصرها تؤثر فى العملية التعليمية الجامعية. من هذه العناصر ظهور أساليب فى الإنتاج الزراعى والصناعى وفى الخدمات واختفاء أخرى مما يستدعى ملاحقة ذلك فى

مضمون العملية التعليمية، ومنها نوع العمل الذى يقوم به خريجو الجامعة فى حياتهم الوظيفية وينتظر تزايد ذلك. مما يستوجب أسلوباً فى التعليم يركز على الكيف أكثر من مجرد الكم وإتقان المهارة. ويركز على تمكين الفرد من اختيار العمل المناسب لقدراته، والتكيف مع الظروف المتغيرة. ومن أبعاد التغيرات الاقتصادية الأخذ بمعايير الكفاءة الداخلية فى إدارة المؤسسات المختلفة ومن بينها الجامعات. ومن أخطر أبعاد التغير الاقتصادى تحقيق زيادة فى الإنتاج ورفع مستوى معيشة الأفراد. وينتظر من الجامعات أن تشارك بصورة أساسية فى هذا الجهد بحيث تحقق أهداف خطط التنمية حيث إنه معقل الفكر ومركز الثورة البشرية، فتقدم أساليب وبدائل جديدة للتنمية، وتقوم بتخريج الكفاءات البشرية على اختلاف مستوياتها لتقوم بأعباء العمل فى تنفيذ خطط التنمية.

ولقد صاحب هذا التقدم الاقتصادى السريع ظاهرة التغير السريع فى بنية المهن وطبيعتها حيث اختفت بعض المهن وظهرت أخرى، ولم تعد المهن اليوم تتطلب الجهد العضلى، والقوة الجسمية؛ إنما تتطلب دقة التفكير بدرجة عالية. كما حلت التقنيات الحديثة محل الإنسان فى الكثير من الأعمال، الأمر الذى دعا بعض الكتاب من أمثال كلارك CLARK فى كتابه عن الحياة والقرن الواحد والعشرين إلى أن يقول إنه فى حلول عام ٢٠١٩ سوف لا تبقى فى المصانع وظائف إلا قلة من الفنيين ذلك لملاحظة إشارات التحكم حيث إن مصانع الغد سوف تكون الية وبأجهزة كمبيوتر توجه الإنسان الآلى.

وأشارت دراسة أجريت عام ١٩٨٠ إلى أنه فى فترة تراوحت ما بين عامين إلى ثلاثة أعوام من بداية عمل المهندسين اليابانيين أكثر من ٤٠٪ ينخرطون فى تخصصات فنية مختلفة إلى حد كبير عن تلك التى درسوها فى الجامعة، وهذا يعنى أنه ينبغى على التعليم أن يعد الأفراد إعداداً يجمع بين الشمول والتخصص بحيث يسهل على الفرد بعد تخرجه أن ينتقل من عمل إلى آخر قريب منه بعد فترة من التدريب، وهذا يعطى للمتعلم الفرصة فى مواكبة التجديدات داخل تخصصه وعليه ينبغى أن ينعكس هذا الاتجاه على سياسة إعداد المعلم بحيث يتسم بالتكامل فيجمع بين الشمول، والتخصص حيث إن

ذلك سوف يؤدى إلى حسن إدراك المعلم للعلاقة التفاعلية بين مختلف التخصصات من ناحية ويمكن له أن يقوم بتدريس أكثر من تخصصين متقاربين من ناحية أخرى.

وهذا الاتجاه لا يقلل من شأن التخصص وأهميته، وإنما هى استجابة للتغير السريع فى بنية المهن وتزايد الاعتماد على التقنيات فى أساليب الإنتاج مما يضاعف من مسئوليات التربية وذلك من منطلق إحداث التوازن بين التقدم التقنى والتقدم الروحى، والاجتماعى، والفكرى سعياً وراء التوظيف الأمثل لهذا التقدم وبصفة خاصة في المجال الاقتصادى وهكذا فإن ارتفاع مستويات التعليم والتدريب من أجل الاحتفاظ بالعمل فى مكان معين والترقى فيه سيكون دافعاً إلى إحداث تغيرات مهمة فى مجال التعليم بصفة عامة وفى مجال إعداد المعلمين بصفة خاصة.

ومن هنا فإن التقدم الاقتصادى يتأثر بنوع التعليم وجودته. كما تتأثر إنتاجية الفرد بمقدار التعليم الذى حصل عليه ونوعيته، ومقدار ما يتوفر له من الخبرات الأساسية، والقدرات وبهذا يصبح لدى الفرد قدرة متميزة وإنتاجية مرتفعة تحدد موضع الدول على الخريطة العالمية وأن تقدم أى دولة يتوقف على قيمة المعارف فى هذه الدولة، وفى الوقت الذى نتجه فيه إلى الموجة الثالثة والإنتاج الكثيف للمعرفة، ونجد أن قيمة أى منتج اليوم تتحدد بقيمة مكون المعرفة فى هذا المنتج. وإذا كانت المعرفة هى المكون الأساسى فإن هذا يعنى أن تصبح قدرة أى دولة على تشجيع أبنائها لامتلاك هذا المكون الأساسى معيار مهم للتقدم والأمن القومى معاً ولكى نستطيع أن نواجه هذا فإنه من المحتم والضرورى أن تحدث تحولات جذرية فى التعليم طالما أن قيمة أى دولة تتمثل فى المكون المعرفى فيها وفى قدرتها على اكتشاف تقنيات جديدة وفى قدرتها على اكتشاف أساليب جديدة لإنتاج تكنولوجيا فائقة فنحن من أجل هذا نحتاج إلى نوعية جديدة من المتعلمين يتعاملون ويتفاعلون مع الموجة الثالثة مع لغة القرن الحادى والعشرين وآلياته.

كما أن المتغيرات الاقتصادية تتيح دوراً محسوساً للقطاع الخاص فى ظل نظام الخصخصة بما يزيد من دور النشاط الفردى فى إدارة الاقتصاد، وان التغيرات الاقتصادية المعاصرة والمستقبلية تؤثر تأثيراً مباشراً على المدارس والمعلمين من خلال إيجاد توازن بين

احتياجات القوى العاملة، وهذا يتطلب تحليلاً واعياً لمحددات اختيار، وانتقاء وتدريب التلاميذ، وإعداد معلمى المستقبل، وإعادة تدريبهم بحيث يكونوا قادرين على اتخاذ القرارات فى أساليب الإدارة الذاتية للمشروعات الاقتصادية وإرساء المفاهيم الأساسية للجودة وتقليل الكلفة وتمويل المشروعات والتكيف مع الظروف المتغيرة والمتوقعة والمحتملة فى فهم المنظور العالمى والمجتمعى والمعرفى والتكنولوجى.

رابعاً - تحدى المتغيرات الثقافية :

يقصد بالتغير الثقافى بأنه ظاهرة اجتماعية طبيعية مستمرة لا تتوقف، ولا يمكن القضاء عليها فالمجتمع فى تغير دائم مهما كانت حالته من العزلة أو البدائية ومن عوامل التغير الثقافى طبيعة الفكر الإنسانى نفسه؛ لأن الإنسان لا يكف عن التفكير ويدفعه التفكير إلى العمل بالإضافة إلى أن الاتصال بين ثقافتين يؤدى إلى التلاحم بينهما سواء أكان هذا الاتصال عرضا أم مقصوداً هذا بالإضافة إلى أن البعثات والمهام العلمية تعتبر إحدى الوسائل للاتصال بين الثقافات إلى جانب الثورة التكنولوجية فى عالم الاتصالات أدت إلى اتصال جميع ثقافات العالم عن طريق شبكة المعلومات ووصلات الأقمار الصناعية التفاعلية، والمستحدثات والاكتشافات البيئية أدت إلى تغير البناء الاجتماعى؛ ومن ثم تغيرت ثقافة المجتمع، ويجب تحقيق الوحدة الثقافية العربية؛ وذلك للحد من الثنائيات والانفصاليات والازدواجيات القائمة فى الثقافة العربية وتنمية ما طرأ عليها من علائق وشوائب، ومواجهة الغزو الثقافى الأجنبى الهادف إلى تشويه وتحجيم الثقافة العربية. وسبيل ذلك توحيد نظم التعليم العربى وعصريته من خلال برامج تعليمية متقدمة وسلم تعليمى متطور وإدارة تقنية ومعلم مؤهل تأهيلاً علمياً ومبادئ حديثة ومناشط وإشراف تربوى واع.

ومهمة الثقافة فى توجيه وعى الجماعة هى توحيد الناس فى مجتمع خاص بهم من خلال تراكيب اللغة والرمز والمعتقدات والجماليات وتكنولوجيا المعلومات هى البنية التحتية (الأساسية) لدعم هذه المهام أما بالنسبة لتشكيل وعى الفرد فالثقافة دورها المحورى فى اقتناء المعرفة وتنمية أساليب التفكير وقدرة التعبير عن العواطف والأحاسيس.

ومهمة التعليم هى تدمير الأسوار الفاصلة التى تحافظ على الهويات المنفصلة وبذلك يخلق التفاهم ويعزز التعاطف مع الحفاظ على الفروق الثقافية فى الوقت ذاته، وبالرغم من أن الجامعة تقف على قمة الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز الوعى بثقافات ولغات معينة فإن من تحديات التعليم فى العصر الجديد هو الربط بين قاعدة الفهم المتطور للمصالح الوطنية والأبعاد الدولية وينبغى أن يوفر التعليم العالى تعليماً أرقى يحافظ على الهويات المستقلة ويعمل مع ذلك على جذب تلك الهويات داخل كل أوسع وأكثر شمولاً يحترم كل من الثقافات المتميزة والبيئة متعددة الثقافات وكذلك ينبغى لمؤسسات التعليم العالى أن تبذل جهوداً خاصة للتشجيع على وضع برامج متكاملة ترمى إلى ظهور ثقافات للسلام وتعزيز التنمية المتواصلة.

وبذلك لا يجب أن تنعزل التربية عن مجريات الأحداث وأن تحاول خلال عناصرها، ووسائطها التربوية المختلفة بناء الشخصية الخلاقة التى لا تتابع الجديد فحسب، بل تعتمل على صياغة مستقبل أفضل وتجد لها مكانا فى عالم الإبداع. وللمعلم دوره المهم، والخطير فى مواجهة الغزو الثقافى حيث يساعد الأبناء على البحث لأنفسهم عن الذاتية والهوية الثقافية لمواجهة عالم الغد ذلك أثناء تعلم المهارات الفنية المتعددة وتنمية قدرة الفرد على الابتكار والابداع وبث روح المنافسة فى التلاميذ ومن ثم إعداد الأفراد القادرين على أن يجدوا لهم مكانا فى المجتمع العالمى الجديد.

ولمواجهة هذا التحدى من التحديات يجب أن تكون برامج إعداد المعلم تنمى لديه فهم الثقافة العامة والتفكير الناقد، والقدرة على التشكيل الاجتماعى وتزويده بالمهارات التى تمكنه من الإلمام بالمستحدثات الجديدة فى مجال التعليم والتعلم وأن تتناول برامج إعداد المعلم القضايا، والمشكلات المستقبلية، وأن تؤهله لكيفية التعامل مع هذه القضايا والمشكلات.

خامساً - تحدى المتغيرات الاجتماعية :

يشهد العصر الحالى كثيراً من التغيرات والتحولات الاجتماعية التى تترك آثارها المباشرة وغير المباشرة على المنهج الدراسى من أبرز ذلك ما تشهده الأسرة من تغير فى

قيمها وأهدافها وطموحاتها وأنماط سلوكها. فقد تخلت الأسرة فى المجتمع العربى والإسلامى عن كثير من أدوارها، وقيمها السابقة فى اختيار شريك الحياة والإنجاب وعدد أفراد الأسرة والمشاركة والعمل الطموح وحلت محل تلك قيم وأدوار جديدة بفعل تأثير كثير من العوامل الثقافية والسياسية، والإعلامية التى يصعب مقاومتها والحد من تأثيراتها وبغض النظر عن كون هذا التحول والتغير موجباً أو سالباً إلا أن ما يترتب عليه فى مجال تربية النشء خطير جداً وليس الأمر مقتصراً على مجال الأسرة لكنه يسرى على كل المؤسسات الاجتماعية التى انتابها التغير والتحول وأخطر من ذلك كله مشاركة الأفراد فى تلك المؤسسات الاجتماعية بفاعلية ومن هذا المنطلق فإن على المناهج المدرسية أن تتحمل مسئوليتها الخطيرة تجاه التنشئة الاجتماعية، وإعداد الأفراد للتكيف مع كل المتغيرات، وهذا يتطلب إعادة النظر فى أهداف هذه المناهج ومضامينها المعرفية، والخبرات التعليمية التى تقدمها، وعمليات تقويم التعلم كما يتطلب مراجعة النظم واللوائح التعليمية السائدة وأنماط الإشراف والإدارة. وللمتغيرات الاجتماعية متغيرات عديدة أهمها اختلاف الفوارق الحادة بين الريف والحضر وطموح أهل الريف، وهذا حقهم أن يعيشوا حياة أهل الحضر ويصير الفارق بينهم نوع من النشاط الاقتصادى لأنواع المعيشة ومنها خروج المرأة إلى مجالات العمل، وسعيها نحو التعلم، وحركتها نحو المساواة فى الحقوق والواجبات مع الرجل، وهذه الأنواع من الطموح المشروع تفرض طلباً اجتماعيا من الاستجابة له على التعليم الجامعى.

وهناك متغيرات اجتماعية أخرى هى علاقة الصغار بالكبار فطغت على المسرح علاقات جديدة تمثلت فى جماعات الرفاق، أو الأصدقاء والتغير فى التراكيب الأسرية، ودخول المرأة إلى سوق العمل، وزيادة الطلب الاجتماعى على التعليم والتزايد السكانى بمشكلاته المتعددة وتغير الاتجاهات، والقيم والأخلاق. ومن أهم هذه المتغيرات أيضاً التركيبة السكانية وزيادة عدد السكان أكثر من الموارد المتاحة، واختلاف توزيع السكان، هذا بالإضافة إلى انتشار بعض الظاهرات الاجتماعية السلبية مثل جرائم العنف، والإرهاب والمخدرات والإدمان والتفكك الأسرى إلى غيرها.

ويتطلب هذا التغير الاجتماعى المتسارع من الفرد والمجتمع أن يكونا سريعى التكيف والتأقلم مع كل تحول وتبدل، وإلا قضى عليهما هذا التغير بقطاره المندفع، ولا يمكن للفرد والمجتمع أن يتكيفا إلا إذا كانا مسلحين بنوع من التفكير والمعرفة يساعدهما على ذلك ويضع هذا العبء أساساً على النظام التربوى.

والمتغيرات التى ينطوى عليها عصر المعلومات ستحدث بالضرورة هزات عنيفة فى منظومة التربية من حيث فلسفتها وسياستها ودورها ومؤسساتها ومناهجها، وأساليبها، وأن كل تغيير اجتماعى لابد وأن يصاحبه تغيير تربوى إلا أن الأمر نتيجة للنقلة النوعية الحادة الناجمة عن تكنولوجيا المعلومات لا يمكن وصفه بأقل من كونه ثورة شاملة فى تنمية الإنسان المصرى ويقع عبء هذه المهمة على التربية لتسد الفجوة بين قيم المجتمع الثقافية والاجتماعية والتغيرات التكنولوجية، والمادية؛ لأن التربية هى التى تكسب السلوك وتعدله وتنوعه وهى التى تشكل الشخصية الإنسانية التى تتفق مع القيم، والاتجاهات الجديدة، فعلاقة التربية بالمجتمع خاصة فى عصر المعلومات علاقة ذات طابع ديناميكى ونجاح التربية يقاس بسرعة استجابتها وتجاوبها مع المتغيرات الاجتماعية ذات الإيقاع السريع والمتسارع لمجتمع المعلومات مقارنة بالإيقاع البطئ الذى تتسم به عمليات التجديد التربوى المحكومة بالقاعدة الزمنية لقوانين التغير الاجتماعى، وهنا ينشأ حدوث فجوة تربوية بين مطالب المجتمع وأداء مؤسساته التربوية لذلك فإن تربية المستقبل لابد أن تكسب الإنسان العصرى أقصى درجات المرونة وسرعة التفكير وقابلية التنقل بمعناه لتغير أماكن العمل والمعيشة والتنقل الاجتماعى تحت فعل الحراك الاجتماعى المتوقع، والتنقل الفكرى كنتيجة لانفجار المعرفة، وسرعة تغير المفاهيم، ولذلك فإن تنمية الإنسان العصرى لمواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين تتطلب منه أن يكون قادراً على التعامل مع أدوات وآليات التكنولوجيا المتقدمة.

وهذا يوضح إلى أننا بحاجة إلى معلم قادر على حل المشكلات بالطرق المناسبة والتحول المتبادل، ونمو الشخصية المشتملة على قيم واحتياجات الجيل الجديد ولابد أن يكون قادراً على استيعاب القيم القومية والإنسانية، والتكيف مع المتغيرات الحضارية، وقادراً

على التخطيط وتدريب طلابه على مثل هذه الأمور بهدف تقريب الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، والأهم من ذلك أن يكون قادراً على القيام بأدوار قيادية كالإسهام فى عمليات التغير الاجتماعى نحو الأفضل.

سادساً - تحدى الديمقراطية :

تعتبر الديمقراطية نوعاً من الحق السياسى للشعوب، وهى ثقافة وفكر وسلوك، وأنها تحتل فى مجتمعنا مكانة محددة فى منظومة الوعى الاجتماعى والسياسى سواء على مستوى النخبة السياسية والثقافية بكل شرائحها أو على مستوى القواعد الجماهيرية فى المدن والقرى ومختلف التجمعات الاجتماعية. وتشير عديد من البحوث إلى أن مسألة الديمقراطية والمشاركة السياسية تحتل مكانة متدنية فى الوعى الشعبى، وحتى بين شرائح الصفوة المهتمة اهتماماً مباشراً بشئون السياسة والحكم. ونجد قضاياالتنمية والتحرر الوطنى تتصدر أولويات اهتماماتها بينما تتوازى مسألة الديمقراطية والحق فى المشاركة السياسية من دائرة الاهتمام، وهناك فريق آخر يعتقد أن تحرير الوطن أهم من تحرير المواطن والذى يجعل من الحرية الاقتصادية والاجتماعية سابقة على الحرية السياسية. وفريق ثالث يرى تأجيل الديمقراطية لأن الديمقراطية لابد وأن تسير بخطوات محسوبة متواكبة مع ما يتحقق فى المجتمع من تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية.

ومعنى الديمقراطية يرجع فى الأصل إلى فلاسفة الإغريق إلا أن الاستخدام الحديث له يرجع إلى الاضرابات الثورية التى حدثت فى المجتمعات الغربية فى نهاية القرن العشرين ظهرت ثلاثة اتجاهات عامة فى الجدل الذى دار حول معنى الديمقراطية وتم تعريفها باعتبارها شكلاً من أشكال الحكم من حيث مصادر السلطة اللازمة للحكم والأغراض التى تؤديها الحكومة والإجراءات المتبعة لتكوين الحكومة.

وتعتبر مشاركة العنصر البشرى فى عملية التنمية، وتحقيق الإبداع فيها هما جزء من العملية الديمقراطية الأوسع، وهما رهن بواقع الحريات التى يمارسها المواطن والحقوق التى يتمتع بها، وشعوره بالكرامة وتكافؤ الفرص وتحقيق العدالة، والحصول على نصيبه العادل من ثمار التنمية. لقد أدى إضعاف دور المواطن وتقليص المشاركة الحقيقية فى

العملية الإنمائية إلى الابتعاد عن الفئة التى لها المصلحة الحقيقية فى التنمية. وأن غياب أو تقليص المشاركة الشعبية والديمقراطية قد أديا إلى ضعف الانجازات الإنمائية إذ أن التقدم الاقتصادى لا يتوقع تحقيقه واستمراره في غيبة الإصلاح السياسى والاستناد إلى قاعدة ديمقراطية أوسع، وتمتع فعال بالحريات السياسية.

وهذا التحول الديمقراطى لم يعد مجرد استجابة لمطالب فئات وطبقات جديدة ترغب فى المشاركة السياسية، وصنع القرار فحسب، ولكنه أصبح شرطاً ضرورياً للثورة التكنولوجية، وثورة التكتلات الاقتصادية حيث تعتمد الثورة التكنولوجية على العقل البشرى الذى تعد الحرية شرطاً لازماً لضمان عمله بقوة كاملة هذا بالإضافة إلى أن المشكلات المتجددة وبخاصة الناجمة عن الثورة التكنولوجية هى من التعقيد والتشعب بحيث تتجاوز قدرة أية أجهزة حكومية مركزية لأية دولة. فتغير الديمقراطية يفرض على التعليم الجامعى أعباء ليعد المواطنين للمشاركة المسئولة فى حركة المجتمع ولا يقتصر أثر متغير الديمقراطية على هذا الأمر وإنما فرض على الجامعة أن تغير من سياستها فى الاقتصار على تعليم الصفوة إلى أن تفتح أبوابها لتعليم الجماهير العريضة وظهرت الجامعات ذات الأعداد الفقيرة.

ولقد ترتب على ما سبق مسئوليات جديدة على الأنظمة التربوية ومنها ديمقراطية التعليم Democratization of Education التى أدت إلى التوسع فى الخدمات التعليمية وتقديمها لمجموعات متباينة من الطلاب أكثر من أى وقت مضى، ومن ثم لم تعد مهمة التربية تحديد وانتقاء الأفراد الذين تقدم لهم الفرص التعليمية وإنما أصبحت مهمتها تهيئة الشروط التى تساعد كل فرد على الوصول إلى حد يمكنه الوصول إليه وتسمح به استعداداته، وهذا يتطلب من المعلمين إعداد أنفسهم وتهيئتها لمواجهة ذلك بالإلمام بالخلفيات الثقافية والاجتماعية المتباينة لتحديد حاجات التعلم لدى الطلبة وتكيف البيئات التعليمية للأوضاع المتغيرة وفى سبيل تحقيق ديمقراطية التعلم حددت منظمة اليونسكو هدفين هما:

أولاً : جعل حق التعليم واقعاً ملموساً لكل المواطنين.

ثانياً : يتمثل فى مساعدة الدول الأعضاء فى بناء وتجديد أنظمتها التعليمية كى تتمكن من مواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين بما فيه تحدى حق التعليم لكل مواطن.

وتحقيق مثل هذه الأهداف يتطلب تهيئة المعلم للتعامل مع الأعداد الكبيرة من الطلاب متى يتطلب الأمر ذلك، ومن خلال الأنظمة غير التقليدية، وبخاصة الأشكال المتعددة للتعليم والذى يجب أن نتوسع فى أنماطه وأساليبه حتى نتمكن من استيعاب كل الراغبين فى مواصلة تعليمهم مع الأخذ فى الاعتبار التباين الكبير الذى يجب أن يوجد فى نظام إعداد المواد التعليمية لهذه الصيغ التعليمية غير التقليدية حيث يفضل أن تتمشى مع مفاهيم التعلم الذاتى ومبادئه المختلفة.

كما يفرض ذلك أيضا على كليات التربية أن تجمع في إعدادها وتدريبها للمعلمين بين التدريس فى التعليم النظامى، وبين العمل فى محو الأمية بحيث يؤهل المعلم للعمل فى كليهما وفى هذا توفير للوقت والجهد، والنفقات وفيه كذلك استجابة لهذا التحدى الكبير والمتمثل فى الأعداد الكبيرة من الأميين التى مازالت أعدادها تتزايد، وبخاصة الدول النامية رغم أننا أصبحنا على أعتاب القرن الحادى والعشرين.

سابعاً - تحدى الزيادة السكانية :

إن مشكلة السكان مشكلة عالمية كبرى وأنها تأخذ اليوم أبعاداً خطيرة على أبواب القرن الحادى والعشرين وتنذر بتدابير على المستوى العالمى قد لا تكون إنسانية، وتفرض على الدول المختلفة اتخاذ إجراءات صارمة أحياناً حيث من المتوقع وصول عدد سكان العالم سنة ٢٠٢٥ إلى ١٤,٥ مليار نسمة وأن يتركز ٩٥٪ من الزيادة السكانية فى الدول النامية وأن يكون عدد السكان عام ٢٠٢٠ فى الوطن العربى ٥١٤ مليون منهم حوالى ٨٥ مليون نسمة فى مصر وحدها، وإذا كانت الإنطلاقة الثقافية متمثلة فى الثورة الصناعية كعنصر من عناصر التنمية فى المجتمع فإن الزيادة القادمة تضع علامات استفهام كبيرة حول مستقبل الحياة فى بدايات القرن القادم.

كما تعد الزيادة السكانية أحد أخطر التحديات التى تواجه مصر وتخطو نحو القرن الحادى والعشرين وتزداد حدة المشكلة إذا أدركنا أن الموارد وخاصة الزراعة والغذاء لا

يتضاعف بنفس المعدل الذى يتضاعف به عدد السكان ومن هنا توجد فجوة حقيقية بين كل من نمو السكان ونمو الموارد وهذه الزيادة السكانية وهى تمثل تحدياً خطيراً لها أثر ملموس على التعليم والنظام التعليمى فهى تعرقل تقدمه وتجعل اليوم الدراسى الكامل عدة فترات قصيرة لا تفى بالاحتياجات التعليمية فضلا عن تكدس الأعداد الضخمة من التلاميذ كما جعلت وباء الدروس الخصوصية ينتعش نتيجة إزدحام الفصل المدرسى، ونقص الاستيعاب لدى الطلاب، وقلة اهتمام المدرس بتلاميذه لزيادة عددهم على المعدلات المعقولة وأن مواجهة هذه التحديات يتطلب تطوير التعليم كخيار استراتيجى.

ومن المعروف أن كثافة السكان ونوعياتهم ومستوياتهم لها تأثيراتها على معدلات النمو والتطوير والتغير فى المجتمع وفى بعض المجتمعات تكون الزيادة السكانية أمر مرغوب فيه لتوافر الموارد الكفيلة باستيعاب هذه الزيادة وفى بعضها الآخر تعتبر الزيادة معوقاً للتنمية غير أن السائد هو معاناة العالم أجمع من مشكلة الزيادة السكانية وعلى الرغم من الانخفاض الضئيل فى معدلات الخصوبة فى العقدين الماضيين إلا أن سكان العالم استمروا فى الزيادة ويمثل الزيادة السكانية شبحاً يواجه المجتمع حيث يلتهم كل عوائد التنمية ويهدد كل المنجزات التى يمكن تحقيقها ويفسر لنا ذلك الضغط غير المسبوق على أنظمة التعليم وزيادة الطلب عليها.

والملاحظ أن معدل الزيادة السكانية العالى يلتهم كل المجهودات التى تبذلها الدولة من إنشاء مدارس، ومساكن، ومستشفيات وتدنى مستوى الخدمات بأنواعها كما أن لها أثراً سلبياً على التعليم والنظام التعليمى فهى تعرقل اليوم وتجعله على فترات فضلا على تكدس الأعداد الضخمة من التلاميذ ونقص الاستيعاب وقلة اهتمام المدرس بتلاميذه لزيادة عددهم عن المعدلات المعقولة مما يسبب زيادة نسبة الأمية وتسرب التلاميذ من التعليم هذا بالإضافة إلى أن الانفجار السكانى يؤدى إلى انتشار ظواهر التطرف والإرهاب خصوصاً فى المناطق العشوائية.

وترجع مشكلة الزيادة السكانية إلى ارتفاع معدل النمو السكانى وسوء توزيع السكان وقد تؤدى مشكلة الانفجار السكانى إلى عقبات خطيرة تعوق عملية التنمية

مما تنتجه من عدم التوازن بين الكثافة السكانية والموارد المتاحة والعجز عن توفير الغذاء اللازم لهذا العدد المتزايد من السكان، وعدم توفير الخدمات الصحية والتعليمية المناسبة فى مختلف مراحل التعليم، وعدم القدرة على توفير فرص العمل لهذا العدد من الشباب مما ينتج عنه مشكلة البطالة، وغيرها من آثار المشكلة السكانية مما ينتج عنه عدم القدرة على استغلال هذه الطاقة والموارد المتاحة من الشباب وكيفية الاستفادة من المهارات والقدرات لديهم.

ولمواجهة هذه التحديات المعاصرة والتغيرات السريعة فى مختلف المجالات والقدرة على متابعة التقدم العلمى والتكنولوجى وبذلك يتطلب على كلية التربية أن تقوم بإعداد معلم المستقبل الذى يجب أن يكون معلماً باحثاً ومعلماً مثقفاً ومعلماً تقنياً ومعلماً مبتكراً.

وفى ضوء ذلك فعلى التربية كإحدى الوسائل المهمة والضرورية فى مواجهة الحاضر والمستقبل وتحدياتهما أن تصيغ من الخطط والأساليب ما يساعد على مواجهة تلك التحديات من خلال إعداد الأطفال وتهيئتهم للتعامل مع تحديات المستقبل فى القرن الحادى والعشرين بالطموح والأمل واثقين بأن العصر القادم هو عصرهم وأنهم قادرون على مواجهة تلك التحديات. ولتحقيق ذلك يجب على كلية التربية جامعة الأزهر أن تعمل على تطوير أهدافها وشروط قبول الطلاب بها، وجوانب إعداد الطلاب بها ونظام التربية العملية ونظم تقويم الطلاب، وذلك لإعداد المعلم بما يتفق واحتياجات المجتمع، ومواجهة تحديات المستقبل، وبما يتماشى مع الاتجاهات الحديثة لتنظيم كليات التربية.

المراجع

١- سليمان معيض الشبيتى: الجامعات، نشأتها، مفهومها ووظائفها، دراسة وصفية تحليلية، المجلة التربوية، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمى، مجلد١٤، ع٥٤ شتاء ٢٠٠٠.

٢- إيهاب السيد أحمد محمد: دور بعض المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة الأزهر في خدمة المجتمع، دراسة تقويمية، ماجستير، كلية التربية، جامعة الأزهر ٢٠٠٢.

٣- حامد عمار: الجامعة بين الرسالة والمؤسسة، سلسلة دراسات في التربية والثقافة، القاهرة، الدار العربية للكتاب ١٩٩٦.

٤- عبدالرءوف محمد عبدالرءوف بدوى: الجامعة والبيئة، دراسة للدور، جامعة طنطا، دكتوراة، كلية التربية، جامعة طنطا ١٩٩٢.

٥- سعيد التل وآخرون: قواعد التدريس فى الجامعة، دليل لأعضاء هيئة التدريس فى الجامعات ومؤسسات التعليم فى الوطن العالى، عمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٩٧.

٦- صبحى القاسم: التعليم العالى فى الوطن العربى، عمان، منتدى الفكر العربى ١٩٩٠.

٧- جمهورية مصر العربية، وزارة التعليم العالى، المجلس الأعلى للجامعات، الإطار الاستراتيجى لتطوير المنظومة القومية للتعليم الجامعى والعالى، ورقة عمل، ١٣ يناير ١٩٩٩.

٨- عبدالسلام عبدالغفار: تطوير التعليم الجامعى لماذا، مؤتمر تطوير التعليم الجامعى، رؤية لجامعة المستقبل ١٩٩٩.

٩- متولى حسين متولى النجار: دراسة مقارنة لبعض جوانب التعليم الجامعى قبل وبعد إنشاء الجامعات الإقليمية، دكتوراة، كلية التربية، جامعة الزقازيق ١٩٩١.

١٠- عبدالفتاح جلال: جودة مؤسسات التعليم العالي وفاعليتها، استراتيجيات تحقيق الكفاية والتقويم المستمر، مجلة العلوم التربوية، المجلد الأول، العدد

الأول، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة ١٩٩٣.
١١- سعاد بسيونى عبدالنبى وآخرون: التربية المقارنة منطلقات فكرية ودراسات تطبيقية، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق ٢٠٠٥.
١٢- أحمد إسماعيل محيى: التربية المقارنة، القاهرة، دار الفكر العربى ١٩٩٨.
١٣- بيومى الصخاوى: التربية المقارنة بين النظرية والتطبيق، الجزء الثانى، كلية التربية، الاسماعيلية ١٩٨٧.
١٤- محمود فالح خالد: دراسة مقارنة لنظام تقويم أداء أعضاء هيئة التدريس فى كل من جمهورية مصر العربية وانجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، دكتوارة، كلية التربية، جامعة عين شمس ١٩٩٣.
١٥- سعد الدين إبراهيم وآخرون: مستقبل التعليم وتجارب تطوير التعليم، منتدى الفكر العربى، عمان ١٩٨٩.
١٦- عبدالله بشير: نظم التعليم العالى والجامعى، طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام ١٩٩٣.
١٧- شاكر محمد فتحى وآخرون: التربية المقارنة، الأصول المنهجية، التعليم فى أوربا وشرق آسيا والخليج العربى ومصر، القاهرة، بيت الحكم للإعلام والنشر ١٩٩٦.
١٨- محمد منير مرسي: الاتجاهات الحديثة فى التعليم الجامعى وأساليب تدريسه، القاهرة، دار النهضة العربية ١٩٩٢.
١٩- محمد طه حنفى: نظم تقويم الطلاب بكليات التربية، دراسة مقارنة بين مصر وانجلترا، دكتوارة، كلية التربية، جامعة عين شمس ١٩٩٤.
٢٠- محمد عبدالقادر حاتم: التعليم فى اليابان، المحور الأساسى للنهضة اليابانية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧.
٢١- محمد محمد سكران: دور التعليم فى التقدم التكنولوجى والصناعى فى المجتمع اليابانى مع إشارة خاصة لدور التعليم العام فى هذا المجال، دراسة

تحليلية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية ١٩٩١.

٢٢- لمياء محمد أحمد السيد: تخطيط سياسات التعليم العالي فى مصر في ضوء متغيرات الاقتصاد الحر، دكتوارة، كلية التربية، جامعة عين شمس ٢٠٠٢.

٢٣- أحمد الرفاعى بهجت: الإعداد اتربوى للمعلم الجامعى، واقعه وسبل تطويره، دراسة تطبيقية على جامعة الزقازيق، التربية والتنمية، ع١٠ القاهرة، المكتب الاستشارى للخدمات التربوية ع١٠، ١٩٩٦.

٢٤- صفاء عبدالرضا الفلاحى، جلال الهادى سالم: واقع التعليم وعلاقته بمتطلبات التنمية، ندوة التعليم العالى والتنمية فى الجماهيرية، تحرير، محمد على الأعور، المركز العالي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، الجزء الأول، ليبيا، بنغازى ٢٠٠٤.

٢٥- أمانة التعليم: المركز الوطنى للبحوث التعليمية والتربية (لمحة مختصرة من انجازات الفاتح في التعليم والتدريب) ١٩٩٦.

٢٦- على الحواث: التعليم العالى فى ليبيا، واقع وآفاق، طرابلس، مكتبة طرابلس العلمية العالمية ١٩٩٦.

٢٧- عبدالله فضل: نظم التعليم العالى والجامعى، عرض مقارن مع دراسة ميدانية، طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.

٢٨- حافظ أحمد: التعليم الجامعى واقعه وقضاياه واتجاهاته وتطويره، الصدر لخدمات الطباعة، القاهرة، سيسكو ١٩٨٧.

٢٩- عمر التومى السيبانى: الفكر التربوى بين النظرية والتطبيق، ليبيا، طرابلس، المنشأة العامة للتوزيع والإعلان ١٩٨٥.

٣٠- على السيد طنشى: التعليم وعلاقته بالعمل والتنمية البشرية فى الدول العربية، تحليل مقاون وتصور لملامح استراتيجة مستقبلية، المؤتمر السنوى الرابع للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، القاهرة، ٢٠ - ٢٢ يناير ١٩٩٦.

٣١- حامد عمار: التربية وعائدها الإنمائى، المستقبل العربى، ع٣، ١٩٧٨.
٣٢- بالنور الدوكالى على: واقع التعليم الجامعى والعالى ومتطلبات التنمية فى الجماهيرية، ندوة التعليم العالى والتنمية فى الجماهيرية، الجزء الأول، تحرير محمد على الأعور، المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا، بنغازى ٢٠٠٤.
٣٣- عبدالرحيم محمد البشرى: مشكلات التعليم الجامعى والعالى فى الجماهيرية العظمي، ندوة التعليم العالى والتنمية فى الجماهيرية، الجزء الأول، تحرير محمد على الأعور، المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا، بنغازى ٢٠٠٤.

تابع المراجع :

١- حسين كامل بهاء الدين : التعليم والمستقبل ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مهرجان القراءة للجميع ١٩٩٩ .

٢- محمد سيد أحمد : العولمة ، المفهوم ، السمات ، عالم يتحول والبعض يستجيب ، القاهرة ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ١٩٩٩ .

٣- السيد أحمد مصطفي عمر : إعلام العولمة وتأثيره فى المستهلك ، المستقبل العربى ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ع٢٥٦ ، ٢٠٠٠ .

٤- الفريد فرج : العولمة فى مرآة الثقافة العربية ١٥ / ١٠ / ١٩٩٨ .

٥- السيد ياسين : العولمة والطريق الثالث ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٩ .

٦- لطفى بركات : تحديات القرن ٢١ فى التربية ، القاهرة ، دار العربى ط١ ، ١٩٩٨ .

٧- أحمد عبدالرحمن أحمد : العولمة ، المفهوم ، المظاهر والمسببات ، مجلة العلوم الاجتماعية ، مجلد ٢٦ ، ع١ ، ١٩٩٨ .

٨- عبدالحسن زلزله : (العمل الاقتصادى العربى ، المسيرة والتحديات تأملات شاهدة على عصره) مجلة شئون عربية ، القاهرة ، جامعة الدول العربية ، ع١٠١ ، ٢٠٠٠ .

٩- محمد مهدي شمس الدين : العولمة وآفة العولمة ، مجلة منبر الحوار ، بيروت ، لبنان ، ع٣٧ ، ١٩٩٩ .

١٠- حسين توفيق إبراهيم : العلاقة بين أطروحتى نظام عالمى جديد وعولمة ، مجلة منبر الحوار ، بيروت ، ع٣٧ ، ١٩٩٩ .

١١- هدى حسن حسن : (التعليم وتحديات ثقافة العولمة) ، مجلة كلية التربية ، عين شمس ، ع٢٣ ، جزء ٣ ، ١٩٩٩ ، ص١٨٨ ، الأمين ، ٢٠٠٠ .

١٢- على أحمد مدكور : إعداد المعلم بكليات التربية بجامعات دول مجلس التعاون الخليجى الواقع وتصور مقترح (مؤتمر تطوير نظم إعداد المعلم العربى وتدريبه

مع مطلع الألفية) المؤتمر العلمى السنوى السابع، كلية التربية، جامعة حلوان ٢٦، ٢٧، مايو ١٩٩٩ مجلد أول.

١٣- بثينة حسنين عمارة: العولمة وتحديات العصر وانعكاسها على المجتمع المصرى، القاهرة، دار الأمين للنشر، ط١، ٢٠٠٠، ص ٢٢ - ٢٣.

١٤- عبدالله بن أحمد الرشيد: (يتطور التعليم تتوطن التقنية)، مجلة المعرفة، المملكة العربية السعودية، ع٣٥، يونية ١٩٩٨، ص٨٠.

١٥- مصطفى محمود: مجلة الإسلام وطن، ع١٣٨، يونية ١٩٩٨، ص١٣.

١٦- مجدى عبدالحافظ وآخرون: العولمة، هيمنة منفردة فى المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، تقديم محمد نوار، القاهرة، دار الجهاد للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٩٩.

١٧- محمد المنير: العولمة وعالم بلا هوية، المنصورة، دار الكلمة ٢٠٠٠، محمد الهادى عفيفى: فى أصول التربية، الأصول الثقافية للتربية، القاهرة، الأنجلو المصرية ١٩٨٧.

١٨- محمد أحمد الحضيرى: العولمة مقدمة فى فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة، القاهرة، مجموعة النيل العربية، ط١، ٢٠٠٠.

١٩- بثينة حسنين عمارة: العولمة وتحديات العصر وانعكاساتها على المجتمع المصرى، القاهرة.

1- Linicom, M. Nationalism Internationalization and The dilemma of Educational Reform in Japa. Comparative Education Review - vol 32 1993.

2- Elalfi, Ramadan. Globalisation and securng (Negative and Positive Repercussions) Al Ahram Center for Political and Strategic Studies - stratgic Papers No 72 1998.

3- Ratinoff, L, Global insecurity and Education, the Culture of Globalization, Prospects - vol 5 No 5 - 1995.

تابع المراجع :

١- عيد عمر : التربية والمستقبل، مجلة التربية، قطر، ع١٠٠ مارس ١٩٩٢ .

٢- أحمد مصطفى أبو زيد : التحدى الثقافى من دور الجامعات فى مواجهة التحديات المعاصرة، رسالة الخليج العربى، مكتب التربية العربى لدول الخليج، السعودية، ع٣٢، ١٩٩٠ .

٣- محمد عبدالقادر أحمد : التعليم العالى فى عالم متغير، ترجمة أسعد حليم، مجلة مستقبليات التعليم العالى للقرن الحادى والعشرين، اليونسكو، مجلد ٢٨ سبتمبر ١٩٩٨ .

٤- هيب فيسورى : أهمية التعليم العالى فى عالم متغير، ترجمة أسعد حليم، مجلة مستقبليات التعليم العالى للقرن الحادى والعشرين، اليونسكو، مجلد ٢٨، ع٣، ١٩٩٨ .

٥- عنتر لطفى محمد : (ملامح التغير فى منظومة إعداد المعلم فى ضوء التحديات المستقبلية) مجلة التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، ٥ يونيو ١٩٩٦ .

٦- سعاد محمد عبدالشافى : التربية وتنمية الإنسان المصرى فى ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين، مجلة دراسات تربوية واجتماعية، كلية التربية جامعة حلوان مجلد أول، ع٣ سبتمبر ١٩٩٥ .

٧- سليمان بن محمد الجبر : برامج إعداد المعلم بين النظرية والتطبيق، دراسات تربوية، جزء ٦٣، ١٩٩٤، ص١١٤ .

٨- جبرائيل بشارة : تكوين المعلم العربى والثورة العلمية التكنولوجية، ليبيا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ط١، ١٩٨٦، ص١٠ .

٩- حسن الشريف : التعلم واستيعاب التكنولوجيا وعصر العولمة، ورقة مقدمة إلى ندوة (مستقبل التربية العربية فى ظل العولمة التحديات والفرص) المنعقدة فى جامعة البحرين، الصخير ٢ - ٣ مارس ١٩٩٩ .

١٠- سعد إسماعيل على : التعليم والإعلام ، عالم الفكر ، الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، مجلد ٢٤ سبتمبر ١٩٩٥ .
١١- عثمان الجزار، إكرام سيد غلاب : البنية الثقافية وتنمية الوعى بالتحديات المستقبلية لطلاب كلية التربية في القرن الحادي والعشرين ، مجلة التربية ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ع٨٥ ، ١٩٩٩ .
١٢- سهير أحمد محمد حسن : دور كليات التربية النوعية فى إعداد المعلم ، دراسة تقويمية ، دكتوارة كلية التربية ، جامعة الاسكندرية ١٩٩٨ .
١٣- اليونسكو : تقرير عن التربية فى العالم ، مجلة مستقبليات ، ع٨٦٠٨٥ ، ١٩٩١ .
١٤- على على حبيش : استيعاب التكنولوجيا وتحديات العصر ، القاهرة ، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ١٩٩٣ .
١٥- محمد عبدالحميد محمد إبراهيم : البحوث التربوية بأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، دراسة تحليلية فى ضوء الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمجتمع المصرى ، دكتوراة كلية التربية ، جامعة الأزهر ١٩٩٨ .
١٦- عبداللطيف محمود محمد : التعليم ومستقبل التنمية البشرية فى الوطن العربي وتغيرات نهاية القرن ، مجلة دراسات تربوية واجتماعية ، كلية التربية ، جامعة حلوان ، مجلد أول ، ع أول يناير ١٩٩٥ .
١٧- عبدالفتاح أحمد جلال : تحديد العملية التعليمية فى جامعة المستقبل ، دراسات تربوية ، القاهرة ، رابطة التربية الحديثة ، جزء ٣٠ ، ١٩٩١ .
١٨- عبدالفتاح أحمد حجاج : رؤى مستقبلية لإعداد المعلم العربى فى ضوء تحديات القرن الحادى والعشرين ، مؤتمر تربية الغد في العالم العربى رؤى وتطلعات ، جامعة الإمارات العربية ، العين ، ٢٤ - ٢٧ ديسمبر ١٩٩٥ .
١٩- هيب فيسورى : أهمية التعليم العالى في عالم متغير ، مستقبليات ، مجلة التربية المقارنة ، ترجمة أسعد حليم ، ع١٠٧ ، مجلد ٢٨ سبتمبر ١٩٩٨ .

٢٠- بثينة حسين عمارة: ثقافة علمية أسرية للقرن الحادى والعشرين، القاهرة، دار الأمين ١٩٩٩.

٢١- صامويل هانتجتون: الموجة الثالثة التحول الديمقراطى في أواخر القرن العشرين، الكويت، دار سعار الصباح، ط١، ١٩٩٣.

1- Beare, H. and Slavughter, R. Education for the twenty first century, London, Routledge press - 1993.

2- Mason, Robin, Globalisaition Education, trends and applications, p67.

3- Ralph M. Stair, Principls of information systems amaeagariol, approach Boyd & Fraser publishing cowpceng. Thomas Walker publishing, Boston, USA - 1992.

4- Wright, Thomorsu & Landa, donald, technology education - aposition statement. Journal of the international technology education associations, January - 1993.

5- Kerk a, Sendra, Life and Work in atechnoloical society 1994 Eric ogest - 1994.

6- Eillen scanlon & tim oshea, educational computin, John wiley and Sons, Chichister - 1987.

7- H. Beare and w, Lowe Boydy, Restrucing school: An international Perspective on the movement to trans form the Cntral and Performance schools.

8- Razik Taher: (Innovations in teacher Training and Prepartion) Teacher Edueation in the Arab States.

9- UNESCO. World action in Education, 2 and Education, Paris, UNESCO - 1993.

فهرس

الصفحة

الفصل الأول : التعليم العالى : مفهومه - نشأته - فلسفته ٥

مقدمة ٧

أولاً : مفهوم التعليم العالى ٩

ثانياً : مفهوم التعليم الجامعى ١٠

ثالثاً : مفهوم الجامعة ١١

رابعاً : نشأة التعليم العالى ١٣

خامساً : فلسفة التعليم الجامعى ٢٠

سادساً : أهداف العالى والجامعى ٢٢

سابعاً : أسس التعليم العالى والجامعى ٢٩

ثامناً : خصائص التعليم الجامعى ٣٠

تاسعاً : أبعاد التعليم الجامعى ٣١

الفصل الثانى : مكونات التعليم العالى ٣٣

مقدمة ٣٥

أولاً : مفهوم التعليم العالى ٣٥

ثانياً : مقومات التعليم الجامعى ٤١

ثالثاً : وظائف التعليم الجامعى ٤٥

رابعاً : معوقات وظيفة الجامعة ٥٣

خامساً : ما يؤثر على التعليم الجامعى ٥٥

الفصل الثالث : التعليم العالى والمجتمع ٥٧

مقدمة ٥٩

أولاً : التعليم العالى والمجتمع ٦٠

ثانياً : الجامعى والحراك الاجتماعى ٦١

ثالثاً : دور الجامعى فى تطوير المجتمع ٦٨
رابعاً : أدوار العالى والجامعى فى المجتمع ٧١
خامساً : غياب المؤسسات الجامعية عن المجتمع ٧٩

الفصل الرابع : التعليم الجامعى والمستقبل ٨١
مقدمة ٨٣
أولاً : الآفاق المستقبلية ٨٣
ثانياً : الأدوار البيئية للتعليم ٨٩
ثالثاً : التحديات الثقافية والبيئية ٩٤
رابعاً : تطوير العالى والجامعى ٩٨
خامساً : متطلبات التطوير ٩٩

الفصل الخامس : واقع العالى والجامعى فى مصر ١٠٣
مقدمة ١٠٥
أولاً : نشأة العالى والجامعى ١٠٥
ثانياً : فلسفة الجامعى فى مصر ١٠٩
ثالثاً : أهداف العالى والجامعى ١١٠
رابعاً : سياسة القبول بالجامعى ١١٣
خامساً : تنظيم التعليم العالى ١١٨
سادساً : إدارة التعليم فى مصر ١٢٠
سابعاً : تمويل التعليم في مصر ١٢٣
ثامناً : متغيرات العالى والجامعى ١٢٤

الفصل السادس : واقع العالى فى الدول العربية ١٢٧
مقدمة ١٢٩
أولاً : العالى والجامعى فى اليمن ١٢٩
ثانياً : العالى والجامعى فى ليبيا ١٤٤

الفصل السابع : الاتجاهات الحديثة للجامعى ١٥٥
مقدمة ١٥٧
أولاً : الجامعى فى إنجلترا ١٥٨
ثانياً : الجامعى فى اليابان ١٦٧
ثالثاً : الجامعى فى فرنسا ١٧٣
رابعاً : الجامعى فى الهند ١٧٧

الفصل الثامن : العولمة : مفهومها - أهدافها ١٨١
مقدمة ١٨٣
أولاً : العولمة الاقتصادية ١٩٠
ثانياً : العولمة السياسية ١٩٣
ثالثاً : العولمة الثقافية ١٩٥
إيجابيات وسلبيات العولمة ١٩٧

الفصل التاسع : تحديات المستقبل ٢٠٣
مقدمة ٢٠٥
أولاً : تحدى الثورة التكنولوجية ٢٠٧
ثانياً : تحدى المعلوماتية ٢١٢
ثالثاً : تحدى التكتلات الاقتصادية ٢١٥
رابعاً : تحدى المتغيرات الثقافية ٢١٨
خامساً : تحدى المتغيرات الاجتماعية ٢١٩
سادساً : تحدى الديمقراطية ٢٢٢
سابعاً : تحدى الزيادة السكانية ٢٢٤
المراجـع ٢٢٧